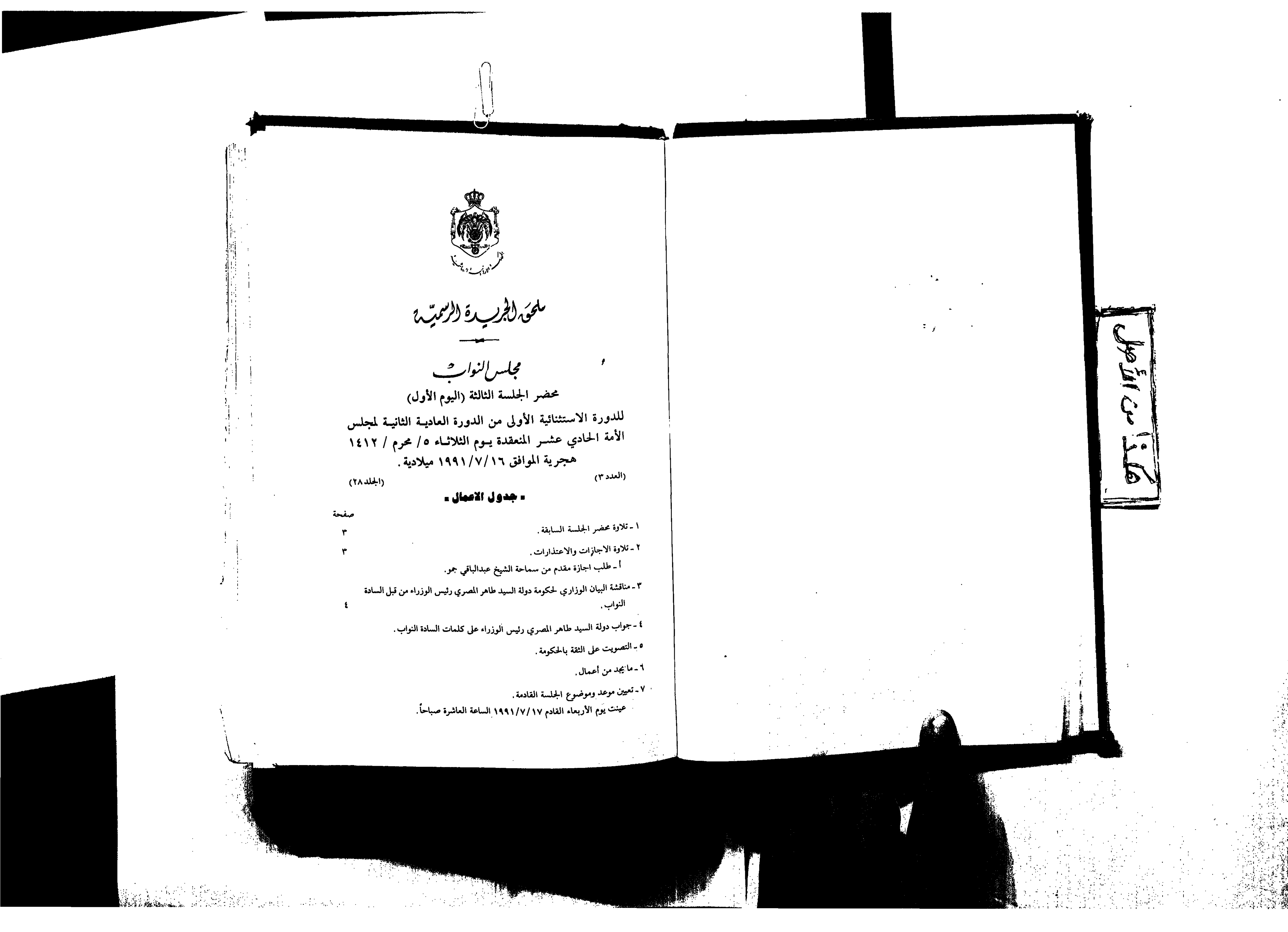


ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة (اليوم الأول)

للدورة الاستثنائية الأولى من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة يوم الثلاثاء ٥/ محرم / ١٤١٢ هجرية الموافق ١٦/٧/١٩٩١ ميلادية.

(العدد ٣)
(المجلد ٢٨)

- جدول الاعمال -

عينت يوم الأربعاء القادم ١٧/٧/١٩٩١ الساعة العاشرة صباحاً.

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم (الثلاثاء) الموافق ٤/ محرم / ١٤١٢ هجري، الواقع في ١٦/٧/١٩٩١ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثالثة) من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية برئاسة معالي الدكتور (عبداللطيف عربيات) وحضور امين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الأعضاء السيد: عبدالباقي جمو.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة:

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة:

وحضر من الحكومة:

(١) دولة السيد طاهر المصري: رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع.

(٢) معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء ووزيرا للنقل والاتصالات.

(٣) معالي المهندس رائف نجم: وزيرا للأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

(٤) معالي الدكتور عبدالله النسور: وزيرا للخارجية.

(٥) معالي الدكتور عيد الدحيات: وزيرا للتربية والتعليم.

(٦) معالي الدكتور محمد الحموري: وزيرا للتعليم العالي.

(٧) معالي السيد باسل جردانة: وزيرا للمالية.

(٨) معالي الدكتور زياد فريز: وزيرا للتخطيط.

(٩) معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزيرا للسياحة والآثار.

(١٠) معالي السيد عبدالكريم الدغمي: وزيراً للعمل ووزيراً لشؤون رئاسة الوزراء.

(١١) معالي السيد ثابت الطاهر: وزيراً للطاقة والثروة المعدنية.

(١٢) معالي السيد خالد الكركي: وزيراً للثقافة ووزيراً للاعلام.

(١٣) معالي المهندس سعد هايل السرور: وزيراً للأشغال العامة والاسكان.

(١٤) معالي السيد عبدالسلام فريحات: وزير دولة للشؤون البرلمانية.

(١٥) معالي السيد سليم الزعبي: وزيراً للشؤون البلدية والقروية والبيئة.

(١٦) معالي الدكتور عوني البشير: وزيراً للتنمية الاجتماعية.

(١٧) معالي المهندس سمير قعوار: وزيرا للمياه والري.

(١٨) معالي السيد محمد فارس الطراونة: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

(١٩) معالي السيد جمال الخريشا: وزير دولة.

(٢٠) معالي السيد جودت السبول: وزيرا للداخلية.

(٢١) معالي السيد تيسير كنعان: وزيرا للعدل.

(٢٢) معالي الدكتور صبحي القاسم: وزيراً للزراعة.

(٢٣) معالي المهندس علي أبوالراغب: وزيراً للصناعة والتجارة ووزيراً للتموين.

(٢٤) معالي الدكتور ممدوح العبادي: وزيراً للصحة.

(٢٥) معالي المهندس صالح ارشيدات: وزيراً للشباب.

١) افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة، السيد الأمين العام جدول الأعمال.

السيد الأمين العام: شكراً معالي الرئيس.

١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة.

الجميع: نوافق عليه ونعفي الأمين العام من تلاوته.

السيد الأمين العام:

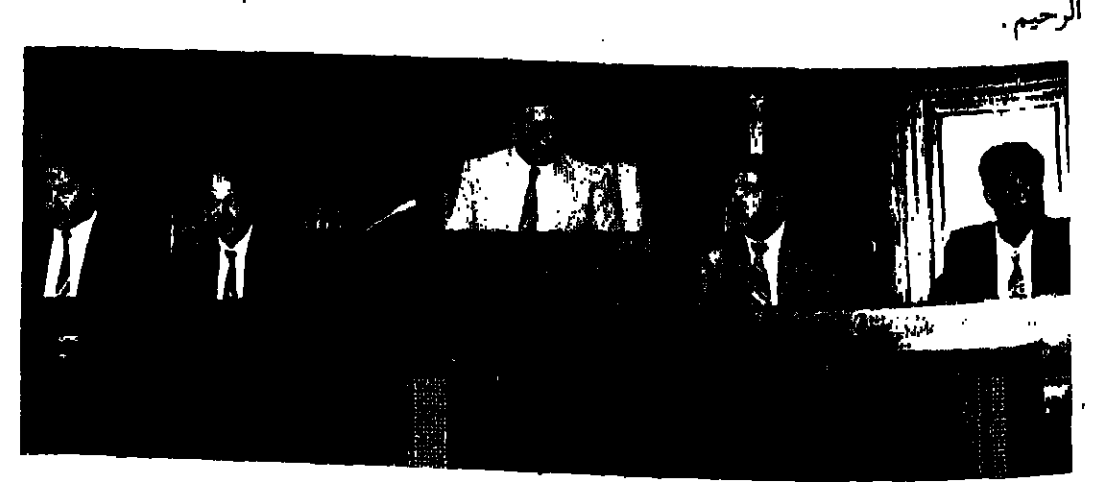
٢ ـ تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ ـ طلب اجازة مقدم من سماحة الشيخ عبدالباقي جمو.

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على اجازة سماحة الشيخ؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:



٣ ـ مناقشة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد طاهر المصري رئيس الوزراء من قبل السادة النواب.

معالي رئيس المجلس: اخواني وزملائي الكرام، ولأنكم تمثلون شعبكم الطيب الذي اختاركم لتنوبوا عنه في مواقف الحق والرجولة والصدق. ولأنكم المدرسة والقدوة التي تستوعب كل الآراء موافقة أو مخالفة ولكل التقدير والاحترام، نأمل بالكلمة الطيبة والفكر الثاقب والوعي الأكيد لحقائق الموقف ومتطلبات الصمود والتصدي آملين بأن تنصب كل هذه الجهود للحفاظ على الوحدة الوطنية والمسيرة الديمقراطية، والحفاظ على قضايانا الأساسية والمركزية. نبدأ بالتسجيل للكلمات التي ستقال في هذا اليوم، لدي بعض الكلمات التي طلبت ونفتح الباب أمام الاخوة الذين يودون التسجيل لالقاء كلمات لمناقشة البيان الوزاري لدولة الأستاذ طاهر المصري. وكما تعلمون أن هذه هي الحكومة الثانية في دورة مجلسكم التي تتقدم بطلب الثقة من مجلسكم الموقر. فأفتح الباب أمام تسجيل الأسماء.

الأسماء هي السادة فيصل الجازي، ليث شبيلات، عبدالرؤوف الروابدة، احمد الأزايدة، سليمان عرار، نايف الحديد، د. علي الفقير، نواف الخوالدة، هشام الشراري، عبدالله زريقات، محمد الدردور، د. همام سعيد، فخري قعوار، منصور مراد، د. حسني الشياب، د. محمد [illegible] محمد أبوعليم، د. أحمد عويدي العبادي.

طيب، نبدأ بسم الله بالشيخ فيصل بن جازي.




السيد فيصل الجازي: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس / حضرات النواب المحترمين

الحمدلله ثم الحمدلله على سلامة حضرة صاحب الجلالة الحسين المعظم من الوعكة التي ألمت به وأن هذه الوعكة آلمتنا جميعاً من أقصى الجنوب حتى أقصى الشمال. وأنه والله لا هدي لنا بال ولا إرتاح لنا ضمير إلا بعد خروجه من المستشفى معافياً من الله سبحانه وتعالى.

[illegible] / حضرات النواب المحتر[illegible]

مرحباً بدولة رئيس الوزراء وصحبه الكرام الذين هم منا وضيوفاً علينا والضيف لا يستاهل الا الكرامة والمحبة.

لقد استمعنا إلى بيان الحكومة الموقر الذي هو بمثابة مطالبنا ومطالب شعبنا والمجلس الكريم. لقد اجاد دولة الرئيس في هذا البيان العظيم. إننا لنرجو من دولة الرئيس وزملاءه الكرام بعد نيل الثقة إن شاء الله وفي حالة وصولها الى الثقة أن تنفذ جميع ما وعدت في بيانها الوزاري. ومن جملة ما قاله دولة رئيس الوزراء عن الفقر والبطالة «تدرك الحكومة أن البطالة وجيوب الفقر تشكلان تحدياً كبيراً أمام مجتمعنا نطلب تظافر الجهود ومواجهتها والحد من أثارها السلبية وتشير الدراسات الحديثة إلى إتساع، جيوب الفقر نتيجة للظروف الاقتصادية». نعم، إن دولة الرئيس يعي كل هذه الظروف وما يتبعها من فقر وعوز. هذا مطلب من مطالبنا فأرجو من الحكومة الموقرة فتح باب التشغيل للعاطلين عن العمل في القرى الجنوبية ومضارب البادية هناك.

الزراعة والمياه ـ لقد قال دولة الرئيس «تدرك الحكومة مدى تردي الأوضاع في قطاعي الزراعة والمياه وستبذل الحكومة إهتماماً لمعالجة مشكلة هذين القطاعين». فعلاً، إن دولة الرئيس وضع النقاط على الحروف إن هذا مطلب من مطالبنا الرئيسية شكراً لدولة الرئيس على ما جاء في هذا البيان وإن شاء الله يدخل حيز التنفيذ شاكراً لدولة الرئيس على فكره العميق.

أما ما جاء في البيان من جهة السدود المائية فإنها لا تقل أهمية عن حفر الآبار والسدود الصحراوية، وإن السدود لها مردود فعلي على حفظ المياه الجوفية والآبار.

أما ما قاله دولة الرئيس في قطاع الصحة: «إن الحكومة ستعمل على تطبيق العدالة بين السكان في القطاع الصحي». نعم، إن هذا مطلب جيد بالنسبة لنا، علماً أيها الاخوان أني طالبت الحكومات المتعاقبة على ترفيع المستوصفات إلى شامل ألا وهي الحسينية، الجفر، أذرح، المريغة، إيل، الديسة، بير الدباغات، والمنشية، والراجف، والحسا، والقطرانة وغير ذلك من هذه المراكز الصحية.

قطاع التنمية ـ لقد قال دولة الرئيس «ستواصل الحكومة إهتمامها برعاية وحماية الفئات الأقل حظاً» ليعلم دولة الرئيس وزملاءه الكرام أن القطاع الجنوبي أقل حظاً من غيره فان الفرد في البادية الجنوبية عندما يحصل نصيبه على مساعدة فانها لا تتعدى العشرة دنانير وغيرهم يأخذ حقه من الثلاثين الى الأربعين ديناراً فوالله إن هذا عين الاجحاف.

أما من جهة ثقتنا فانها متينة بالحسين والحسن ولا حدود لها، ورسول الحسين ورفاقه هم اخوان لنا ولهم منا الثقة والتقدير والمحبة.

والسلام عليكم ورحمة الله

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الأستاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على من أنزلت عليه «يأيُّها الذينَ آمنُوا اتقُوا اللهَ وقُولوا قولاً سَدِيداً يُصلِحْ لَكُم أعمالَكُم ويغفر لكُم ذُنوبكم ومَن يُطع الله ورسولهُ فقدْ فازَ فوزاً عَظيماً» صدق الله العظيم... وبعد،،

سيادة رئيس مجلس النواب المحترم

السادة النواب المحترمون

تمر الأيام ونقف للمرة الثانية بعد الإنتخابات العامة لنناقش الثقة في حكومة جديدة تشكلت في هذا البلد العزيز..

وحريٌ بنا أن ندرس إنجازاتنا ومقدار إلتزامنا بوعودنا من ضمن عرض سريع لتاريخ بلدنا السياسي حتى تبني مقارناتنا ونقدنا على أسس موضوعية لا على أسس عاطفية تتشكل بحسب الجالس على كرسي الوزارة وقربه منا أو بعده عن خطنا أو بحسب إعتقادنا بالظلم الذي حل بالشعب الأردني لإهمال عبقريتنا وعدم تفقدها بحقيبة وزارية... ومن بَنى موقفه على منهج واضح نجى وإلا فان قول الرسول صلى الله عليه وسلم يصدق فيه (ما عُبدَ بَعد اللهِ مِنْ إلهٍ أعظمُ منْ هَوىً مُتَّبَعْ)..

لقد تشكل الأردن بوضعه الدستوري الجديد مع نهاية الحرب العالمية الثانية وتم فرض النظام العالمي للمستعمرين على المهزومين وعلى بقية العالم المستضعف الموضوع تحت الاستلاب بحيث أصبحت قمة منجزات حركات التحرر العالمية الالتحاق بذلك النظام والدخول في ناديه الأممي.. ولقد أخطأ القادة الرسميون والثوريون في عدم رؤية ذلك الالحاق رؤية استعمارية وافتتانهم برؤيته رؤية استقلالية وكان من جراء ذلك أن تم تطبيع الشعوب كما طُبعَت تربيتها وتعليمها على قدسية الأمم المتحدة وعظم مقاصدها فاتخذت معبودا لطلاب الحرية من دون الله.. كان ذلك في نفس الوقت الذي يُصرح فيه مؤسس دولة العدو بن غوريون بأن الأمم المتحدة هي مثال يهودي في نفس العام الذي تمردت فيه دولة العدو على قرارات التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة..

كما تحدث بن غوريون عام ١٩٦٢ لمجلة «لوك» الأمريكية بتاريخ ١٦ يناير عن النظام العالمي المستقبلي بعد خمسة وعشرين سنة من ذلك التاريخ قائلا:

(اني أتخيل العالم عام ١٩٨٧ كالتالي: تكون الحرب الباردة شيئا من الماضي.. الضغوط الداخلية من أجل المزيد من الحرية من قبل النخبة المفكرة النامية باستمرار في روسيا، والضغوط الشعبية من أجل رفع مستوى المعيشة قد تسبب انتقالا تدريجيا الى الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي.. في الجانب الأخر فان زيادة تأثير العمال والفلاحين وازدياد الأهمية السياسية لرجال العلوم قد تحول الولايات المتحدة الى دولة الرفاه ذات الاقتصاد المخطط.. وتصبح أوروبا الغربية والشرقية فيدرالية مشكلة من دول مستقلة ذات نظم اشتراكية ديمقراطية... فيما عدا الاتحاد السوفياتي الذي يكون دولة فيدرالية أوروبية آسيوية... كل القارات الأخرى ستصبح حلفاً عالمياً موحداً تحت تصرفه قوة بوليسية دولية.. كل الجيوش ستلغى ولن يكون هنالك حروب...

وفي القدس ستبني الأمم المتحدة هيكلاً لجميع الأنبياء لكي يخدم الإتحاد الدولي لجميع القارات وسيكون هذا الهيكل المحكمة العليا لبني البشر لحل كل التناقضات والمشاكل التي تقوم بين القارات المتحدة الفيدرالية كما تنبأ بذلك اشعيا)..

أيها السادة نحنُ اليوم على مشارف الحقبة التي تنوي فيها الأمم المتحدة، تلك الحكومة العالمية لليهود، بناء هيكلها في القدس.. هذا فيما يخص علاقاتنا بأكبر المؤسسات التي طبعّنا أنفسنا والناس على عظيم عدل مواثيقها وعلى قراراتها المسماة بالشرعية الدولية ولم تعبىء حكومات العالم الثالث وقيادات الثورات والحركات الجماهيرية فيها شعوبها لأقصى من قبول هذا الإستعمار الأخطبوطي الجديد..

أسوق هذا الكلام اليوم لكي أُبين أن هزائمُنا إستفحلت منذُ إلتقت المعارضة والحركات الجماهيرية والثورات مع أنظمتها التي تحركت من أجل إصلاحها وتغييرها في نقطة العبودية هذه.. بحيث أصبح الجميع بإدراك أو دون إدراك يعمل لصالح النظام الدولي المهيمن عليه من يهود...

وبربطنا أنفسنا بثقافة الغرب المستعمر ربط الحاق وتبعية وتبنينا أنماطه التنموية الإستهلاكية التي لا يستطيع هو أن ينجح فيها بالإنتاجية فقط ولكن بسرقة ونهب خيرات الشعوب الأخرى فإننا حكمنا على أنفسنا بالعبودية له عبودية يحرس مصالح الأسياد فيها أنظمة مرتبطة بالنظام الدولي. كما إنتقلت حراسة الغرب ومصالحه إلى كل مواطن قلبت الحكومة مطالبه في العزة والإستقلال ومجاهدة الأعداء الى مطالب استهلاكية تتحرك ثورة الجماهير عند نقصانها أكثر من تحركها إنتصاراً لمقدساتها.. فمن المسؤول عن كل هذا وما هو السبيل للخلاص؟

لم نكتف بالمؤامرة العالمية علينا وعلى غيرنا من أبناء الشعوب المستضعفة فقمنا وعلى الصعيد الداخلي باضعاف النظام الذي بدأنا به قبل أربعين عاماً وأفرغناه من محتواه كما يلي:

ذكر دستور ١٩٤٦ أن نظام الحكم في الأردن ملكي وراثي نيابي ولكن أباءنا الذين ساهموا في تأسيس هذه الدولة والذين كانوا يرون عزة الدولة ومنعتها في أن تكون مملكة يحكمها ملك هاشمي سيدٌ على سادة. ويرون مصدر السلطات في الشعب عدلوا الدستور ليجسدوا

هذه المعاني فابتدأت المادة الأولى منه بوصف النظام كنظام نيابي ملكي وراثي. ولم يذكر مجلس الأمة في موضع من الدستور وإلا وسبق ذكره من سواه .. وكان في دستور ١٩٥٢ ضوابط كثيرة تعزز توازن السلطة هذا بين الشعب وبين حكومة منبثقة عنه يرأس سلطاتها التنفيذية ملك هاشمي شريف...

ولعدم الاخلال بهذا التوازن كان مجلس الأعيان مثلاً يشكل من رجالات ممن قدموا خدمات جلّى لوطنهم تفرض أسبقياتهم الجليلة نفسها على حكومة تقوم باستصدار ارادة ملكية بتعيينهم في مجلس الأعيان تعييناً لا يملك أحد بعد ذلك عزلهم حتى يقضوا مدة خدمتهم وكانت مدة مجلس الأعيان ثماني سنوات يتبدل نصف أعضائه كل أربع سنوات..

فكانت مدة تعيينهم الطويلة وعدم السماح بعزلهم او بحل مجلسهم سبباً كبيراً لإستقرار التوازن وعدم ترجيح الكفة إلى صالح السلطة التنفيذية.. وهكذا فأجرت الحكومة تعديلات دستورية نقصت من مدة العينية إلى النصف وسمحت بحل مجلس الأعيان قبل أوانه وهو أمر جرى لما صدرت معارضة من أحد الأعيان الكرام سببت حل المجلس وإعادة تشكيله بكامل عضويته القديمة ما عداه رحمه الله واسكنه فسيح جنانه..

وهكذا أجرت الحكومة تعديلات عديدة في الدستور أخرجته عن مقاصده فبالإضافة إلى الذي ذكرت من تعديلات أتلو على مسامعكم بعض التعديلات التي كانت لحساب السلطة التنفيذية على حساب الشعب وهي بالتسلسل حسب ورودها في الدستور:

١ - تم تعديل المادة ٣٣ فقرة ٢ من الدستور بتاريخ ٤/٥/١٩٥٨ بحيث أخرج من تحت ولاية البرلمان نفاذ معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة والمعاهدات الأخرى التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نقص في حقوق سيادتها.

٢ - تم تعديل المادة ٣٤ تاريخ ١٠/١١/١٩٧٤م. باضافة الفقرة ٤ اليها بحيث أجازت للملك حل مجلس الأعيان أو اعفاء أحد أعضائه من العضوية وكان مجلس الأعيان مجلسا لا يحل قبل انتهاء مدته.

٣ - تم تعديل المادة ٤٥ - ١ من الدستور بتاريخ ١/٩/١٩٥٨ بحيث يمكن أن يعهد شأن من شؤون الدولة إلى غير مجلس الوزراء بموجب الدستور و (أي تشريع آخر) وكانت المادة قبل التعديل تسمح بذلك ولكن بموجب قانون او نظام وضع بمقتضاه، ولا يخفى عليكم الفرق في ذلك حيث أن بعض الأنظمة الصادرة عن مجلس الوزراء بموجب الدستور هي تشريعات غير مرتبطة بمجلس الأمة.

٤ - المادة ٥٤ الفقرة ٣ من الدستور تم تعديلها بحيث يصبح خطاب التكليف للوزارة بيانا وزاريا لاغراض هذه المادة اذا كان مجلس النواب غير منعقد.

٥ - تم تعديل المادة ٥٧ من الدستور بتاريخ ٤/٥/١٩٥٤ ليصبح رئيس مجلس الأعيان رئيسا للمجلس الأعلى لتفسير الدستور بدلا من أن يكون رئيس أعلى محكمة نظامية.

٦ - تم تعديل المادة ٥٧ من الدستور بتاريخ ٤/٥/١٩٥٤ ليصبح اصدار الأحكام والقرارات من المجلس العالي بأغلبية ستة أصوات بينما كان ذلك منحصراً فقط بأحكام العقوبة الصادرة عن المجلس.

٧ - تم تعديل المادة ٦٥ الفقرة ١ من الدستور بتاريخ ١/١١/١٩٥٥ بجعل مدة عضوية مجلس الأعيان أربع سنوات بينما كانت العضوية في مجلس الأعيان ثماني سنوات ويتجدد تعيين نصف الأعضاء كل أربع سنوات.

٨ - تم تعديل المادة ٧٣ - ٤ بتاريخ ٧/٢/١٩٧٦ بحيث أعطيت الصلاحية للملك أن يؤجل اجراء الانتخاب العام دون قيد زمني اذا كانت هنالك ظروف قاهرة.

٩ - تم تعديل المادة ٧٤ من الدستور بتاريخ ٤/٥/١٩٥٤ بحيث لم يعد مطلوبا من الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها أن تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل وأن تجري الانتخابات حكومة انتقالية.

١٠ - تم تعديل المادة ٧٨ فقرة ٣ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٥ لتصبح مدة الدورة العادية أربعة شهور بدلا من ستة شهور.

١١ - تم تعديل المادة ٨٨ من الدستور بحيث بات يسمح بانتخاب بعض أعضاء المجلس لملء الشواغر في مجلس النواب داخل المجلس اذا اقتضت الظروف ذلك.

١٢ - تم تعديل المادة ٩٤ من الدستور بتاريخ ٤/٥/١٩٥٤ بحيث توسعت صلاحيات الحكومة في اصدار القوانين المؤقتة وكان ذلك منحصراً فقط لمواجهة طوارىء محددة هي الكوارث العامة وحالة الحرب والطوارىء والحاجة الى نفقات مستعجلة لا تتحمل التأجيل.

١٣ - تم تعديل المادة ٩٥ من الدستور بتاريخ ٤/٥/١٩٥٤ بحيث ضيقت حق كل عضو من أعضاء أي من مجلسي النواب والأعيان في اقتراح مشاريع قوانين وجعلت ذلك لكل عشرة أعضاء أو أكثر..

١٤ - تم تعديل المادة ١٠٢ من الدستور بحيث أصبح انشاء المحاكم الخاصة بموجب أحكام الدستور (أو اي تشريع آخر نافذ المفعول) بدلا عن (أو اي قانون آخر نافذ المفعول) مرتبط بهذا المجلس.

كما جرى تفكيك سلطات السلطة التنفيذية التي كانت في يد حكومة تتحمل المسؤولية الجماعية لتصبح بعضها مرتبطة بفرد او بمجلس ادارة لا يرتبط بالحكومة بل بأحد او ببعض أعضائها. فخرج الجيش عملياً من تحت سلطة الحكومة ليصبح موازياً لها يرتبط بها

شكلياً، كما خرج الجزء الأهم من أمن الدولة من تحت المسؤولية الجماعية للحكومة الى هيئة كان يجب أن تكون هيئة استخبارية معلوماتية لا تقوم بأي عمل تنفيذي الا أعمالا محددة يفصّلها لها مجلس الوزراء وتقوم بها ضد مصالح الأعداء ولكن يبدو أن «الأمة قد ولدت ربتها» كما يقول الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم. . .

وشكلت هيئات مستقلة بالكامل عن الحكومة مثل المجلس القومي للتخطيط الذي تتحمل الحكومات التي رضيت به مسؤولية الكرب العظيم الذي نحن فيه اليوم من مديونية عظيمة، أسس ذلك المجلس أُسسها وانفرد في القرار فيها وتبعته بعد حله على ذلك حكومات أكملت رهن البلاد ومصيرها إلى مرابي العالم وإلى البنوك الدولية أداة الإذلال الرئيسة للنظام الدولي. .

كما جرى تفسير للدستور أصبح جزء منه يقضي بأن الاتفاقيات التي تعقد مع البنوك غير خاضعة لموافقة مجلس الأمة، حدث ذلك في الخمسينيات عندما كانت القروض الدولية لا يحصل عليها إلا من خلال الدول وكانت الإتفاقيات مع البنوك لا تعقد إلا مع المحلية منها. .

ولكن جرى تطبيق ذلك بعدها على القروض الدولية وخصوصاً على كفالة الحكومة لاتفاقيات قروض تعقدها مؤسسات عامة. . .

أما القضاء الذي لا يمكن لبلدٍ أن يحيا إلا بسلامته وقوته فقد تعرض للتمزيق والشرذمة والإضعاف فبعد أن كان المواطنون جميعاً سواء أمام قضاء نظامي واحد فيما عدا المجالس العسكرية التأديبية التي تحاكم على جرائم الإنضباط العسكري ولا تتعداها إلى القضايا الجزائية والحقوقية التي تنظر أمام المحاكم النظامية، فان القضاء النظامي تفسخ الى قضاء مدني وقضاء عسكري وقضاء للشرطة وقضاء منفصل للمخابرات العامة. فلا يحاكم منسوبو القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات الا في محاكمهم الخاصة بهم من دون الناس.

فإذا أضفنا إلى ذلك تسلط ضباط المخابرات العامة على الناس بصلاحيات المدعي العام بموجب قانون خاص وليس بموجب قانون الأحكام العرفية ومنع تدخل المحامين لصالح موكليهم لدى هذه الدائرة المتفردة علمنا مقدار التشرذم والتشويه الذي أصاب العدالة في بلدنا. .

كل هذا أصبح قائماً بذاته دون الإستناد إلى الأحكام العرفية التي كانت ظلاماً فوق ظلمات. . .

إذا أضفنا الى كل هذا القانون غير الدستوري للجوازات الذي ينص على عدم تجديد جواز سفر المواطن المقيم خارج الأردن إلا بعد إستئذان الدائرة المختصة المباركة علمنا مقدار التشويه الذي أصاب المملكة الأردنية الهاشمية عند إنتخاب مجلسكم الكريم بعد غياب الانتخابات العامة أكثر من عشرين سنة عن الحياة. .

فجاء هذا المجلس على وضع فيه سلطة تنفيذية متغولة استلبت كثيراً من صلاحيات

الشعب من خلال استلاب صلاحيات مجلس أمته وكثيراً من صلاحيات القضاء. فنمت تلك السلطة نمواً شاذاً من شدة البطر بينما نمت السلطتان الأخريان نمواً متخلفاً بسبب سوء التغذية وكثرة الاعتداء. .

ومع أننا نحن الشعب وأبناء السلطتين الذين كنا نعامل معاملة الأيتام من قبل أخينا المتخول على حقوقنا لنا الحق في انتقاد بعضنا البعض على سوء تصرفاتنا في ظل تربيتنا اليتيمة التي لم تحظ بالرعاية والاهتمام بل قمنا بالاستعانة بقدراتنا الذاتية الضعيفة في بناء وتنمية ما تبقى من سلطاتنا وفي الارتفاع بمستوى تصرفاتنا إلى أفضل مستوى يسمح به اليتم مع الحرمان. . .

نجد رجال ورموز السلطة البطرة التي إعتدت علينا والتي ترفعت عن الشعب وعن أمانيه يتسابقون الى انتقاد تصرفاتنا بعد سنة من عودتنا الى ممارسة ما تبقى من صلاحياتنا المسلوبة. ولعمرو الله صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث يقول (لقد جاءنا عن الأنبياء من قبلنا أنه إذا لم تستحِ فافعل ما شئت) ولئن حدث سوء تصرف بلفظ هنا وهناك جرح بعض الخواطر وهو أمر يشهد الله ويشهد هذا المجلس أننا لا نقره لمروؤة أكرمنا الله بها وليس خوفاً من أحد غيره سبحانه فإن مسؤولية ذلك عائدة على الذين أهملوا سلطتي النواب والقضاء سنين طوال وتجاوزوا هذا الشعب ورغباته وما يدور في وجدانه ولم يلتفتوا إلى يتمنا الذي وإن لم يهذب بعض مظاهرنا فإنه كان سبباً في تربية الكثير منا على عدم إرتكاب كل أنواع سوء التصرف التي غرق فيها منتقدونا من نبلاء هذه الأمة الذين التفوا حول العرش و لم يخدموه إلا بكل ما يعمل على تنفير قلوب الشعب الطيب المخلص المحب. . .

أتؤخذ علينا بعض ألفاظنا في هذا المجلس ووقوفنا لصالح شعبنا في وجه الأوصياء عليه الذين يزدادون يوماً بعد يوم بانضمام كل من يعلم أنه على طريق فقدان ثقة الناس فيه وبالتالي فقدان جذوره في قلب هذا الشعب ولا يؤاخذ المفسدون على ما أفسدوا؟؟ . . .

هل المديونية التي رهنت الأجيال لعشرات السنوات القادمة وأنهت سراب استقلال القرار السياسي لبلادنا مسؤوليتنا نحن العوام الذين لا يحسنون تنميق الألفاظ أم أنها مسؤولية منتقدينا النبلاء. . وهل نقص الايتكيت عندنا معشر العوام أهم لهذه الأمة من نقص الأمانة المستشري عند منتقدينا؟؟ . .

من الذي كان يرعى مراكز الفساد ويحميها أهو هذا الشعب ونوابه أم هم رجال السلطة التنفيذية المتخولة؟ من يتحمل مسؤولية مديونية المؤسسات العامة التي كانت محكومة من قبل أباطرة أقوى من كل حكومة، أهم نواب الشعب الجلاف الذين يتأفف منهم كل ملتصق بطبقة النبلاء الجدد من سياسيين وموظفين ومستوزرين وغيرهم؟ . .

من كان يرعى رئاسة الملكية الأردنية التي يتحمل ٥٠٠٠ من الموظفين الأكفاء اليوم انتقاداتنا التي يجب أن توجه الى مسببي فساد مؤسستهم. .

من المتسبب في السعي لنحر ما تبقى من هذه المؤسسة التي يحمل الشعب أعباء إبقائها حية ترزق من أجل كل الخير الذي حققه ويحققه إخلاص آلاف الموظفين النشطين الأوفياء الذين يعملون فيها بينما تُكمل الشلة التي نحرتها عملية مص آخر قطرة من دمها الخير اليوم أمام أعين الحكومة ومجلس النواب وذلك بتأسيس شركتين للنقل الجوي لتخطفا الجزء الرابح الوحيد من عمليات الملكية الأردنية: الشحن الجوي.. ويحصل النبلاء الذين كانوا يحمون مفسدي «عالية» على حقوق طيران محلية من السلطة التنفيذية التي شغلها انتقاد أخلاق النواب المتوحشة عن ايقاف الوحوش الكاسرة التي تمص دم هذا الشعب الفقير؟.

من الذي كان وراء التسيب المدعى به في المؤسسات العامة؟ إذا صحت شهادة الشاهد الأول في قضية البتراء التي استمعت إليها فان المتهمين الرئيسيين في هذه القضية هما الحكومة المتخولة على البنك المركزي والبنك المركزي نفسه. الذي كان يعلم علم اليقين عن غياب عشرات النظم والأساليب والتعليمات التي يدعى بها ضد البتراء كبينة على سوء الادارة فيه.. وكان يعلم عن كل الديون الخطيرة وعن المدينين من أصحاب النفوذ...

فلماذا لم يتدخل أم أن بنك البتراء كان يحظى أيضاً برعاية خاصة من السلطة التنفيذية سببت عدم تجرؤ البنك المركزي على التدخل؟.. لماذا لا يجرؤ أحد على التحقيق في ذلك؟؟

من الذي كان يحمي هذه المؤسسات؟ أهو الشعب؟ أم هؤلاء النبلاء؟؟...

إن النواب بأسمهم، وبإسم الشعب المستضعف، وبإسم القضاء والقضاة الذين باتوا مذهولين متزلزلين من كثرة ما يمر عليهم من قصص وآثار الإنحراف ليسألون السادة النبلاء من أفسد أخلاق هذا البلد؟ من الذي قلب العديد من كبار موظفيها ورجالاتها إلى مرتزقة بعد أن كانت مضرب مثل في الأدب والأمانة والعفةِ والمروءةِ والنجدةِ والشجاعةِ أهي الرعاية الشعبية؟ أم أنها الحكومات؟ (رحم الله امرؤ جب الغيبة عن نفسه)...

الله ورسوله يعلمان كم أننا شديدو الإنتقاد لتصرفات برلماننا وإننا كنا نركز على الناخبين أن المرحلة القادمة ليست مرحلة مراقبة حكومات بقدر ما هي مرحلة مراقبة قوى التغيير التي تدعي بالإصلاح. وكنا نُكرر رأينا في البرلمان القادم هذا بقولنا (أن المصنع الذي توقف عن الإنتاج عشرين عاماً ثم عاد للعمل اليوم لن تكون وجبته الأولى حسب المواصفات المطلوبة) يشهدُ الله على ذلك وناخبونا...

ولكن أن نستمع الى انتقادنا من الذين زينوا للقيادة تغييبنا مدة عشرين عاماً حتى عاد هذا المجلس كالطفل الذي نام في غيبوبة مدة عشرين عاماً فنما جسمه ونامت مداركه ثم صحا اليوم مغالباً آثار هذا التشوه ليحاسبه الذين زينوا تغييبه من الذين تغولوا على الحقوق ورتعت أيديهم في أمانات الشعب محاسبة الصحيح من العلة وهم سبب علته ابتداء فان ذلك مردود على كل من لا يعرف حده لكي يقف عنده...

أيها النبلاء تعالوا لكي نقنعكم بالمنطق الذي يلزمكم الحجة فانكم تأنفون على ما يبدو

أن يخاطبكم المرء بحجة الله ورسوله فسأخاطبكم اليوم بالمنطق العزيز على نفوسكم القريب من وجدانكم.. فأقول إن هذا المجلس الذي تحاسبون والنواب الذين تنتقدون قد أنشئت مؤسستهم تقليداً للغرب «المتحضر العزيز» وليس تقليداً للإرث «المتخلف المنبوذ»... فالذين نقلد ممن كانوا مستعمرين لهذه البلاد قد حسموا الصراع في مجتمعهم سابقا والمتمثل في تغول الاقطاعيين والنبلاء على حقوق العوام الرعاع لصالح هؤلاء الآخرين.... وقد أخرجوا أنفسهم من الصراع بتسليم السلطة بالكامل للعوام الرعاع وإبقاء النبلاء في مناصب أقرب الى الاحتفالية منها إلى الفاعلية، وقسموا النبلاء إلى قسمين. قسم يورث بالدم وقسم لا يورث يناله من خدم أمته خدمات جلى من عوامها تقرر الحكومة المسيطر عليها من قبل العوام أن تكرمهم باللقب النبيل الشريف الذي لا يساوي في قيمته المالية شيئا... لذلك أيها السادة «النبلاء» الوالغة أيديهم في حقوق الشعب إننا نخاطبكم بسنة الغربيين إذا لم تقبلوا سنة الراشدين من هذه الأمة. معلنين بأننا نسعى لإعادة الكلمة الى العوام المستضعفين حسب دستور عام ١٩٥٢ قبل التعديلات السالبة لنفوذهم رافضين مأسسة الوصاية على الشعب من قبل الذين يختارون الوصول سالكين الطريق الأقصر الملتف على طموحات الشعب ومصالحه ومحركات وجدانه...

ولئن صدر منا كلام وتصرفات لا نرضاها نحن لأنفسنا لمعاهدتنا ربنا على حسن التخلق والتجمل للناس فان على المتغربين أن يقبلوا ذلك منا على سنة من افتتنوا اعجابا بهم وتمسكوا بنظامهم نمطا لحياة بلدنا. فمجلس عموم مستعمرينا السابقين لم يرض حتى أن يغير إسمه من مجلس للعموم أو مجلس «للعامة» أو مجلس «للرعاع» إلى مجلس للنواب وهو يفاخر بمناقشاته التي لا يرتفع فيها أبداً عن مستوى سوق الخضار بالصراخ والتصفير وصيحات الإستحسان والإستهجان، فإن لم يعجبكم هذا الخلق المتخلف فتعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن نلتقي على تُراث هذه الأمة الخالدة وآدابها فان ذلك أقرب قلباً وأجمع صفاً وأصفى وداً وأدوم عشرة من حالنا الذي نحن عليه الذي تسببت به ثقافتكم المتغربة وتصرفاتكم...

صاحب السيادة رئيس مجلس النواب
السادة النواب الأكارم

في ظل هذه الظروف جاء مجلسنا الذي يجب أن يمارس نقدا ذاتيا جادا حتى يحافظ على مكتسبات الذين ائتمنوه على استعادة حقوقهم بعد انتفاضة المستضعفين المحرومين في الجنوب... وحتى يعيد تأسيس مؤسسات حرياتهم الدستورية واستقلالهم لا أن يؤسس مؤسسات الوصاية عليهم، ولقد وقعنا في أخطاء كثيرة توشك أن تقلب فرص المسيرة التغيرية الشورية الحقة إلى مسيرة تجميلية للنهج اذا لم نتق الله في أماناتنا ونعترف بأخطائنا ونعود عنها إلى الصواب...

فلقد عملنا بشكل عام على هز المركز الرفيع للنائب بكثرة الميل إلى المراكز الوزارية. ولو حاولنا تفهم ذلك ممن يقولون بوجود برامج

لديهم، مع عدم رؤيتنا لأية وثيقة ترقى لمستوى برنامج جاد، فاننا بتنا مُحرجين أمام الشعب من الذين لا يتحرجون أبداً من تقديم ذاتهم لذاتهم من غير التستر ببعض كلمات تسمى برنامجا!! حتى أصبحت لائحة الإنتظار طويلة لمن يصبر ويقبل الوعود المستقبلية. ولائحة الذين فكرون بحجب الثقة بسبب استثنائهم لا تقل طولا . . .

وأختلط في كل هذا الزحام العديد من الأكارم الذين يفكرون بالحجب بسبب عدم المشاورة الجادة وهو سبب في منتهى المشروعية . .

وأما المعول عليهم في انجاز التغييرات الشاقة المطلوبة ممن يطرحون خيالات برامج فان مسؤوليتهم في إضاعة فرصة الشعب التاريخية أكبر من غيرهم فبدلاً من أن يتواثقوا سوياً على قواسم مشتركة كثيرة جداً في ظل التجاوزات التي حدثت على حقوق الشعب فإنهم يعظمون التناقضات الثانوية فيما بينهم زاعمين لمن وراءهم أنها تناقضات لا تسمح لهم ببناء الجسور، في نفس الوقت الذي يتنازلون فيه عن تناقضاتهم الرئيسية مع السلطة المتغولة على حقوق الشعب. . ولو عاد الطرفان الى ضمائرهم لعلموا مقدار الازدواجية في هذا. . يطالب المطالبون من الأطراف الرئيسية بحكومة إنقاذ ائتلافية وطنية فيقبل طرف مُخطئاً الدخول في تعديل وزاري دون الآخرين مسمياً ذلك ائتلافاً وطنياً. ويدخل طرف آخر مخطئاً أيضاً في تشكيل وزاري جديد دون الأطراف الأخرى مسمياً ذلك ائتلافاً وطنياً، مما يُشكل إنحرافاً عملياً خطيراً بإقرار مندوبي الجماهير بأنهم أقرب الى موقف السلطة المتغولة منهم الى الآخرين والى مصالح الجماهير. . . وهو أمر غير صحيح مطلقاً فلئن نجت الجماهير من المنطق الفئوي لقياداتها فانها بخير موحدة على مصالح مشتركة. . ويدعي كل طرف أن الطرف الأخر لا يؤتمن جانبه. . فيا سبحان الله كيف يأمن الطرفان جانب مراكز القوى ذات المصالح المنحرفة في الدولة ويدخلون معهم في شراكات غير متكافئة في الوقت الذي يدعون الخوف من التعامل مع بعضهم البعض وليس بيد أحدهم سلطة تخوف الأخر في حالة الاختلاف؟ أي مخلص يرضى بهذا المنطق؟ من الذي يدعي أنه قريب من مصالح الجماهير ويرضى بمثل هذه الازدواجية؟ ان كان الشعب عزيزا عليكم كما تقولون وانكم تسعون لتحصيل حقوقه ممن استلبها ألا تتنازلون عن بعض الكبرياء والذاتية من أجل خواطر المستضعفين فتجلسون مع بعضكم البعض أكثر مما تجلسون مع المستكبرين؟ أنخفض جناحنا للسلطة أم أن المواطنين أولى بأن نخفض لهم الجناح؟ أفلا اتقينا الله وأرضينا الضمير إن كان لله رهبة في القلوب وللضمير وجود في الصدور. . . .

يقفز كل طرف في قطار السلطة مُدعياً أنه إنما يريدُ الإصلاح من الداخل متحالفاً ضمناً مع النهج ضد خطر أخيه ابن الشعب الأخر. . . بينما يستكمل النهج الخاطىء شرعية مستمدة من الجماهير كان يشتاق اليها بالتعاون مع طرف على حساب الطرف الآخر ويخرج الشعب كأكبر خاسرٍ في هذه العملية. . .

لقد سئمت عليكم أيها السادة

التجاوزات التاريخية للسلطة على الشعب ومعظمها تعديلات في النظام لا يمكن إعادتها إلا بالإتفاق بين الجميع بما فيهم السلطة التي ليس لها أية مصلحة في إجراء أي تعديل الا تحت الضغط الشعبي. . والجهات الوحيدة في رأينا القادرة على فرض هذا الضغط هم الإسلاميون والديمقراطيون والقوميون مجتمعين. . لا تغشوا الناس باختلافاتكم على الشعارات فيبدو انكم لا تغلبون مصلحة الشعب على عكننات حزبية قد تحركها المواقف الشخصية التي هي أضيق حتى من مصالح الأحزاب والتجمعات الضيقة نفسها. . يوشك أن تضيعوا جميعا على الشعب الفرصة التاريخية للتغيير ولاستعادة كرامته وحريته الحقيقية. .

إن بعض الأفراد يفرض عليهم التزامهم عدم الدخول في أية وزارة لا تحقق قبل تشكيلها اتفاقا مع السلطة على اجراء بعض التعديلات الدستورية، فماذا تقول الحركات والتنظيمات والكتل التي تستطيع اذا أرادت أن تفرض التعديلات الدستورية المطلوبة باجماع الشعب. . . ؟ أليس عيبا أن نسمع غمزا ولمزا من بعض الكتاب الحزبيين وبعض الصحف الحزبية يتساءلون عمن يجرؤ على حجب الثقة عن هذه الحكومة. . . ما هذا التطرف في الانبطاح. . بماذا تختلف هذه الحكومة جذريا عن سابقاتها اللهم الا بازدياد عدد الشخصيات التي تحظى بالمحبة والاحترام. . لقد ذهب الشطط في طرف الى تشبيهها بحكومة المرحوم سليمان النابلسي وآنى لها ذلك؟؟ وذهب الآخرون في شططهم للتلميح بأنها قد تكون حكومة مفاوضات وكأن الحكومة السابقة كانت حكومة كفاح مسلح!!

إنها حكومة مثل باقي الحكومات نجح تشكيلها في بلبلة المجلس عندما قبل عديد من الأشخاص الذين يحظون باحترام عريض وعلى رأسهم دولة الأخ طاهر المصري المشاركة فيها من غير مشاورات جادة مسؤولة . .

لا مخرج لنا اليوم من اختلاط الحابل بالنابل في تقاطع مواقف الذين يشكلون قناعاتهم على أسس مبدئية وآخرين يشكلونها على أساس اقتسام الغنائم ليصيبوا منها حظا على حساب مناطقهم الا باعادة تجميع صفوف الصنف الأول في تجمع واحد وانني أدعو هذا المجلس الكريم الى التمسك برياسة دولة السيد طاهر المصري الذي ترسخ شخصيته وسمعته كل معاني الوحدة الوطنية على أن يعيد تشكيل حكومته كحكومة ائتلاف وطني حقيقي يجري التشاور حولها مدة كافية. وأدعو الاسلاميين والديمقراطيين والقوميين أن يلتقوا على القواسم المشتركة العديدة في برامجهم الانتخابية فيشكلون العمود الفقري لائتلاف يضعون برنامجه ويشاركون مباشرة أو غير مباشرة في تشكيلة الحكومة نفسها ويفسحون المجال للآخرين بالتحلق حول هذا البناء المتين فيزيدونه متانة على أن يشمل البرنامج حدا أدنى من التعديلات الدستورية والتشريعية الهامة كما يلي على الاقل:

١ ـ تعديل المادة الـ ٧٣ من الدستور التي تمنع تغييب المجلس تحت أي ظرف. والمادة

الـ ٨٨ من الدستور التي تسمح بملء شواغر المجلس النيابي داخل المجلس. حيث أن المادة الأولى تشكل سيفا مسلطا على رؤوس النواب ولا يمكن بحث القوانين الرئيسية للأحزاب والمطبوعات والدفاع بشكل موضوعي تحت ظل هذا الارهاب..

٢ ـ تعديل المادة ٧٨ من الدستور لكي تصبح مدة الدورة العادية تسعة أشهر . . . حيث لا يمكن فهم اعتراف السلطة التنفيذية بحاجتها للمجلس الوطني الاستشاري طوال العام وعدم صبرها على مجلس النواب الا لأربعة أشهر الا الرغبة في الابتعاد عن رقابة هذا المجلس.

٣ ـ تعديل قانون المخابرات العامة بما يكفل عدم ممارسة ضباط الدائرة لصلاحيات المدعي العام مع أي انسان غير عسكري وأن يحصر الادعاء العام في النيابة العامة للدولة..

٤ ـ تعديل قانون الجوازات العامة المخالف للدستور بحيث لا يخضع تجديد جواز سفر أي مواطن لموافقة الدائرة الأمنية.

هذه طروحات بسيطة مرحلية يجب أن لا يختلف عليها مخلصان وهي جزء من شعارات عديدة لاحقة لا تمت للعقائد بصلة وتهم الشعب أكثر من أية سفسطة كلامية حيث أن الأهداف العقائدية لا يمكن أن تُحقق قبل تنفيذ هذه الشعارات وهي الكفيل بإزالة بيئة التسلط والإرهاب الفاسدة التي يترعرع فيها الجُبن والانحراف والنفاق والفساد وتدمر فيها الطاقات البشرية فان قبلتم بهذا أيها السادة تكونون قد وضعتم القطار في رأينا على سكة السلامة والإنجاز وابتعدتم عن مثل التي تنقض غزلها.. وإن لم تقبلوا بذلك فإن ذلك لا يعفي الحكومة التي جاءت على أثر الميثاق من أن تثبت مصداقيتها ومصداقية الكتل المشتركة فيها وأن تبرهن على جدية الميثاق بأن تعلن تبنيها لهذا الجزء اليسير من مطالب الشعب وأن تعمل على تحقيقها قبل مشاريع قوانين الأحزاب والمطبوعات، وإلا فإنها بكل تأكيد لن تكون إلا حكومة مثل سابقاتها تشغل نفسها في كل أمرٍ ما عدا الأساسيات...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، السيد سليمان عرار.



السيد سليمان عرار: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين.

معالي الرئيس، حضرات الأخوة الأكارم

هذه كلمة نخبةٍ من زملائكم أعضاء الكتلة الوطنية، صادرة من محبة صادقة للأردن وأهله، نابعةٍ من الاخلاص لمسيرته ودم شهدائه وتاريخه المجيد، مستعلية عن المواقف الشخصية أو حسابات الاستيزار وما يظنه البعض مغانم، غير عابئةٍ بما يستوقف الكتل من نسب في عدد الوزراء والحقائب لا يهمها غير تثبيت الديمقراطية واستقرار أمور الحياة في وطننا الحبيب ليصبح فعلاً واحة وارفة يتطلع الى ظلالها كل عربي.

لقد حبانا الله بفضله بشعب أصيل صادق النية خالٍ بفطرته من أمراض هذا العالم وهي التعصب الأعمى والتشرذم والانقسامات الاقليمية والطائفية كما وأنعم بلطفه تعالى على هذا الشعب بقيادة تاريخية بعيدة النظر مؤمنة برسالة أمتها عاملةٍ على ارساء ما من شأنه تطوير الأردن وبناء منعته خدمةً لشعبه ونصرةً لقضايا أمته العربية وعلى رأسها قضية فلسطين. وتجيء هذه الظروف التي تنتقل فيها الراية من يد اخوةٍ لنا جاهدوا سنة ونيف حتى أعادوا مؤهلات الأردن الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية إلى أحسن الصور وأمتنها نقلوا الراية إلى أيدي أخوة كرام من بيننا نحسن فيهم الظن ونعتقد أنهم أهل لما انتدبوا له ونتوقع منهم عزيمة ماضية وعرقاً في سبيل بلدنا وأمتنا وجهداً لا يلين.

والكتلة الوطنية تعتزم أن تقف الى جانب هؤلاء الرجال تأييداً وتعضيداً حتى يكملوا المسيرة ويوالوا العمل لتحقيق ما ورد في كتاب تكليفهم وما قطعوه على أنفسهم من عهد في نفس الوقت الذي لن تسكت لحظة واحدة عن خطأ لهم ولن تتوانى عن العمل مع مجلسكم الكريم في تصويب أي انحراف لا سمح الله يبدر من أي مسؤول. ويحق لقواعدنا الشعبية ولاخواننا من مختلف الاتجاهات أن يسألوا ولماذا تعطون الثقة لهذه الحكومة؟، ومباشرة نجيب على تساؤلهم لتقر عيونهم وتطمئن قلوبهم:

أولاً: لاننا نعرف شخص رئيس الحكومة حق المعرفة وزيراً ثم نائباً ثم وزيراً ويعرف كل فرد منا في هذا المجلس الكريم معظم زملائه الوزراء ونشهد «والثقة أمانة» أمام الله والمواطنين الذين منحونا ثقتهم أننا لا نعرف إلا خيراً ولم نسمع أو نشهد إلا خيراً.

ثانياً: لقد كلفت هذه الوزارة لأول مرةٍ في حياة رئيسها بالمهمة الكبيرة فلا يحق لنا وحياتهم العامة السابقة ناصعة البياض أن نحاسبهم على الخيال والوهم. ومن حقها علينا أن تجرب وأن ينصب النقاش في هذه المرحلة على البيان الوزاري المقدم الينا يوم الخميس الماضي.

ولقد تدارست الكتلة الوطنية البيان الوزاري لهذه الحكومة فلم تجد شاردة أو واردة إلا وقد احتواها البيان وفصل رأيه فيها بما يسمح المقام. ولم تجد الكتلة الوطنية ما يمكن أن تضيفه إلى البيان كصيغةٍ أو آلية عمل لتنفيذ هذا البرنامج على مختلف الأصعدة سواء على الصعيد الداخلي المتمثل في التمسك بالدستور والمسترشد بالميثاق والملتزم بالمنهج الديمقراطي أو على الصعيد العربي الذي تعهدت الحكومة بالسعي لتنقية أجوائه وتقوية التضامن العربي بكل ما تقدر وتطيق.

أما بالنسبة للاحتلال الاسرائيلي فإن بيان الحكومة أعرب عن ثوابت الأردن الراسخة رغم الوهن الذي يعتري المواقف العربية ورغم الظروف الدولية القاهرة ولم يمنعها هذا الظرف القاسي الذي تمر به قضايا أمتنا من أن تختتم بيانها بموقف الحكومة حول القدس الشريف، يلخص الموقف القومي والعربي والاسلامي بالنسبة للقضية الفلسطينية بالتعهد الذي قطعته الوزارة على نفسها وتعهدت فيه بالوفاء للقدس أمانةً ورسالةً وتحريراً.

كما لبت الحكومة في بيانها تطلعات ولهفة الشعب الأردني برمته فيما يتعلق بشعب العراق الذي يتعرض أطفاله للجوع والمرض والذي تتعرض سيادته للتدخل الخارجي الذي تقوده أمريكا والدول النهابة لخيرات الأمة العربية والمتآمرة عليها. ووعدت الحكومة بأن توالي جهدها في رفع هذا الحصار الاقتصادي المريع الذي يتعرض له شعب العراق وهذا التآمر الأمريكي الصهيوني الذي يطل علينا كل يوم بألف سبب وسبب.

أما على صعيد العمل الداخلي فلقد أوفى بيان الحكومة حق جميع ميادين العمل والتزم بمعالجتها ووضع الحلول الممكنة لها ميداناً ميداناً. وبقي للكتلة بعض الملاحظات والاقتراحات على قلة في هذه الميادين سوف تتقدم فيما بعد للحكومة بصيغة كاملة لمعالجتها وليس هنا مجال الادلاء بها مثل موضوع أراضي عشائر الحديد شرق عمان وحق الذين حرموا منها والتي هي ثابتة لهم أن يستغلوها وكذلك أراضي مدينة الزرقاء التي يجب أن تحل وتسجل لمستحقيها، وأراضي أخرى في المملكة يجب أن تقدم فيها من قبل الكتلة الدراسة الشافية.

وبعد هذا الاستعراض الموجز للبيان الوزاري لا يسعنا هنا الا أن ننتظر من الحكومة الوفاء بتعهداتها الواردة فيه، ولنا وللمجلس الكريم موعد أو مواعيد مع هذه الحكومة لنقيس ما أنجز على ما تعهدت به ولمراقبة مدى الالتزام بهذه التعهدات الكبيرة الشافية، وعندئذٍ يحق لنا أن نقول حكمنا بالحكومة أداءً وتنفيذاً بعد أن تعطى الوقت الكافي للتطبيق، أما قبل أن يجرب القول بالعمل واعتماداً على منطوق البيان الوزاري فإننا لا نجد غير أن نعطي ثقتنا لهذه النخبة الكريمة من أبناء وطننا وندعو اخوتنا نواب الشعب من الكتل والشخصيات الأخرى بأن يبادروا ويعطوا ثقتهم، واثقين أن هذا المجلس الممثل للشعب الأردني بأكمله والذي يشكل ضمير هذا الشعب الخير وعيونه المراقبة الواعية ليس بحاجة الى من يذكره بأن التعاون الحقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هما جوهر العلاقة التي أراد الدستور الأردني لها أن تترسخ بينهما سواء في رسم السياسات أو تنفيذ القرارات. وقد تعهدت حكومة السيد المصري في بيانها الوزاري باحترام هذه العلاقة واكسابها المزيد من القوة والحيوية وذلك بأن تكسب العلاقة بين السلطتين بعداً مؤسسياً يتيح للعملية الديمقراطية أن تصبح ذات حضور حقيقي مميز في مجتمعنا كله ومجلسكم الكريم يدرك ولا شك وبعمق أن بناء هذه العلاقة المميزة وتمتينها لا يتوقف على الحكومة وحدها وانما يمتد ليشمل المجلس نفسه أيضاً.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

تدرك الكتلة الوطنية أن الوقت الحالي الذي وصلت فيه الأوضاع العربية لأدنى ما وصلت اليه في تاريخها، ووصلت فيه الأوضاع الدولية إلى أيام الاستعمار القديم لأراضينا يدعونا جميعاً أن نكبر على الحرتقات البرلمانية لدى غيرنا من الأمم التي حلت مشاكلها وأمنت في أوطانها، كما يدعونا إلى نبذ المغانم الشخصية والانبراء للعمل الذي انتخبنا من أجله وهو إعلاء كلمة الوطن وبناء مؤسساته على أسس موضوعية لا علاقة لها بأمزجتنا وتركيباتنا وأشخاصنا.

جعلنا الله ممن يؤدون الأمانة إلى شعبنا ويقولون حقاً وصدقاً، والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، النائب السيد عبدالرؤوف الروابدة.



السيد عبدالرؤوف الروابدة: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن هذه الكلمة هي كلمة الكتلة الدستورية التي تتشكل من النواب السادة: ذوقان الهنداوي وعبدالمجيد الشريدة ومروان الحمود وعبدالرؤوف الروابدة ويوسف المبيضين وابراهيم الغبابشة وجمال الصرايرة وفوزي الطعيمة وسلطان العدوان وعطا الشهوان وحسين مجلي وعيسى الريموني وجمال حداد.

اختصاراً لوقت المجلس الكريم، وانطلاقاً من أن تشكيل الوزارة وتركيبتها هي المعبر عن جديتها وامكانياتها في تنفيذ وعودها، فاننا سنقتصر في كلمتنا هذه على المقارنة بين مقتطفات من أقوال النائب الزميل طاهر المصري أثناء مناقشة بيان الحكومة السابقة ومقتطفات أو نظرات في بيان دولة رئيس الوزراء السيد طاهر المصري.

أولاً ـ قال النائب طاهر المصري:

«نحن نعلم جميعاً بأن الحكومات لا تصنع التغيير، بل تفتح الباب أمام التغيير، والتغيير دائماً يكون دائماً من الشعب ومن مجلسكم الموقر كممثل دستوري لارادة الشعب، ومن هذا المنظار لا أقيّم البيان الوزاري لحكومة السيد مضر بدران فحسب ولكن أيضاً مدى امكانية وجدية هذه الحكومة لتنفيذ البيان الوزاري، الذي يجب أن أعترف مسبقاً بأنه يلبي الكثير من المطالب التي يؤمن ويطالب بها الشعب الأردني بكافة فئاته، وهو بيان ايجابي ويضع في العديد

من بنوده أفكاراً وسياسات وخططاً طالما دعى الشعب إلى تبنيها وتنفيذها، كما أنني يجب أن أعترف بأن الحكومة قد قامت خلال الأسابيع القليلة الماضية باجراءات ملموسة لتخفيف العديد من القيود المفروضة على المواطنين». انتهى الاقتباس.

ونحن نتساءل ـ يا معالي الرئيس ـ عن امكانية هذه الحكومة وجديتها لتنفيذ بيانها الوزاري الذي نعترف مسبقاً أنه يلبي الكثير من مطالب الشعب. هل تستطيع تشكيلة كهذه ـ مع كل موجبات الاحترام ـ أن تكون المعبر عن هذه المرحلة العصيبة التي يمر بها الأردن والعرب وأن تواجه متطلبات هذه المرحلة؟

ثانياً ـ قال النائب طاهر المصري :

«إنني أقول بان الاستناد الى الواقع وتبني برنامج عملي وصريح وممكن مع الابتعاد عن المصطلحات الكبيرة الخالية من المضمون هو المطلوب من حكومة السيد مضر بدران فتبني المطالب الشعبية بأسلوب صريح وواضح لا يعفي الحكومة من مسؤوليتها تجاه العمل على تلبية كافة المطالب الشعبية وعدم الاكتفاء ببعض الوعود المطاطة والجمل العريضة» انتهى الاقتباس.

نترك يا معالي الرئيس، لمجلسنا الكريم وللشعب الطيب الذي نمثل أن يقارن بين البيانين ليرى ان كان بيان دولة السيد طاهر المصري قد ابتعد عن المصطلحات الكبيرة الخالية من المضمون واستبدلها بمصطلحات ضيقة واضحة المضمون، وأن البيان قد تبنى المطالب الشعبية بأسلوب صريح واضح فابتعد عن الوعود المطاطة والجمل العريضة الى وعود محددة واجراءات حازمة لمواجهة حاجات المواطن وبخاصة في مجال البطالة والفقر.

ثالثاً ـ قال النائب طاهر المصري :

«إن وقف العمل بالأحكام العرفية والغاء بعض القرارات الصادرة عنه لا يشكل بديلاً عن الغاء الأحكام العرفية بالكامل» انتهى الاقتباس.

فهل ألغت حكومة السيد المصري الأحكام العرفية بالكامل... نكرر بالكامل، أم طبلّت أوساطها لالغاء تعليمات الادارة العرفية واستبدالها بتعليمات ادارية عرفية بالرغم من الفارق بينهما مع بقاء الأحكام العرفية فعلياً دون الغاء. لقد جاء بيان السيد المصري صدمة للراقصين في العتمة على نغمة نشاز ليقول «ان حكومتي بادرت باتخاذ اجراءاتها المتعلقة بانهاء العمل بالأحكام العرفية». توقعنا توقف قرع الطبول وعزف الأنغام ولكنه الاصرار على التجني على الحقيقة والمصداقية.

رابعاً ـ يقول النائب طاهر المصري :

«ان الاشارة المشروطة في بيان حكومة السيد مضر بدران على توجه الحكومة لاحترام الحقوق الدستورية للمواطن الأردني لا يرقى الى طموحات الشعب، فالشعب هو صاحب المصلحة الأولى في دعم الاستقرار والوحدة الوطنية، ونحن نتوقع من الحكومة اتخاذ الاجراءات العملية والصريحة الفورية لتعزيز الحقوق الدستورية للمواطن والتأكيد الصريح على أن تعدي أي جهاز أو مسؤول في الدولة على الحقوق الدستورية للمواطن سوف يجعله عرضة للعقاب وللملاحقة القضائية». انتهى الاقتباس.

إن مشاريع قوانين الأحزاب والمطبوعات والنشر والانتخابات من منجزات حكومة استقالت مع احتفاظنا برأينا في تلك المشاريع، فأين هي الاجراءات العملية والصريحة والفورية التي اتخذتها أو ستتخذها هذه الحكومة لتعزيز الحقوق الدستورية للمواطن؟ هل قامت بوقف تعدي الأجهزة أو المسؤولين على الحقوق الدستورية للمواطن التي كان يشكو منها النائب طاهر المصري ولاحقت قضائياً أي مسؤول عن ذلك، بل هل حققت في كل واقعة من ذلك قد وصلت الى علمها؟ ما هي اجراءاتها في ما قيل عن اعتقالات كثيرة تمت في عهدها ومنها مثلاً اعتقال مخاتير لواء عجلون؟

خامساً ـ يقول النائب طاهر المصري :

«أرى أن يتم اطلاق حرية التنظيمات السياسية والشعبية أولاً (أي قبل اقرار الميثاق) وهي تقوم بدورها بحوار وطني شامل يمكن أن ينبثق عنه ميثاق للعمل الوطني يقوم هذا المجلس بمناقشته واقراره». انتهى الاقتباس.

أما دولة الرئيس طاهر المصري فيقول في بيانه الوزاري: «ان الحكومة تأتي ملتزمة بالدستور نصاً وروحاً وبالميثاق رؤية ومستقبلاً وأنها منطلقة من الثوابت والمرتكزات الدستورية ومضامين الميثاق الوطني». إننا نتساءل عن الأسباب التي أدت الى تراجع النائب المصري عن مطالبته بالحوار الوطني الشامل بين التنظيمات السياسية والشعبية لينبثق عن ذلك الحوار ـ الشامل ـ ميثاق للعمل الوطني؟ كما نتساءل عن مصير التزام النائب المصري بقيام هذا المجلس الكريم بمناقشة الميثاق الوطني واقراره؟

سادساً ـ قال النائب طاهر المصري :

«أما بالنسبة لما ورد في برنامج السيد مضر بدران عن نية الحكومة في التركيز على برنامج متكامل للتطوير الاداري، فان ذلك يدخل تحت بند الشعارات القديمة والخالية من المضمون. ان تطوير كفاءة وفعالية الجهاز الاداري هي الضمانة الأساسية لنجاح خطط الحكومة نحو رفع كفاءة أجهزة الدولة والحد من الهدر والتسيب. لقد شاهدنا في الماضي محاولات متعددة تمت تحت نفس الشعار المطروح، ومنها اللجنة الملكية للتطوير الاداري والتي كانت نتائج أعمالها مثل الجبل الذي تمخض فولد فأراً. ان ما ورد في بيان الحكومة عن التطوير الاداري هو دون واقع الترهل في الجهاز الاداري ودون مستوى التطلعات. اننا نتوقع من حكومة السيد مضر بدران أن تتقدم بخطة واضحة ومتكاملة وقابلة للتنفيذ لبرنامج التطوير الاداري». انتهى الاقتباس.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

هل تجاوز الفرق بين البيانين المحسنات اللفظية والصيغ الجميلة؟ هل كانت الشعارات قديمة وخالية من المضمون ـ على راي الزميل النائب المصري ـ وغدت في بيان حكومته

شعارات جديدة حبلى بالمضامين؟ هل ستتمخض الاجراءات التي جاء بها البيان فتلد ما هو أكبر من الفأر ـ عذراً للتعبير فهو منقول من خطاب الزميل النائب طاهر المصري.

سابعاً ـ يقول النائب طاهر المصري:

«لقد أصبح من المناسب أن تعيد الحكومة النظر في خدمة العلم، وانني أعتقد أن تخفيض المدة من سنتين الى سنة واحدة هو اقتراح مناسب». انتهى الاقتباس.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

لم نعثر في البيان على ذكر لهذا الموضوع أو توجه لدراسته؟ الا يستحق أمر بهذه الأهمية التي تطال كل أسرة في وطننا الطيب أن يجد التزاماً أو توجهاً من الحكومة؟ مطابق على الأقل لراي الزميل النائب رئيسها؟

ثامناً ـ قال النائب طاهر المصري:

«كذلك أطالبها ـ أي الحكومة ـ باعادة النظر في رواتب الموظفين الذين تأثرت دخولهم ومستوى معيشتهم بشكل كبير وأساسي نتيجة الانخفاض الكبير الذي وقع على القيمة الشرائية للدينار، وأدى بالتالي الى ارتفاع أسعار كافة الحاجيات بشكل جنوني». انتهى الاقتباس.

لم نعثر في بيان حكومة دولة السيد طاهر المصري على أي اشارة أو تلميح الى رواتب الموظفين أو نية لاعادة النظر فيها أو اجراءات جديدة لمواجهة الغلاء الجنوني. ان الوضع المالي للحكومة الحالية هو بكل المعايير أجود من الوضع المالي عندما ألقى الزميل النائب السيد طاهر المصري بيانه في ٣١/١٢/١٩٨٩، وبالتالي فاننا نطالب دولة الرئيس بأن يفي بالتزامه النيابي بتحسين رواتب العاملين في جهاز الدولة من مدنيين وعسكريين، ونضيف إلى ذلك المتقاعدين الذين أفنوا زهرة شبابهم في خدمة الوطن.

تاسعاً ـ قال النائب طاهر المصري:

«أطالب بالغاء دائرة التفتيش التابعة لوزارة الداخلية. هذه الدائرة التي أصبحت رمزاً لمعاناة المواطنين الفلسطينيين الذين يعبرون النهر اما لزيارة أهلهم ولحل مشاكل حياتية كثيرة نتجت عن فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية، ان المواطنين يتعرضون في دائرة المتابعة والتفتيش الى التأخير والاهانة والتعامل معهم بنفسية وروحية تتنافى وأبسط قواعد المعاملة الانسانية. فما بالك اذا كان مثل هذا السلوك والمعاملة تتم مع مواطن أو شقيق فلسطيني يعاني الأمرين تحت الاحتلال والتنكيل الاسرائيلي». انتهى الاقتباس.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين.

دائرة بهذه الخطورة يدينها دولة الرئيس بالظلم والاهانة والبعد عن الانسانية، والتمييز ضد الشقيق الفلسطيني، ألا تستحق ذكراً أو التزاماً من الحكومة تجاهها؟

ونتساءل بمنتهى الجدية والاحترام لدولة الرئيس: لو أن نائباً وصف دائرة رسمية بهذا الوصف أو بمثله وفي اتجاه مقابل، ألا تكال له الاتهامات بالظلم والتجني واثارة الحساسيات والعبث بالوحدة الوطنية؟؟ إننا نأمل من دولة الرئيس أن يواجه وبجدية كل ما كان يشكو منه وهو نائب على قاعدة من التحقق والتيقن أو الاعتراف بالظلم والتجاوز.

عاشراً ـ قال النائب طاهر المصري:

«أطالب باعادة النظر في كافة التعليمات الصادرة بعد فك الارتباط واجراء مراجعة شاملة حولها على أن تشمل تلك المراجعة موضوع البطاقات الصفراء والخضراء ووضع الحلول اللازمة والفعالة للحالات الانسانية والحالات المعقدة كما يجب التأكيد على ضرورة اعادة النظر في موضوع جوازات السفر الممنوحة لسكان الضفة الغربية لمدة سنتين وتبسيط الاجراءات المعقدة . . . الخ، وبالاضافة الى كل ذلك فإن نفس المواطن الفلسطيني يقابل بالمعاملة القاسية غير المبررة على يد موظفي الجمارك والجسور». انتهى الاقتباس.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

لم نجد في بيان حكومة دولة الرئيس طاهر المصري أي ذكر أو التزام حيال هذا الموضوع الحيوي الحساس الذي نرى أن على الحكومة أن تحسمه مرة وللأبد حتى لا يبقى مجالاً للأخذ والرد، وقطعاً لدابر الحديث خلف الكواليس والصيادين في الماء العكر، الذين يثيرون النعرات والعنعنات الجاهلية في وقت نعضّ فيه على وحدتنا الوطنية بالنواجذ.

حادي عشر ـ قال النائب طاهر المصري في ختام حديثه الطويل:

«في الختام أقول أن البيان الوزاري هو بيان جيد، ولكن تركيبة الحكومة في غير مستواه». انتهى الاقتباس.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء.

هل تركيبة الحكومة بمستوى بيانها مع احترامنا لدولة الرئيس وللعديد من زملائه؟ وبنفس لغة زميل عزيز في هذه الحكومة: هل هذه الحكومة هي حكومة المرحلة؟ وهل وجد الزميل العزيز أن الحكومة قد أولت قضية الوحدة الأهمية الكافية وشاركته رأيه في قرار فك الارتباط بأنه اعلان انفصال وفعل استعماري قديم وثّقته اتفاقية سايكس بيكو.

هل استشار الرئيس المكلف جميع الكتل البرلمانية وبخاصة حول من أشركهم في الحكومة من غير تلك الكتل كما طلب زميل عزيز آخر يشارك في هذه الحكومة، ورتّب على ذلك أن اللعبة البرلمانية تكون ناقصة إن لم يتم ذلك؟

أما كتلة الزميل النائب طاهر المصري، رئيس الحكومة الماثلة أمامنا فكان موقفها آنذاك «بيان جيد، حكومة في غير مستواه، ثقتنا مشروطة بالتصويب».

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

اسمح لنا أن نقول لدولة الرئيس: بيانكم جيد رغم بعض النواقص، ولكن حكومتكم في غير مستواه. نرجو أن تبلّغنا بالتصويب الذي كنت تطلبه حتى نحاسبك عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، النائب السيد أحمد قطيش الأزايدة.



السيد أحمد الأزايدة: بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الكلمة نيابة عن اخواني وزملائكم نواب كتلة الحركة الاسلامية «الاخوان المسلمون».

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين.

«يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما» صدق الله العظيم.

ما أحوجنا أن نكرر هذه الآية الكريمة وإن ننتفع بها.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كانت الانتخابات النيابية العامة التي أفرزت مجلسكم الكريم انطلاقة عهد جديد في الحياة السياسية للمجتمع الأردني وبداية تحول ديمقراطي فريد في المنطقة العربية بأسرها، حيث جرت تلك الانتخابات في جو من الحرية والنزاهة التي أظهرت الأردن على الساحة السياسية الدولية كنموذج حضاري لاحترام إرادة الشعوب في تشكيل الحياة السياسية وتعميق قاعدة المشاركة في صياغة مناهج الحكم وتحمل المسؤولية في مختلف سلطات الدولة.

في ضوء هذا التصور جاء مجلسكم الكريم الذي كان تعبيراً صادقاً عن إرادة الشعب الذي أراده كبيراً في التعبير عن طموحاته وآماله والتعامل مع منهجية الحكم وفق جسامة المسؤولية، لقد كان مجلسكم كبيراً في تفاعله البناء مع أهداف الوطن وقضايا الأمة كما قال عنه الحسين في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة «إن ما شاهدناه من تفاعل بناء مع أهداف الوطن وحاجاته ومع قضايا الأمة وتطلعاتها، والتعاون الايجابي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية هما مصدر فخرنا واعتزازنا، وإن ثقتنا العميقة في أن يترسخ هذا التفاعل وأن يتعمق ذلك التعاون بما يكفل اجتياز الأزمات وبناء الأردن النموذج».

لقد كان مجلسكم كبيرا في مواقفه مع شعبه، كبيرا في مواقفه مع أمته، كبيرا في تعامله مع الأحداث والقضايا سواء منها ما كان على الصعيد المحلي أو الصعيد العربي والاسلامي أو الصعيد الدولي.

لقد أظهر مجلسكم قدرة فائقة في التعامل مع الأحداث على أساس من الإحساس الكبير بجسامة المسؤولية حيث قاد الشعب في غمرة الأحداث الداخلية التي رافقت تعبير الشعب عن غضبه عشية مجزرة عيون قارة، بمسؤولية كاملة أدى فيها نواب الأمة دورهم القيادي المسؤول جنبا الى جنب مع السلطة التنفيذية مما صان بلدنا من التداعيات المصاحبة عادة في مثل تلك الأحداث. وكان مجلسكم كبيرا يوم قاد هذا الشعب أثناء احتدام أزمة الخليج في موقف ريادي موحد يعكس التئام نسيج الوحدة الوطنية في نمط فريد على الساحة العربية كافة ليسجل في تاريخ هذه الأمة موقفا مشرفا عز نظيره بين أنظمة الدول الشقيقة، فكان التجربة الحية النابضة في حس الأمة الذي أوشك جسدها على الاحتضار السياسي ذلك الموقف الذي دفع الحياة في هذا الجسم من جديد.

لقد أخذ الأردن موقعه المشرف في المعركة التي شنها معسكر التحالف على الأمة العربية والاسلامية أثناء أزمة الخليج حين انطلق من خندق المبادىء الخالدة يوم انطلق غيره من خندق المصالح الفانية، ورفع الأردن رأسه عاليا يوم طأطأ الآخرون رؤوسهم تحت أعلام معسكر التحالف، واجتاز الأردن الأزمة التي كادت تعصف بالمنطقة بأسرها وهو أكثر الدول المحيطة بالعراق عرضة لأخطارها دون أن يكسر لوح زجاج في مكتب أو مرفق من مرافق الدولة بسبب توحد الموقف الرسمي والشعبي فيه على أرضية المبادىء متجاوزاً كل الضغوط الهائلة والتهديدات المستمرة، والحصار الاقتصادي، وبقي الأردن شامخا لم يساوم على مصلحة أمته وعز موقفه السياسي على كل العروض في سوق تداول المواقف السياسية والتي لم تصمد أمامها دول عظمى حين اشتريت مواقفها ببضع مليارات من الدولارات لصالح معسكر التحالف الصليبي الغربي الصهيوني.

وقد كان مجلسكم كبيرا في دوره الريادي في كل ما تقدم بناء وترسيخا واستمرارية. وقد كان لزملائكم نواب الحركة الاسلامية شرف مشاركتكم هذا الدور المشرف يدا بيد وخطوة بخطوة.

وأمام عظيم إنجازكم وكبير عطائكم وإشراق دوركم تبدو أية محاولة للتقليل من شأنكم وتسخير بعض الأقلام للنيل منكم مجافية للحق والموضوعية عاجزة عن أن تمنع تجربتكم العظيمة الرائدة في الحرية والشورى من أن تمتد وتتسع لتشمل شعوب أمتكم كلها بإذن الله في يوم قريب.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام :

لقد تفاعل زملاؤكم نواب الحركة الاسلامية مع التجربة الديمقراطية بإيجابية بناءة عرفتموها وخبرتموها منذ تشكيل حكومة السيد مضر بدران في ١٩٨٩/١٢/٧م يوم أن منحت كتلة نواب الحركة الاسلامية الثقة لتلك الحكومة دون أن تشارك فيها وذلك حرصاً على تعميق جذور التجربة الوليدة وإطالة أمدها وعلى استقرار أمن بلدنا ودفع مسيرة نمائه ووضع مصلحة الشعب العليا فوق كل اعتبار يوم

اجتهدنا بإعطاء ثقة مشروطة بالتزام الحكومة بتحقيق جملة من الشروط كان أهمها التزام الحكومة في التوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية في مجالات التربية والاعلام والاقتصاد والتي اعتبرناها تحقق مصلحة الشعب إذ أننا لسنا طلاب حكم لأشخاصنا بل طلاب تحكيم لمنهج الله في حياتنا.

وتعاملنا مع التجربة الديمقراطية بإيجابية بناءة يوم أن قبلنا المشاركة في الميثاق ورضينا بالتعددية على أرضية القواسم المشتركة والثوابت الكلية القائمة على ما نص عليه الدستور من أن دين الدولة الرسمي هو الاسلام وما جاء في الميثاق من أن الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع فيها. ونتعامل اليوم مع التجربة الديمقراطية بكل إيجابية بناءة وكما تقتضي قواعد الديمقراطية التي تجسد مشروعية المعارضة تماما كما تجسد مشروعية التأييد.

وكما وجدنا أن مشروعية إعطاء الثقة لحكومة لم نشارك فيها بالأمس من بدهيات العمل الديمقراطي فإننا نجد أن مشروعية الحجب عن حكومة لم نشارك فيها اليوم أمر من بدهيات العمل الديمقراطي أيضا. فإن الديمقراطية التي تستوعب التأييد والثقة ولا تستوعب المعارضة والحجب تماما كالاستفتاء على مركز الرئاسة في بعض الأنظمة التي يخير المواطن فيها بين أن يقول نعم أو فلا رئيس إلا الرئيس.

وتفاعلنا مع التجربة الديمقراطية بكل إيجابية يوم أن قبلنا بالمشاركة في الحكم حين وجدنا أن الإصلاح التدريجي المنشود الذي اشترطناه لا يتحقق بغير مشاركتنا.

ودخلنا تجربة المشاركة في الحكم على نية الإصلاح والتعاون على البر والتقوى غير أننا فوجئنا بهجوم شن علينا من معسكر التحالف في معركة إعلامية طبقت آفاق العالم في خطة مرسومة جسدت فيها مجموعة من الأقلام سال مدادها بقطران الحقد والباطل متحللا من أبسط ضوابط الحق والحقيقة، مصادمة قيم الشعب ومشاعره وعقيدته، مسترضية سياسة التغريب الدخيلة.

ويبدو أن مفهوم الديمقراطية عند البعض الذي أخذ طابع الديماغوجيه الغوغائية في استحضار الحقد لا الحقيقة، كذخيرة لمعركة الهجوم علينا والذي أطلقت فيه الحرية لكل من لديه خبرة أو قدرة على الهجوم على الإسلاميين عبر صفحات صحافتنا، قد انقلبت انقلابا جذريا اليوم فأخذ رقاص الساعة لديها زاوية مستقيمة انتقلت فيها من الهجوم على وزراء الحكومة الذين مثلوا الاتجاه الاسلامي الى الدعاية والتسبيح بحمد الحكومة الجديدة واستصراخ لنجدتها واستنهاض لكرم الضيافة لحسن وفادتها وتمهيد للطريق أمامها والتأويل والتقويل لصالحها ووضعها في منزلة لم يبلغها السابقون ولا يدركها اللاحقون، فيا لله من كلمة حين تصدر عن هوى فاضح أو حقد واضح ما أهزل ترددها في آذان السامعين وما أوهن وقعها في نفوس المنصفين وما أسرع صدها من عقول المستنيرين، وإن شئتم فما أفعل أثرها في زيادة نسبة الحاجبين.

إننا نرى أن مثل الخرزة الزرقاء التي علقها أحد الكتاب على جبين الحكومة، قد تكون

كمحاولة الدب طرد الذبابة عن جبين صاحبه.

إننا ننتظر اليوم الذي تصبح فيه للكلمة مصداقيتها وللرأي فرض احترامه على أساس من التزام الحق والانطلاق من صدق الحقيقة، وأن تسمو الكلمة الى أمانة المسؤولية وأخلاقيات المهنة.

إننا قد أدركنا أن الديمقراطية في نظر من هاجمونا هي دكتاتورية الأقلية وعدم تسليمها لرأي الأغلبية التي دخلت تجربة المشاركة لتنفيذ برنامج وجدت أن تنفيذه قد لا يتم بغير مشاركتها وقد كان ملتزما به كشرط من شروط منح الثقة للحكومة التي لم يشاركوا فيها، فتنكبت أقلام تلك الأقلية لقيم الشعب وعقيدته ولرأي الأغلبية النسبية التي شاركت في الحكم على أساس تنفيذ البرنامج الذي شن الهجوم على محاولة البدء بتنفيذه.

لقد بلغ التعصب لدى هذه الفئة والدكتاتورية في الموقف أن كانوا يمتنعون عن نشر الإعلانات المؤيدة لمنهجنا، والمقالات الداعمة لرأينا، وسيل البرقيات المستنكرة للهجمة على الإسلاميين. وحتى وزارة الزراعة التي لم يكن للسياسات والاجراءات التي انتهجها وزير الزراعة السابق مساس بقيم التغريب التي تصدى المهاجمون لحمايتها، فقد نال وزيرها قسطه الوافر من الهجوم لا لشيء إلا لمظهره الذي يدل على التزامه الإسلامي.

لقد تعاملنا مع هذه المعركة الظالمة بكل ما أوتينا من الصبر وسعة الصدر لا بل دعونا تلك الأقلام والمواطنين ونواب الأمة كافة أن يكونوا عيونا مبصرة وأجهزة رقابية فاعلة على الوزارات والمؤسسات كافة لتلافي التقصير وتصحيح الخلل ومقاومة الانحراف.

غير أنه بات واضحا للجميع أن المهمة الموكولة لتلك الأقلام هي التصدي للوزراء الذين مثلوا الاتجاه الاسلامي في مجلس النواب لاعاقة مسيرتهم وإحداث الضجة حول إجراءاتهم لئلا يحققوا تقدما في برامج إصلاحهم.

ومما يثير الأسف والأسى معا أن يأتي ذلك الهجوم الاعلامي متزامناً مع تصريحات قادة العدو الصهيوني وقادة دول التحالف التي تقطر حقداً وغيظاً على الإسلام والصحوة الاسلامية وتحذيراً من خطر الأصولية الإسلامية على الكيان اليهودي، فتبدو بعض الأصوات على الساحة العربية والمحلية وكأنما هي استجابة لتلك الأصوات المعادية لأمتنا وحضارتها.

معالي الرئيس
حضرات الزملاء المحترمين

بتداعي المنظومة الاشتراكية، وانهيار النظام الشيوعي، اثر عملية البريسترويكا التي تبنتها القيادة السوفياتية، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مركز الصدارة السياسية للعالم.

وبحسم معركة الخليج لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية العالمية بالدرجة الأولى، ومعسكر التحالف الذي قادته الولايات المتحدة في الحرب بالدرجة الثانية، ظهرت الولايات المتحدة قوة سياسية مهيمنة على الساحة

الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وفي ضوء انتصاراتها السياسية والعسكرية ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بنظامها الدولي الجديد الذي مهدت له في العامين الأخيرين بحملة إعلامية واسعة، أخذت على عاتقها فيها سعيها لحل بؤر الصراع في العالم وفق منظور الهيمنة الأمريكية، وتحقيق مصالحها ومصالح الدولة الصهيونية حليفتها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وفي ظل واقع السيطرة والهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاعلامية للتحالف الصهيوني الصليبي في المنطقة الذي قادته الولايات المتحدة الامريكية.

وبتدمير القوة العراقية كقوة مركزية فاعلة ومؤثرة تهدد مستقبل الوجود اليهودي والمصالح الأمريكية في المنطقة، وبتمزق الصف العربي وإعلان أنظمته التبعية للسياسة الأمريكية واستقدامها للحماية لها من جهة، وتأمين المصالح الاقتصادية الأمريكية والسيطرة على منابع النفط من جهة أخرى، ساد الأمة العربية حالة من الذهول والترنح في أجواء مرارة الهزيمة، وأصبحت المنطقة العربية تعيش مرحلة الضعف المهيمن، الذي تجد فيه الولايات المتحدة والصهيونية العالمية الفرصة السانحة الكبرى لتمرير مخططات التسوية للقضية الفلسطينية في فترة بلوغ الولايات المتحدة وحليفتها الكبرى إسرائيل ذروة النشوة والسيطرة على الساحة الدولية بعامة، وعلى المنطقة العربية في الشرق الأوسط بخاصة، وتسعى الإدارة الامريكية لفرض الاستسلام الكامل والتسليم بالأمر الواقع من قبل الأنظمة العربية للوجود الصهيوني على أرض فلسطين، تحت شعار بناء جو الثقة بين الأنظمة العربية والدولة الصهيونية كمحور أول لحل الصراع، فيما أطلقت عليه الولايات المتحدة حل الصراع العربي الإسرائيلي، ليصار بعده إلى الانتقال إلى محور مزعوم لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

وفيما يخص بؤرة الصراع في الشرق الأوسط المتمثلة فيما يطلق عليه قضية الشرق الأوسط ـ القضية الفلسطينية ـ فقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها إبان أزمة الخليج النظر في السعي الى تسوية الصراع حولها، بعد القضاء على القوة العسكرية العراقية، وإخراج القوات العراقية من الكويت، ورفض مجرد الربط بين أزمة الكويت والقضية الفلسطينية، الذي رفعه الرئيس صدام حسين أثناء احتدام أزمة الخليج.

وبعد الدمار الذي لحق بالقوة العراقية والأمة العربية والإسلامية وانتظام الكثير من الأنظمة العربية في صف معسكر التحالف ضد الأمة العربية والإسلامية، خضعت منطقة الشرق الأوسط كافة للسيطرة الأمريكية، وأصبحت الكثير من الأنظمة العربية المجاورة للأردن تدين بالتبعية المطلقة والعلنية للسياسة الأمريكية، بعد أن قاتلت قواتها في معسكر التحالف جنبا الى جنب مع القوات الأجنبية ضد القوة العسكرية العراقية.

وبتمكن الولايات المتحدة الأمريكية والدولة الصهيونية من السيطرة على ثروة الأمة

العربية، والإجهاز على قوتها العسكرية، وتفريق صفها وتمزيق وحدتها، بقيت قوة أخرى لا زالت مبعث قلق التحالف الصهيوني الأمريكي وهي الصحوة الإسلامية على تعدد فصائلها وحركاتها في المنطقة التي ما فتىء التحالف الصليبي الصهيوني يحذر الأنظمة العربية الواقعة في فلكه السياسي من خطورتها وضرورة الإجهاز عليها باعتبارها الخطر الأول على تلك الأنظمة من وجهة النظر الأمريكية والغربية، سيما وقد تزامن مع أزمة الخليج إرهاصات التوتر بين الصحوة الإسلامية وبعض الأنظمة العربية في المغرب العربي، وخصوصاً تونس، والجزائر، ومصر.

وما يجري الآن من ضرب للحركة الإسلامية في هذه الأقطار ليس إلا تنفيذاً للمخطط الصهيوني الأمريكي الرامي الى إخضاع المنطقة كافة للهيمنة التامة للنفوذ الأمريكي الاسرائيلي على المنطقة.

بقي الاجهاز على الوجود الفلسطيني في جنوب لبنان وتتكفل به الآن الدولة الصهيونية والقوى العربية المتحالفة معها وقوات الحكومة اللبنانية لتصبح المنطقة هامدة وقد نزعت منها عناصر إشعال الصراع ضد الوجود الأمريكي الصهيوني في المنطقة خاصة بعد أن قدم السلاح الفلسطيني في جنوب لبنان هدية متواضعة للقوات اللبنانية ليصبح في حرز أمين وأيد تحافظ عليه من أن يتوجه إلى إقلاق العدو الصهيوني عبر الجنوب اللبناني.

بقي الأردن منذ أزمة الخليج وحيدا خارج السرب، وهو الذي يشكل علاقة عضوية متميزة مع القضية الفلسطينية، والذي يعيش وضعاً حرجاً لا يحسد عليه، إذ تهيمن الدولة الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية هيمنة كاملة على الأنظمة العربية المحيطة به سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، والمطلوب من الأردن من المنظور الأمريكي في هذا الوضع المأساوي للأمة من حوله، أولا: أن يسارع قبل فوات الأوان، كما يزينون له، إلى الدخول في عملية السلام ليخرج من حالة اللاحرب واللاسلم وهو الوحيد عمليا الذي لا زال يعيش هذه الحالة مع الدولة الصهيونية. إذا أراد، كما يهددونه، أن يبقى ككيان سياسي أولا، وإذا أراد، كما يوعدونه أن يخرج من ضائقته الاقتصادية ثانيا.

والمطلوب من الأردن ثانيا ومن المنظور الأمريكي أيضا أن يلتزم بتحجيم الصحوة الإسلامية، وأن يُعَفي على آثارها في قطاعات الدولة، ليعيش مرحلة السلام والاستقرار والانفتاح، ومن ثم الانتعاش الاقتصادي المزعوم.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين:

إن الأردن الذي تجاوز بشموخ موقفه ووحدة شعبه وثباته على مبادئه زلزال أزمة الخليج وخرج منها مرفوع الهامة مصون الكرامة لهو قادر أن يتجاوز اليوم الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية لإقحامه في عنق الزجاجة وفق ترتيبات نظامها الدولي الجديد باتجاه تسوية القضية الفلسطينية بصورة لا تحقق سوى المكاسب الصهيونية وكسب الوقت لصالح الأطماع التوسعية للعدو الصهيوني. .

إن مسؤولية تحرير فلسطين ليست مسؤولية أردنية ولا فلسطينية فحسب بل هي مسؤولية عربية إسلامية وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد سعت إلى تحقيق أهدافها وهي الدولة العظمى في المنطقة من خلال حشد معسكر التحالف الغربي بأسره أيعقل أن يسير الأردن في مرحلة التمزق العربي وشتات الصف وتخاصم الأنظمة، وحيداً ليحاور من موقف الضعف الذي وصفه بيكر للسيد طاهر المصري عندما كان وزيراً للخارجية.

نقول أيستطيع الأردن أن يحاور على أرضية هذا الوضع العربي المهين قوة الاستكبار والاستعلاء والغطرسة الأمريكية المتحالفة مع الدولة اليهودية ليحرر حق الأمة في فلسطين المحتلة.

إن ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية منا هو الاستسلام ولا تريد لنا السلام، وما ترمي إليه هو الاعتراف بالكيان الصهيوني على أرض فلسطين وما تسعى له هو كسب الوقت والتسليم بالأمر الواقع للاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين.

لقد صرح بيكر في أكثر من زيارة له للسيد طاهر المصري أثناء توليه مهام وزارة الخارجية بصريح العبارة بأنكم (أي الأردن) ضعفاء وما عليكم إلا أن تسرعوا بعملية السلام المزعوم وأن الدولة الصهيونية قد ضمت معظم الأراضي الفلسطينية في قرابة ربع قرن وأن عملية الضم للجزء اليسير المتبقي لن تأخذ وقتاً طويلاً إذا لم تسارعوا إلى عملية السلام التي تحددها وتقررها الولايات المتحدة من منطق صهيوني بطبيعة الحال.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

إن المطلوب أمريكيا من الأردن أن يسارع وفق معطيات النظام الأمريكي الجديد إلى الخروج من حالة اللاحرب واللاسلم مع اليهود وأن يحاور بوفد مشترك مع الفلسطينيين نيابة عن الأمة العربية والإسلامية وتحت الهيمنة الأمريكية الكاملة على المنطقة وفي ظل مؤتمر إقليمي تشترط الدولة الصهيونية المحادثات الثنائية فيه وأن لا يكون للدول الكبرى هيمنة على إدارته بل يكتفى بمجرد افتتاحه كل ذلك من أجل عملية بناء الثقة. وأما السلام المزعوم واسترداد الحقوق المغتصبة فقد صرحت الولايات المتحدة الأمريكية مرارا أنها لا تملك إجبار الدولة اليهودية عليها إذن فالمطلوب هو تطبيع العلاقات وكسب الوقت وتقديم التنازلات تلو التنازلات لصالح الكيان الصهيوني.

وفي مثل هذه الأجواء والمعطيات تأتي المطالبة بما يسمى بالشرعية الدولية بمثابة الاستسلام الكامل للعجرفة الأمريكية التي أثبتت للعالم أن الشرعية الدولية ليست إلا غطاء للإدارة الأمريكية وأداة لتنفيذ مخططاتها تلك الشرعية الدولية الظالمة التي حشدت كل قوى الكفر وعملائه واستخدمت الأموال العربية والأرض العربية والأجواء العربية والمياه العربية والجامعة العربية لتنفيذ أكبر جريمة في التاريخ لضرب هذه الأمة وتمزيقها وتدمير طاقاتها وثرواتها.. ثم تقف هذه الشرعية المزعومة مشلولة.. صماء.. عمياء عما تقترفه دولة العدو الصهيوني في حق العزل من الشيوخ والنساء والأطفال بل تمد ذلك الكيان بكل أدوات العدوان وتتظاهر على حشد قطعان المستوطنين المملوءة بالحقد والأساطير من كل أرجاء الدنيا.

إن السياسة التي نرى انتهاجها في ظل ما حل بالأمة في أعقاب نتائج أزمة الخليج هي السعي الدؤوب إلى جمع شتات الأمة وإعادة بناء الصف العربي وتحريك إرادة الشعوب لرفض الوجود الأجنبي والهيمنة الأمريكية على المنطقة، والسعي الجاد لإقامة علاقات وحدوية حقيقية بين الأقطار العربية وإعادة بناء القوة العسكرية، والانصراف الجاد إلى بناء الجبهة الداخلية وتعزيز القوات المسلحة وبناء الجيش الشعبي الفاعل وتعبئة الأمة تعبئة جهادية.

إن النظام الأمريكي الدولي الجديد يقوم على تدمير قوة الأمة العربية والإسلامية والهيمنة على منابع الثروة فيها والسيطرة على الأنظمة السياسية فيها وبالمقابل ضمان استمرار تدفق أفواج الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتزويد الدولة الصهيونية بأحدث الأسلحة المتطورة لضمان التفوق الكمي والنوعي لها في المنطقة، وأخيرا يعلن «تشيني» وزير دفاع الولايات المتحدة الأمريكية عن قرار لتخزين الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية في فلسطين المحتلة لتكون تحت تصرف جيش الاحتلال اليهودي في خطته التوسعية القادمة.

هذا هو النظام الدولي الجديد الذي تريدنا أمريكا أن نكون وحدة صغيرة في منظومته وأن ندور مرغمين في فلكه.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين:

في ظل هذه الأجواء جاء تشكيل الحكومة الجديدة التي يحظى الكثير من أعضائها بقبول أمريكي للانسجام مع معطيات النظام الأمريكي الدولي الجديد، وفي اعتقادنا أن هذه الحكومة ستقع تحت تأثير هدفين للنظام الدولي الأمريكي الجديد هما:

الأول: السير في خطوات عملية نحو ما يسمى بالحلول السلمية وتسوية القضية الفلسطينية بصورة تتناقض مع ثوابتنا السياسية التي لا تعترف لليهود بشبر واحد من أرض فلسطين وفي مرحلة ضعف الأمة وتجزئتها وكسر شوكتها بعد أن أجهزت الولايات المتحدة ومعسكر التحالف على القوة العسكرية العراقية كأكبر قوة فاعلة ومؤثرة في مستودع ذخيرة هذه الأمة ليتسنى للولايات المتحدة الأمريكية تمرير المخطط الصهيوني بأخذ الاستسلام العربي والاعتراف بالكيان الصهيوني على أرضية الواقع العربي المهين.

الثاني: العمل على تحجيم الصحوة الاسلامية والحيلولة بينها وبين مراكز التأثير والقيادة في المجتمع الأردني على مختلف الصعد وفي سائر المجالات. ونقول أن الحكومة ستقع تحت تأثير هذين الهدفين للنظام الدولي.

أما القول بأن مهمة الحكومة مهمة داخلية بالدرجة الأولى للتعامل مع مرحلة ما بعد الميثاق

فإنها مع احترامنا لرئيسها وأعضائها واحترامنا لأهمية مرحلة ما بعد الميثاق لكنها ليست المؤهلة لمثل هذه المرحلة.

البيان الوزاري:

في قراءة متمعنة للبيان الذي تقدمت به الحكومة فإننا لم نفاجأ بأنه انقلاب كامل على بيان الحكومة السابقة من حيث التوجه نحو البرنامج الإسلامي التدريجي في الإصلاح الذي كان شرطا لنا كأكبر كتلة نيابية يمثل هذا البرنامج لها وللغالبية العظمى من نواب هذا الشعب المسلم مطلبا رئيسا هو مطلب هذا الشعب.

فلا نتوقع من حكومة لديها الرغبة والاستعداد لتحجيم الحركة الإسلامية أن تتبنى شيئا من برنامجها الإصلاحي بالرغم من بضع كلمات وردت على استحياء عند ذكر الإسلام.

ولكن الأدهى والأمر من ذلك أن البيان قد جاء ليعكس تغيرا جذريا في السياسة الوطنية التي انتهجناها حكومة ونوابا وشعبا تجاه الولايات المتحدة (العدو الأول لأمتنا) ومعسكر التحالف، حيث لم يجرؤ البيان على مجرد ذكر الولايات المتحدة عندما أشار على استحياء إلى الأخطار التي يتعرض لها العراق شعبا وأرضا.. العراق الذي طالما تغنينا بمواقفه ونجدته لأشقائه على كل صعيد.. العراق الذي دفعت به وبإيران دول الاستكبار وعملاؤها ذات يوم في حرب لا يستفيد منها إلا أعداء الأمة وسخرت لتسعير أوارها المليارات من المال العربي.. العراق الذي تظافرت كل قوى الشر على قتل شعبه وتدمير طاقاته وسخر المال العربي في أكبر عملية لشراء الذمم والأمم والجيوش والساسة لإتمام تلك الجريمة.. العراق الذي لاتزال الغطرسة الأمريكية والغربية تصر على الإمعان في مسلسل إذلاله وتحطيمه، العراق هذا يأتي بيان الحكومة دونما أية اشارة لاستنكار موقف الولايات المتحدة على ما يشن عليه من حرب وما يرتكب بحقه من جرائم.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين:

ترى كيف نقابل شعبنا وأمتنا وقد فاخرنا العالم كله بموقفنا المشرف بالأمس تجاه معسكر التحالف الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية في عدوانها على العراق الشقيق. فإذا بنا اليوم أمام سياسة وضع يدنا في يد لا زالت مغموسة بدماء أطفال العراق ونساء العراق وشيوخ العراق.

ألم نجُب الكثير من أقطار العالم في وفود برلمانية ولقد شارك فيها دولة الرئيس المكلف وهو نائب ـ طبعاً ولا يزال، تستنهض همم البرلمانات العربية والدولية للوقوف في وجه السياسة الاستعمارية الأمريكية واستنكار مواقفها العدوانية على الأمة العربية والإسلامية؟ ترى كيف سيكون عليه الحال فيما لو جمعتنا بأي من تلك البرلمانات لقاءات رسمية او شعبية أنستطيع الاحتفاظ بالرأس عاليا كما كنا نفعل حين اللقاء بهم من قبل. أنجد المبررات المقنعة لأنفسنا قبل ان نسوقها لاقناع غيرنا حيال هذا التحول الكلي في المواقف تجاه السياسة الأمريكية المستمرة في عدوانها علينا.

معالي الرئيس
أيها السادة المحترمون:

إن التوجهات السياسية لهذه الحكومة تتناقض كليا مع المواقف المبدأية لهذا المجلس الأمر الذي يجعل التعامل معها قائماً على أرضية التناقض لا على أرضية التعاون، تجاه تلك التوجهات.

ولقد تبدى هذا التناقض منذ اليوم الأول لها حين لم تحترم هذه الحكومة رغبة المجلس الكريم وتجاوزت إرادة الأغلبية الساحقة من أعضائه عندما أهملت بصورة متعمدة كثيراً من المواضيع الهامة التي طلبتم إدراجها في جدول أعمال الدورة الاستثنائية. ثم أمعنت في خطأها وهي تبرر موقفها حينما حاولت على لسان عدد من أعضائها التترس خلف الرغبة الملكية وإيهام المجلس بأن جلالة الملك هو الذي لم يرغب في إدراج تلك المواضيع وهو أمر نجزم بأنه مغاير للحقيقة.

إننا لن نتوقف عند الفقرات المتعلقة بالخدمات والانتاج والطاقة والبطالة والاصلاح الاداري ومختلف القضايا الفنية إذ أن ما ورد عنها في هذا البيان لا يختلف عما ورد في بيانات سابقة من شعارات ووعود وكلمات فضفاضة. غير أننا سنتوقف عند بعض الفقرات والعبارات والمصطلحات التي لا يحسن تجاوزها ومنها:

١ ـ الأحكام العرفية:

لقد كان إلغاء الأحكام العرفية مطلبا دائما لمجلسكم الكريم منذ أولى جلساته، كما أنه كان رغبة شعبية لدى كل أبناء شعبنا الكريم، وكان أحد شروط الحركة الاسلامية التي على أساسها منحت الثقة لأول حكومة شكلت بعد انتخاب هذا المجلس.

ولقد فوجئنا بأن ذلك كله قد تمخض على يد هذه الحكومة عن تعديل تعليمات الادارة العرفية لا إلغاء الأحكام العرفية، وبقيت الأحكام العرفية والصلاحيات العرفية والذهنية العرفية في ميدان الممارسة تلوح بعصاها الغليظة فوق رؤوس المواطنين وحرياتهم ومصالحهم. إلا أن كثيراً من الأقلام قد سخرت للاشادة بهذا الانجاز الهائل الذي لا يختلف في حقيقته عما كان سائداً في الحكومة السابقة.

٢ ـ الإعداد والتسليح للجيش الشعبي:

لم نفاجأ بخلو البيان من الحديث عن الجيش الشعبي والإعداد والاستعداد والتسليح لبناء هذا الجيش فسياسة هذه الحكومة سياسة السعي إلى السلام من طرف واحد والمضي في الإعداد والاستعداد أمر يناقض التوجهات السلمية كما أنه يشكل بادرة سوء نية تجاه النظام العالمي الجديد.

٣ ـ إعداد الشباب والتعبئة الوطنية:

وهنا لم نفاجأ بخلو البيان من الحديث عن إعداد الشباب إعداداً جهادياً أو عن تعبئة الشعب تعبئة وطنية إذ أن مستلزمات المرحلة كما نظن في نظر الحكومة كما يبدو لا تسمح بمثل هذا التوجه.

إن لدى شعبنا شبابا لو كان لدى عدونا لخلّد منه رموزا للبطولة والتضحيات.

إن الشباب المتعطش للشهادة الساعي للقاء أحفاد بني قريظة شباب يستحق الإجلال والاحترام والتقدير.

إنهم شباب الإسلام وخريجو المساجد الذين تتألم لاصطيادهم هدفاً سهلاً من قبل اليهود والذين يفترض أن تستوعب طاقاتهم وتنمى مهاراتهم وتصعد نزعاتهم نحو الشهادة من خلال إعداد مؤسسي في تكتلات عسكرية ليكونوا عدة النصر وجيل الخلاص المنتظر بإذن الله. إن سعيهم للشهادة جرأة تستحق الإكبار لا جريمة تستحق العقاب، وإن كان من جريمة فنحن جميعا مرتكبوها حيث قصرت خططنا عن استثمار كفاءاتهم واستغلال طاقاتهم.

٤ ـ السياسة التعليمية:

إن السياسة التعليمية سياسة وطنية تعنى ببناء الشخصية الإنسانية بناء سويا متوازنا بأبعادها المعرفية والنفسية والروحية.

إن التربية هي محضن التنشئة السوية، والتعليم قبس المعرفة ومشكاة العقل ولا خير في سياسة تعليمية لا تجسد هوية الأمة ولا تعبر عن مضمون قيمها.

ولأنها سياسة وطنية فيجب أن تكون مصونة من العبث القائم على المزاج الشخصي أو المصلحي أو الانحراف الفكري أو الاجتهاد المستورد من العقائد المنحرفة والقيم الهابطة الدخيلة المعادية لعقيدة الأمة المناقضة لحضارتها.

ولأنها سياسة وطنية فلابد من أن تنبثق من داخل الوطن وعقيدة المواطن ولابد أن تسير في أجواء طاهرة، ومناخ نقي وألا تكون ساحة لرواج الأفكار المضللة والاتجاهات الهدامة والسلوك المنحرف.

ولأن مخرجات التعليم تحدد بنية مؤسسات الدولة وطبيعة البناء الاجتماعي فيها، فلابد من تعهد النظام التعليمي بالعناية الفائقة تطويراً وتحديثاً وأن توجه سياسة التعليم نحو صياغة جيل العلم والايمان وأن توجه مخرجات التعليم لتوافق احتياجات سوق العمل.

وفي معرض الحديث عن السياسة التعليمية تبدو العناية بالمعلم والإدارة المدرسية حاجة ملحة تحتل أولوية أولى في خطوات التطوير التربوي وتبدو مهنة التعليم غير حاظية بالاهتمام الرسمي على مستوى التطوير المؤسسي لها أسوة بباقي المهن.

من هنا فقد أدرك مجلسكم الكريم عدالة هذا المطلب ـ مطلب انشاء نقابة المعلمين ـ وتبنى مشروع النقابة وطلب إدراجه على جدول أعمال الدورة الاستثنائية غير أن هذا الموضوع قد حذفته الحكومة في الوقت الذي زعمت فيه في بيانها أنها بانتظار إنجاز المشروع من مجلس النواب.

أما عن الاتحاد العام للطلبة فقد التفت الحكومة على جوهر الفكرة وقزمتها في صورة ما أطلقت عليه برلمانات طلابية تشطر الجسم الطلابي إلى مجموعات كبيرة تتعدد بعدد كليات المجتمع والجامعات الأمر الذي يذهب بالفوائد المتوخاة من إقامة الاتحاد. كما أنها لم تحترم رغبة هذا المجلس الذي طلب إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال الدورة الاستثنائية.

٥ ـ التعصب والتزمت والانغلاق:

يورد البيان وهو يتحدث عن التعليم العالي أن الحكومة سوف تعمل على تنمية ملكات الطالب ومقدراته والنأي به وبالمناخ الجامعي عن التعصب والتزمت والانغلاق. ونحن نستغرب إقحام هذه المصطلحات الناشزة في هذا السياق وضمن الحديث عن المناخ الجامعي مما يشي باتهام الشريحة المثقفة الواعية المستنيرة من مجتمعنا بصفات نحن على يقين من أنهم أبعد الناس عنها. ولقد أصبحت هذه المفردات ممجوجة لكثرة ترديدها لا سيما وأن الكثيرين ممن يرددونها غارقون فيها وهم أكثر الناس ممارسة لها. أما طلبة جامعاتنا ومعاهدنا فإن كل من يتعامل معهم يجدهم أكثر الناس إخلاصاً وصفاء وبحثاً عن الحقيقة وقبولاً للرأي الآخر وخدمة للمجتمع وإدراكا لحقيقة الأخطار التي تواجه الأمة وقياما بواجبهم تجاهها.

٦ ـ احتكار الحقيقة:

وهذه عبارة أخرى كثر ترديدها في معرض الهجوم على المواقف المبدأية، والحقيقة التي لا نحتكرها بل ندعو الناس إلى التزامها هي التي تستند إلى الأصول والقواعد الكلية التي يجتمع عليها المجتهدون ولا يختلف فيها الباحثون وفي الوقت الذي يطلق البعض مثل هذه المقولة لا يدركون أنهم يحشدون لآراء شخصية يضعونها بدورهم في مرتبة التطاول على الحقيقة.

الفريق الوزاري:

إننا مع احترامنا للأشخاص، ومع اعتذارنا لبعض الزملاء ممن نثق بأمانتهم وكفاءتهم، إلا أننا حين نعرض الفريق الوزاري على معيار القوة والأمانة كشرط للجدارة في تولي مسؤولية الحكم لا نجد هذا الفريق مؤهلاً لحمل أمانة مسؤولية الحكم في هذه الفترة الحرجة من تاريخ بلدنا وأمتنا. ولا نظن أن هذا الأمر يحتاج الى مزيد من الايضاح أو نشر للسيرة الذاتية والعملية لمثل هؤلاء «بل الانسان على نفسه بصيرة ولو ألقى معاذيره».

الموقف

في ضوء ما تقدم وتنفيذا للواجب الشرعي، وإرساء لقواعد العمل الديمقراطي واستنادا إلى الحق الدستوري فإننا نعلن حجب الثقة عن هذه الحكومة داعين زملاءنا ممن يشاطروننا القناعة بعدم أهليتها إلى حجب الثقة عنها تمهيدا لإسقاطها وتشكيل حكومة مؤهلة تحظى باحترام الشعب وتحوز ثقة نواب الأمة.

أما إذا نالت هذه الحكومة ثقة المجلس فلتعلم أنها إنما تنالها بفعل الضغوط المتلاحقة وعلى مختلف المستويات، وبصورة كنا نتمنى أن لا تكون وأن يترك لكل نائب اتخاذ قراره عن قناعة تامة، لتأخذ تجربتنا الرائدة مداها الحقيقي وتكون أنموذجا يحتذى في المنطقة بأسرها. نسأل الله أن يطهرنا من الهوى وأن يثبتنا على مبادئنا.

«يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، ويضل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، النائب السيد نادر الظهيرات.



السيد نادر الظهيرات: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين

استمعنا جميعا الى بيان الحكومة والذي تلاه السيد رئيس الوزراء حيث وعد بالتزام الحكومة بالدستور، وبنزاهة الحكم وتطبيق الميثاق وقد رافق بيان الحكومة الغاء الأحكام العرفية بعد طول انتظار. وانني إذ أثمن للحكومة ما وعدت به وما تم تنفيذه على أرض الواقع لأتمنى لها التوفيق والرشاد لخدمة هذا البلد المرابط والذي يتعرض لتحديات يتوجب على الجميع نوابا وحكومة أن يقفوا في خندق واحد للتصدي لها ولما يحاك ضد وحدته وجوداً ومصيراً.

معالي الرئيس، النواب المحترمين

لقد جاء في بداية البيان الوزاري من أن الحكومة عازمة على دعم القوات المسلحة وتوفير كل الامكانات المتاحة لتمكنها من القيام بواجبها، كما أكدت على العناية بقوات الأمن وهو أمر نؤكد عليه، وذلك أن القوات المسلحة هي سياج الوطن وحامية الديار، كما أن قوات الأمن العام تقوم بتوفير الأمن للمواطن حتى غدا الأردن واحة أمن واستقرار.

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين:

أرجو أن أبدي الملاحظات التالية حول البيان الوزاري، فيما يتعلق بالقطاع الزراعي وعدت الحكومة بمعالجة مشكلة المديونية لصغار المزارعين وعودة بنا الى الدورة العادية لمجلس النواب فقد اتخذ المجلس قراراً بالاجماع طالب فيه الحكومة بالغاء الفوائد لقروض المزارعين وجدولتها لست سنوات مع اعطاء المزارعين فترة امهال لمدة سنتين لتسديد قروضهم نظراً لما أصاب المزارعين من مشاكل وهموم في السنوات الماضية وأرى أنه يتوجب على الحكومة الحالية أن تحترم قرار مجلس النواب والذي تم التصويت عليه بالاجماع.

كما أن البيان الحكومي لم يأت على دراسة السبل الكفيلة بالحد من ازدياد أسعار مستلزمات الانتاج والتي ارتفعت ارتفاعاً مذهلاً أصبح المزارع غير قادر على شرائها وبخاصة فيما يتعلق بالأسمدة والبذور والعلاجات كما أن نوعية هذه المواد وفعاليتها وكفاءتها ومدى صلاحيتها يتوجب أن يناط بهيئة علمية متخصصة لضمان سلامة هذه المواد وحسن نوعيتها وملاءمتها

حيث أن المزارع يعاني في كثير من الأحيان من نوعية البذور والأدوية وصلاحيتها.

أما الوسطاء فهم الشغل الشاغل للمزارع حيث يتوجب كبح جماحهم وأن يتم تنظيم عملية البيع بمراقبة شديدة وأن توضع لها معايير يتم فيها تخليص المزارع من الابتزاز، وأن تسارع الحكومة بانشاء بنك العبوات والذي وعدت به الحكومات السابقة مراراً حتى يخفف من معاناة المزارعين.

أما الارشاد الزراعي والبيطري فهو هامشي نظراً لعدم توفر الامكانيات للميدان، ويتوجب على الحكومة دعم الميدان بالآلات والمعدات والمختبرات ليستطيع المرشد الزراعي القيام بواجبه على أكمل وجه.

ولإمتصاص الفائض من الانتاج بات من الضروري تشجيع الصناعات الزراعية كمصانع العصير للحمضيات والذي يمكن أن يخدم مزارعي الضفتين، اذ أن مثل هذه المصانع ان وجدت فانها ستمتص الفائض من السوق وتوفر على البلد العملة الصعبة جراء استيراد مثل هذه الصناعات من الخارج.

وزارة المياه والري وسلطة وادي الأردن:

بات من الضروري اعادة النظر في قانون سلطة وادي الأردن اذ أن هذا القانون وضع في زمن كانت الحاجة تدعو اليه بالرغم من الثغرات التي لازمته منذ تطبيقه، كما أن تسهيل أمور المواطنين في الأغوار يتوجب العمل على انجازه، فلا يجوز أن تبقى جميع أمور المواطنين مرتبطة بالمركز، وتسهيلا لأمور المواطنين فانني أرى اعطاء صلاحيات أوسع للميدان لحل مشاكل المواطن اليومية والملحة ويأتي ذلك من خلال انشاء مديرية تقوم بحل مشاكل المواطنين بدلاً من اللجوء في كل صغيرة وكبيرة الى المركز.

كما أنه يتوجب اعادة النظر في أمر أولئك الذين حصلوا على أملاك في الأغوار دون وجه حق، وتفويض هذه الأراضي على المواطنين الملتصقين بتراب الأغوار.

وللحصول على مخزون مياه أكبر أرى أن تزيد وزارة المياه من عدد المضخات التي تقوم بسحب المياه في أيام الشتاء من قناة الملك عبدالله بدلاً من أن تذهب هدراً وتوزيع مثل هذه المضخات على السدود القريبة من القناة المذكورة.

الأسعار:

لقد ارتفعت الأسعار ارتفاعاً مذهلاً بحيث أصبح ذوي الدخل المحدود غير قادرين على تلبية مطالب عوائلهم اليومية وهذا مؤشر خطير إذ أن مثل هذه الأمور تنعكس على الأمن الوطني وعلى الوضع الاجتماعي للأسرة، ويتوجب مراقبة الأسعار مراقبة صارمة ودعم المؤسسات الاستهلاكية المدنية والعسكرية وزيادة فروعها لتضمن تغطية جميع شرائح المجتمع.

البطالة:

لقد ارتفعت نسبة البطالة ارتفاعاً ينذر بالخطر ومرد ذلك ارتفاع أعداد الخريجين ذكوراً واناثاً من الجامعات وكليات المجتمع، في وقت ما زلنا بحاجة للعمالة في بعض المهن ومع ازدياد

نسبة البطالة نلاحظ زيادة في فتح الجامعات وكليات المجتمع الحكومية والأهلية دون وضع أسس لاستيعاب الخريجين والذين يشكلون عبئاً ثقيلاً على الوطن. وان مثل هؤلاء الخريجين والذين دفع أباءهم كل ما يملكون لاتمام تعليمهم، يفاجئون بعد فرحتهم الكبرى فرحة التخرج والتهاني في الصحف اليومية بأنهم عالة على ذويهم وأن الأبواب موصدة أمامهم.

التعليم:

المعلم هو دعامة العملية التربوية، وكوني مارست هذه المهنة فانني أرى أنها من أصعب المهن التي يمارسها الفرد، اذ أن المعلم يتعامل مع أعز ما نملك ألا وهم أبناؤنا والذين عليهم يعتمد الوطن بعد تخرجهم. ولذلك يتوجب عناية خاصة بأسرة التربية والتعليم ضمن الامكانيات المتوفرة وخاصة معلمي الصفوف الأولى والذين يتعاملون مع طفولة بريئة خرجت من البيت مباشرة الى مقاعد المدرسة ومن حنان الوالدين الى رعاية المعلم، كما يتوجب توسيع باب الاعارة للدول الشقيقة.

كما أنه يتوجب الاهتمام بالمناهج المدرسية والتركيز على اللغة العربية كلغة قومية والتركيز على التربية الدينية والتاريخ العربي الاسلامي وعلى تربية وطنية مستمدة من تاريخنا ومعتقداتنا الدينية.

كما أطالب هنا بالاسراع بانشاء نقابة المعلمين واتحاد للطلبة الأردنيين.

الشباب:

الشباب ثروة يجب الاهتمام والعناية بها، ولا يتم ذلك الا بتوفير الأندية ومراكز الشباب والمكتبات في المحافظات والألوية والتجمعات السكانية، وأن دور وزارة الشباب في هذا المجال محدود جداً، وان وجدت فان جل اهتمامها لأندية ومراكز معينة، كما يتوجب توفير الدعم المادي للأندية لتتمكن من ممارسة أعمالها ولتكون رديفاً لمدارسنا حيث هي الملاذ لآلاف الشباب بعد الدوام الرسمي، وأيام العطل.

الكهرباء

احدى وسائل المعيشة الضرورية في هذه الحياة وخاصة في مناطق الأغوار، اذ لا يجوز أن يحرم منها مواطنون. وهناك مواطنون في تجمعات سكانية وملاصقة للمدن والقرى في وادي الأردن وتمر أعمدة الكهرباء من وسطها وقد بحت حناجر ساكنيها وهم يطالبون بايصال هذه الخدمة لمنازلهم، وقد تقدمت مراراً بطلبات لايصال التيار الكهربائي الى هذه التجمعات دون جدوى.

وفي الختام أتمنى من الله أن يحفظ الأردن قيادةً وشعباً ليبقى بلدنا واحة أمن واستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة ثم نعود بعد ذلك لاستئناف الجلسة.

- وهنا رفعت الجلسة لمدة ربع ساعة للاستراحة وأداء الصلاة، ثم عادت بعد ذلك للانعقاد -.

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس: بسم الله نستأنف الجلسة، الكلمة الآن للنائب السيد فخري قعوار.



السيد فخري قعوار:

معالي الرئيس ،،

الزملاء المحترمون ،،

هذه كلمة نواب التجمع الديمقراطي، الزملاء: عيسى مدانات، فارس النابلسي، بسام حدادين، منصور مراد، ذيب مرجي، حسني الشياب، فخري قعوار. أتلوها نيابة عن التجمع.

المقدمة:

هذه حكومة أنيقة، ذات بيان وزاري أنيق.. وهذه الحكومة واعدة، وذات بيان وزاري واعد.. ورئيس هذه الحكومة نائب، وذو بيان انتخابي أخذ ثقة الشعب على أساسه.

ورئيس هذه الحكومة جديد على مسؤوليته الأخيرة، فلم يجربه شعبنا حاكماً عسكرياً عاماً، أو قامعاً لحرية الرأي والتفكير والتعبير.

والكوكبة الجميلة الملتفة من حول رئيس الحكومة هي في أكثرها، كوكبة واعدة بالخير والعطاء، وهي في أكثرها تدخل تجربة الحكم لأول مرة، ولكنها حلمت بالعدالة الاجتماعية والوحدة العربية، وحلمت بازالة العوائق التي تفصل بين الحاكم والمواطن!

هذه الحكومة (بصراحة) تملك مقومات بقائها، بنفس المقدار الذي تملك فيه مقومات فنائها، ولعل أكثر ما يشفع لها أنها لم تأخذ فرصتها بعد لتعبر عن نفسها، ولتقول لنا، من خلال أفعالها، كم هي أمينة على بيانها الوزاري، وكم هي أمينة على برنامج رئيسها الانتخابي، وكم هي أمينة على برامج وزرائها النواب الانتخابية.

ونحن نعرف، أن هناك مسافة بين القول والفعل وأن هناك مسافة بين الأحلام والواقع، وأن هناك مسافة بين الأمنيات والممارسات.. فكم يتبقى لشعبنا بعد شهور أو فصول من بيان الوزارة؟ وكم يتبقى لشعبنا بعد شهور أو فصول من برامج الرئيس والنواب الانتخابية؟ وهل تستطيع هذه الحكومة أن تحل معضلات البلاد الكبيرة والصغيرة؟

ونود أن نبتعد بتساؤلاتنا الى ما هو أكثر من ذلك: هل بادرت الحكومة الى الغاء تعليمات

الادارة العرفية كشكل من أشكال الايهام بأن الأحكام العرفية الى زوال، أم أنها جادة في الغاء الأحكام العرفية التي رزح شعبنا طويلاً تحت نيرانها؟ فقد شبعنا كلاماً وورقاً، ونريد عملاً على كل صعيد، وبغير ذلك، فاننا لن نقبل أن نعيش مثل سفينة الصحراء، نجتر البيانات الوزارية ونمضغ الوعود الحكومية، في حين أن شعبنا يكابد من ضنك الحياة وانسداد فسحة الأمل التي يضيق العيش بدونها!

اننا نقول أن بيان الحكومة أمنية وامل على ما فيه من عبارات انشائية، لا تسد رمقاً ولا تشبع جائعاً، ولا تزيل المرارة من قلب الفقراء، ولا تحرر الأرض المغتصبة، ولا تنشيء جسماً عربياً قوياً، ولا توحد صفاً في وجه الصهيونية والامبريالية، ولا تنهي تبعيتنا للهيمنة الأجنبية.

نقول أن البيان أمنية وأمل، وهو دليل على توجهات حكومية عامة، سرعان ما يتساقط عنها الطلاء، وتتحول الى شجرة خريف جرداء.

الاخوة الرئيس والزملاء،،

لسنا متشائمين من مستقبل هذه الحكومة، ولسنا موغلين في التفاؤل بمستقبلها، ولسنا راضين كل الرضا عن تشكيلها ولسنا ساخطين كل السخط على هذا التشكيل.

فهناك اخوان لنا ورفاق نعتز بوجودهم في السلطة التنفيذية، ونامل أن يكونوا عند مستوى أحلامهم ومستوى تطلعاتنا، وهناك اخوان لا نطمئن الى جديتهم أو الى قدراتهم في احداث النقلة المطلوبة أو التغيير المنشود في أجهزتهم.. والى جانب هذا، فان الحكومة على حالتها الراهنة لا تعكس الأشواق الشعبية العارمة نحو ائتلاف وطني أو وحدة وطنية أو انقاذ وطني.. وليست هي التعبير الأمين عن النهج المأمول الذي يفضي الى الحرية والعدالة والكفاية والوحدة، أو النهج المأمول الذي يفضي الى التفاف كل أوساط شعبنا وطبقاته وشرائحه حول قاعدة التلاحم الوطني العميق الراسخ.

وبعد هذه المقدمة، نقول:

لقد غلب على البيان الوزاري طابع التعميم والنوايا في أغلب الأحيان، وعليه، فاننا نضع المطالب والتوجهات التالية على أمل أن نسمع موقفاً واضحاً عليها من السيد الرئيس حين رده على تساؤلات ومطالب الزملاء النواب:

في مجال السياسة الخارجية:

نتفق مع ما جاء في البيان الوزاري من مبادىء عامة لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي، لكننا نرى ضرورة أن يجري تأكيد من الحكومة على رفض الحل المنفرد والتأكيد على التنسيق بين الدول الخمس والتصدي للضغوطات والمناورات الأمريكية التي تستهدف تجزئة التمثيل الفلسطيني كمقدمة للاعتداء على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني.

على صعيد الحريات الديمقراطية:

* الغاء الأحكام العرفية فور اصدار القوانين الرامية لملء الفراغ التشريعي المتوقع أن ينجم عن الغائها، وتصفية آثارها وخاصة فيما يتعلق باطلاق سراح المحكومين السياسيين وتسوية قضايا المفصولين عن العمل لأسباب سياسية والسماح بعودة جميع المواطنين الأردنيين في الخارج دون قيود مفتعلة.

* انهاء المضامين العرفية في التشريعات العادية سواء تلك التي تحصن القرار الاداري من الطعن أو تبيح للسلطة التنفيذية التدخل في شؤون الهيئات التي تتشكل بموجب هذه التشريعات، أو حلها وتعيين بديل عنها، وذلك عبر تعديل القوانين ذات العلاقة. ولذا ينبغي أن تلتزم الحكومة بتعديل هذه القوانين وفي مقدمتها:

- تعديل قانون البلديات.
- تعديل قوانين النقابات المهنية.

* تطوير سائر القوانين التي تتصل بالحقوق والحريات الديمقراطية بما يواكب التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد في العقود الأخيرة وبما يكفل المنهج الديمقراطي في الحكم، مما يستدعي التزام الحكومة بالعمل على سن قوانين جديدة ديمقراطية وعصرية: للأحزاب السياسية، المطبوعات والنشر، الانتخاب والعمل.

* ضمان حق جميع القطاعات الاجتماعية بتشكيل منظماتها المهنية أو النقابية أو الجماهيرية أو الاجتماعية وفي مقدمتها:
- ضمان حق سائر القطاعات العمالية بالانتظام النقابي.

- ضمان حق موظفي الدولة والجامعات والمؤسسات العامة بتأليف منظماتهم النقابية.
- التزام الحكومة بعرض مشروع قانون نقابة المعلمين ومشروع قانون نقابة الفنانين على مجلس النواب في الدورة العادية القادمة لاقرارهما.
- تشريع حق الشباب في تشكيل اتحاد شبابي لهم، والترخيص للمنظمات الشبابية الديمقراطية، وتشريع حق الطلبة في الجامعات وكليات المجتمع بتشكيل اتحاد طلابي ديمقراطي وتشكيل منابر للتمثيل الطلابي في المدارس الثانوية.
- تعديل وضع اتحاد المزارعين في الأغوار ليصبح اتحاداً لعموم المزارعين في البلاد.
- انشاء هيئة مستقلة بموجب قانون خاص، كما جاء في الميثاق الوطني، لتحديث التشريعات وتطويرها. ومن الضروري أن تعمل هذه الهيئة على تقديم تصور شامل لسد الثغرات في النظام التشريعي ولانهاء التشابك بين بعض التشريعات أو التضارب في صلاحياتها.
- بمناسبة الحديث عن الحريات الديمقراطية والتشريعات الخاصة بها، نهيب بزملائنا في مجلس الأعيان أن يسارعوا في اقرار مشروع قانون الدفاع الجديد ليصار الى الغاء القانون الحالي المقيد للحريات، واننا نأمل أن يجري التنسيق والتفاعل المشترك بين المجلسين (الأعيان والنواب)

للاسراع في انجاز القوانين التي تفتح الطريق أمام انتقال البلاد الى المرحلة الجديدة، مرحلة الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

العمل والعمال :

ـ قانون العمل :

لقد بات من الضروري وضع قانون عمل جديد يتناسب مع التطورات الواسعة التي طرأت على المجتمع الأردني، ويعمل على زيادة وتوسيع الحقوق العمالية والنقابية بما يضمن حق التنظيم النقابي لجميع العاملين بأجر بما في ذلك عمال الزراعة ومستخدمو الدولة والمؤسسات العامة، مع التأكيد على تطابق هذا القانون مع اتفاقيات العمل العربية والدولية. وينبغي رفع مشروع قانون العمل الجديد الى المجلس النيابي خلال الدورة العادية القادمة، ونشره كاملاً على الفور بما يمكّن من اقامة حوار ديمقراطي حوله.

نريد أن نسمع التزاماً واضحاً من الحكومة لضمان اجراء انتخابات ديمقراطية ونزيهة في النقابات العمالية واتحاد نقابات العمال، وعدم الاعتراف بأي انتخابات لا تكتمل عناصر الديمقراطية والنزاهة الكاملة فيها، دون أن يعني ذلك أي تدخل خارجي من أية جهة كانت في الشؤون الداخلية للاتحاد أو النقابات، والالتزام بهذا يعني:

١ ـ أن تحدد وزارة العمل الفترة الزمنية التي يجب أن تتم فيها الانتخابات، وأن يُترك لكل نقابة اختيار الزمن المناسب لاجراء انتخاباتها.

٢ ـ أن تلتزم النقابات العمالية في عقد اجتماعات لهيئاتها العامة، يسمح فيها بمناقشة الأمور المالية والادارية والنقابية الخاصة للقطاع العمالي.

٣ ـ الزام النقابات العمالية بفتح باب الانتساب لكل العمال وعدم الاعتراف بنتائج انتخابات أي نقابة عمالية وُضعت أمامها عراقيل غير قانونية لحرمان العمال من الانتساب للنقابة.

٤ ـ أن تجري الانتخابات النقابية العمالية بعلنية كاملة والتصدي للأشكال المعروفة لفبركة قيادات نقابية في الظلام وعن طريق التحايل على القانون.

في مجال البطالة :

اضافة على ما جاء في البيان الوزاري حول البطالة، يهمنا أن نؤكد على ما يلي :

بداية نود توضيح اننا نختلف مع الحكومة بتفسيرها لأسباب البطالة، والتي تصفها بالبطالة الهيكلية، ونعتقد أن البطالة الهيكلية هي أحد أشكال البطالة، وأن السبب الرئيسي في نشوء ظاهرة البطالة له علاقة في هيكلية الاقتصاد الأردني واتجاهاته.

ونود أن نؤكد في مجال معالجة البطالة على ما يلي :

- ضرورة تأمين رقابة صارمة على تنفيذ سياسة احلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة. ونقترح تشكيل لجان من الوزارة واتحاد نقابات العمال تشرف على تنفيذ هذا التوجه بالجدية المطلوبة.
- ضرورة الزام أصحاب العمل باحترام القانون وضرورة تدخل وزارة العمل لحماية

أية اعتداءات على مكاسب أو حقوق العمال، مما يخفف من ظاهرة الفصل التعسفي والتسريح الجماعي القائمة على قدم وساق.

- تحديد الحد الأدنى للأجور، وربطه بسلم غلاء المعيشة. ان هذا الاجراء يكفل عدم تطفيش العمالة المحلية واسترخاص العمالة الوافدة. نريد أن نسمع التزاماً من الحكومة بتشكيل لجنة عليا لتحديد الأجور يشترك فيها النقابات وأصحاب العمل والحكومة لدراسة الأجور ووضع حد أدنى للأجور.

الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي :

لقد اصبح ملحاً أن يستجيب قانون الضمان الاجتماعي في تطبيقاته لضرورات توفير الحياة الانسانية الكريمة للعامل، وذلك باعادة النظر في احتساب راتب التقاعد عند نهاية الخدمة. والعدالة في تقييم الأضرار والتعويضات وتطبيق سائر التأمينات المنصوص عليها في القانون بما في ذلك التأمين الصحي الشامل والتأمين ضد البطالة، وضمان تشكيل ادارة ديمقراطية لمؤسسة الضمان الاجتماعي، وتوجيه استثمارات الضمان الاجتماعي وأمواله بما يعود بالنفع على العمال وعلى البلاد، ورفع الوصاية الحكومية وأية تسهيلات تقدم للحكومة على حساب مصلحة الصندوق والمنتفعين.

كما نرى أنه من الضروري الشروع في تطبيق نظام صحي شامل لكل المواطنين يطبق على مراحل وضمن الامكانيات المتاحة.

النظام الضريبي والأسعار:

- نؤكد على اهمية أن تفعّل الحكومة أجهزتها لضمان استيفاء الضرائب والحد من أشكال التحايل على تسديدها، خاصة من أصحاب رؤوس الأموال.
- نؤكد على اهمية أن توجه الضريبة بشكل تصاعدي على اصحاب رؤوس الأموال.
- نؤكد على أهمية استعمال سلاح الضريبة لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية بما يأخذ بعين الاعتبار مصلحة الوطن والمواطن.
- نطالب بتشكيل لجنة مختصة، وباشراف شعبي تراقب الأسعار وتحددها لكل سلعة، وقيام وزارة التموين بالتصدي الحازم للتلاعب بالأسعار والمجابهة الصارمة للجشع والاحتكار. وأن تعمل الحكومة على رفع شعار: (من المزارع الى المستهلك) وتطبيقه، لأن ذلك يخفض الأسعار بشكل كبير على المواطنين.

التربية والتعليم :

تبقى المؤسسة التربوية أساس التغيير الاجتماعي وأداته المثلى لتحقيق التغيير المطلوب، وأي تطوير أو تغيير يتجاوز المؤسسة التربوية أو يتم بمعزل عنها هو تغيير شكلي في الغالب، ولذلك فاننا نرى ضرورة اعادة النظر في مجمل هذه المؤسسة، بناءها الهيكلي، آليات عملها، اجهزتها، مناهجها، اداراتها. بما يعني تحقيق الديمقراطية فكراً وسلوكاً في مؤسستنا التربوية. ولدينا توصيات رائعة أقرت في المؤتمر التربوي تفي بالغرض المنشود:

- نؤكد مرة أخرى هنا على حق الطلبة والمعلمين في تشكيل اتحاداتهم النقابية.

- نطالب بتخفيض كلفة التعليم الجامعي، وتوسيع قاعدة التعليم الجامعي، وضمان تكافؤ الفرص للطلاب، والغاء أشكال التمايز أو الامتيازات.

الرياضة والشباب:

اضافة الى ما جاء في البيان الوزاري من تصورات هامة فاننا نرى:

- تصويب أوضاع النوادي لصالح احترام أنظمتها الداخلية، وضمان اجراء انتخابات ديمقراطية لهيئاتها الادارية دون وصاية أو تدخل من أحد، والتدخل لمنع أشكال التحايل على القانون واحتكار ادارات النوادي بوسائل وأساليب غير ديمقراطية.
- نرى ضرورة اعادة النظر في تركيبة الاتحادات الرياضية وبناءها على أسس ديمقراطية تمثيلية.
- نرى ضرورة أن تقدم الدولة أجزاءاً من أراضيها للأندية، لاقامة الملاعب والمنشآت الرياضية ومقرات للنوادي.

حول المرأة:

- تصويب وضع الاتحاد النسائي الأردني العام كاطار موحد لعموم نساء الأردن، وضمان استقلاليته باعتباره اتحاداً جماهيرياً وطنياً، لا هيئة اجتماعية، وتكريس هذه الصفة بسن قانون خاص به. وفي هذا الاطار ينبغي اجراء انتخابات هذا الاتحاد فوراً وتعديل نظامه الداخلي على مستوى هيكله التنظيمي وبرنامجه، بما يجعل منه اطاراً موحداً لعموم نساء الأردن.
- تطوير التشريعات الخاصة بالمرأة العاملة في قانوني الضمان الاجتماعي والعمل، وخاصة ما يتصل منها بالضمان الصحي والتقاعد الوظيفي والأجر. وتشكيل لجنة عليا لاعادة النظر في المواد والقوانين بما يصون حقوق المرأة وكرامتها.

أمانة عمان الكبرى والمجالس البلدية:

اننا في هذا المجال نطالب بما يلي:

- الغاء تجربة أمانة عمان الكبرى، والسماح باعادة انتخاب المجالس البلدية المحيطة في عمان.
- أن تجري انتخابات لأمانة عمان المدينة أو تقسيمها الى بلديات رئيسية، واجراء انتخابات لمجالسها.
- أن تجري اعادة توحيد أمانة عمان الكبرى من المجالس البلدية المنتخبة الـ ٢٣ جميعها.
- الاسراع في ترفيع المجالس القروية التي اكتملت شروط ترفيعها الى مجالس بلدية دون محاباة.

أراضي الدولة والاسكان:

١ - نرى ضرورة قيام الحكومة بتطويب الأراضي الزراعية المستغلة من قبل المواطنين مقابل رسوم رمزية، ودراسة توزيع الأراضي القابلة للزراعة على المزارعين والجمعيات الزراعية.

٢ - أن تقوم الحكومة بتطويب أراضي الدولة المأهولة والمشمولة بالتنظيم ضمن حدود البلديات، مقابل رسوم رمزية.

٣ - اعادة جدولة الأقساط في مشاريع الاسكان للمتخلفين عن تسديدها بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة.

معالي سيادة الرئيس،،

الزملاء المحترمون،،

هذه مطالب وتوجهات واقعية وممكنة التحقيق، نعتقد أن الأخذ بها سيجعل من هذه الحكومة، حكومة نوعية، تشق الطريق أمام التحولات الديمقراطية الجادة في البلاد، وتُقدم على خطوات ملموسة لحماية مستوى معيشة الجماهير الشعبية.

وشكراً لاصغائكم

معالي رئيس المجلس: شكراً أستاذ فخري، أرجو أن أذكر الأخوة أن الأخوة النواب والأعيان وأعضاء الوزارة وأجهزة الاعلام مدعوة لغداء خفيف، غداء عمل، بعد قليل. الآن النائب السيد سلامة الغويري، تفضل.



السيد سلامة الغويري: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس،

حضرات الزملاء النواب المحترمين،

بالاضافة الى ما جاء في كلمة معالي السيد سليمان عرار الناطق باسم الكتلة الوطنية يسعدني أن أحيي مجلسكم الكريم في مستهل كلمتي هذه التي تهدف لمناقشة البيان الوزاري وما ورد فيه من طموحات تعبر عن آمال وتطلعات الغالبية من أبناء أردننا العزيز الذي يمثله هذا المجلس الكريم.

فكما قال دولة الرئيس أن البيان الوزاري جاء ملتزماً بالدستور نصاً وروحاً وبالميثاق رؤية ومستقبلا وبنزاهة الحكم هدفا ومرتكزا وبالوفاء للقدس أمانة ورسالة وتحريرا والانتماء للأمة ورسالتها الاسلامية الخالدة وحدة ونهضة وتاريخا، فمثل هذا الكلام يعطينا الأمل أن تسعى الحكومة لخدمة المواطن الذي هو أغلى ما نملك، لتعزيز تلاحمه مع نفسه ومع قيادته وتوثيق ثقته بمؤسساته في مناخ من الحرية والمحبة.

فما تقدمت به الحكومة في بيانها الوزاري يمثل توجهاتها وسياساتها الداخلية والخارجية بخطوط عريضة، آمل أن تكون قد وضعت نصب أعينها تفاصيل هذه الخطوط العريضة وخاصة على المستوى الداخلي الذي ينعكس بشكل مباشر على المواطن بايجابياته وسلبياته، هذا المواطن الذي أصبح يعاني الكثير جراء أوضاع صنعناها بأنفسنا أو فرضت علينا، ومن ذلك البطالة، ارتفاع الأسعار، انخفاض الدخل القومي، زيادة نسبة الاستهلاك، الفقر قلة العائد من الاستثمار، وغيرها من التحديات التي وردت في البيان الوزاري.

معالي الرئيس، الزملاء النواب،

ان الحكومة وهي تدرك أهمية التصدي لكل صغيرة أو كبيرة يعاني منها المواطن في ترسيخ قواعد الديمقراطية واحقاق الحق والعدل والانصاف، وأهمية كل ذلك على تقدم الوطن وازدهاره، لابد أن تكون واعية للنتائج المترتبة عن مثل عدم التزامها بما جاء في بيانها الوزاري.

معالي الرئيس، الزملاء النواب،

اسمحوا لي أن لا أخوض في تفاصيل البيان الوزاري مكتفياً بما قاله الزملاء النواب في هذا المجال ومؤمناً بأن ما ورد فيه هو المنهج الذي يجب أن تسير عليه الحكومة دون أن تحيد عنه لبلوغ الأهداف والغايات في وطن عزيز كريم وحياة شريفة يسودها العدل والاخاء والمساواة لمواطنيه الذين أخلصوا الولاء وصدق الانتماء للقيادة الهاشمية المجيدة.

ولكني أود أن أضع بين يدي الحكومة جانباً من طموحات وآمال أبناء محافظة الزرقاء، آملاً أن تحظى منهم بالاهتمام الكامل، فأهل الزرقاء مثل غيرهم من أبناء الأسرة الأردنية يحدوهم الأمل في هذه الحكومة في أن تنصفهم وتحقق لهم مطالبهم التي أوجزها (في الآتي).

أراضي الدولة

مشكلة أراضي الدولة أو الواجهات العشائرية، هذه القضية المزمنة التي يعاني منها نسبة كبيرة من سكان محافظة الزرقاء والناجمة عن عدم تسجيل أراضيهم بأسمهم تمثل كابوساً للكثيرين من أبناء المحافظة بحاجة الى حل عاجل وسريع من قبل الحكومة.

ولا أحسب أن هذه القضية بعمرها الطويل خافية على أحد من أعضاء مجلس الوزراء بكامل تفاصيلها، وبكامل تفاعلاتها وبكامل سلبياتها، وتأثيراتها على المواطنين.

اني أتساءل باسم عشرات الآلاف من أهالي محافظة الزرقاء لماذا الاستمرار في عدم حل هذه المشكلة التي تهدد الأمن النفسي لرب الأسرة وتزيد من أعباءه الحياتية؟

الصناعة

أطالب الحكومة بأن تسعى لتطوير الصناعة ودعم الصناعيين وأن لا يتكرر ما تم في مطلع شهر حزيران الماضي حين تم اغلاق ٣٧ مصنعاً في عمان والزرقاء وأعيد اغلاق البعض منها في مطلع الشهر الحالي لأسباب متنوعة.

فاغلاق المصانع يؤخر الاستقرار الصناعي للصناعيين ويؤثر على القدرة الانتاجية للمصانع ويقلل من الدخل القومي، ويؤثر على تعاقدات الصناعيين مع الدول المستوردة ومثل ذلك كله يزيد من أعباء الاقتصاد الأردني. ويخلخل ثقة الصناعيين في الحكومة ما نأمله مزيد من التسهيلات للصناعات في الزرقاء والرصيفة وبشكل خاص وفي المملكة بشكل عام، وأن تستغل الموقع المتوسط للأردن وأن تقدم التسهيلات للمستثمرين، وأن تطور المناطق الحرة من حيث مساحاتها واجراءات العمل فيها - والتسهيلات على جميع المستثمرين.

(الزراعة على سيل الزرقاء)

يعاني المزارعون على سيل الزرقاء ووادي الضليل نتيجة عدم وجود سياسة زراعية واضحة ومستمرة، ونتيجة المياه الخارجية من الخربة السمراء فمزارعي هذه المناطق يعانون من التعليمات المتناقضة التي تصلهم بين الحين والآخر نتيجة تغيير الأشخاص أو المسؤولين، ما نأمله دعم المزارعين في هذه المناطق ووضع سياسة ثابتة لزراعة هذه المنطقة والاستفادة من المياه المارة منها بأنواع من المزروعات التي تراها وزارة الزراعة مناسبة لهذه المنطقة خاصة وأن معظم المزارعين تكلفوا بشراء معدات زراعية ويستغلونها في العمل الزراعي. ودراسة موضوع المياه في الحلابات والضليل والأزرق التي تعتبر من المناطق الزراعية المنتجة والتسهيل عليهم في تقسيم المياه والأبار المستغلة من قبل المزارعين في تلك المناطق.

(النواحي الادارية)

سبق وأن وعدت الحكومة السابقة بترفيع ناحيتي بيرين والأزرق الى أقضية وايجاد مركز اداري على مستوى متصرفيه في مدينة الرصيفة بهدف تخفيف العبء على مركز المحافظة وللتسهيل على المواطنين في مراجعاتهم المختلفة.

نأمل من الحكومة أن تأخذ هذا الوعد من الحكومة السابقة بعين الاعتبار وتعمل على تطبيقه حيث أن الدراسات اللازمة لذلك قد تمت من قبل وزارة الداخلية.

وفي مجال الخدمات البلدية أود أن أشير الى أن بلديات المحافظة تعاني من قلة الامكانات المادية وكثرة عدد السكان مما يقلل من قدراتها على خدمة المواطنين.

نتيجة استقرار الأعداد الكبيرة من النوافدين العائدين من الخليج في محافظة الزرقاء. وما يشكلون من عدد كبير على كاهل هذه البلديات التي تحتاج الى الدعم المادي لتقوم بتقديم الخدمات الضرورية لهم فانني أطالب دعم البلديات من الموازنة الطارئة التي وجدت لهذه الغاية.

ما نرجوه كذلك وضع الدراسات اللازمة لترفيع بعض المجالس القروية في محافظة الزرقاء الى بلديات لتتمكن من تقديم خدمة أفضل لمواطنيها.

(جامعة الزرقاء)

حظيت الزرقاء بقرار الحكومة في انشاء جامعة حكومية فيها، ما نأمله من الحكومة الحالية الوفاء بالوعد واخراج مشروع الجامعة الى حيز الوجود والاسراع في تنفيذه والبدء في تنفيذ هذا المشروع الذي يمثل حلم أبناء الزرقاء لسنين طويلة، لما تعانيه الزرقاء من كثافة سكانية عالية وأعداد كبيرة من الخريجين في المرحلة الثانوية كل عام.

(الشباب)

أطالب الحكومة عند وضعها للسياسة الشبابية المتجهة الذي وعدت به في بيانها الوزاري لاستيعاب طموحات الشباب، أن تأخذ بعين الاعتبار شباب الزرقاء الذين يعانون من قلة المراكز الثقافية والاجتماعية والرياضية التي تصقل مواهبهم وتوظف طاقاتهم.

وهنا أذكر أن الزرقاء بحاجة ماسة الى مدينة رياضية متكاملة لهذه الغايات والأهداف، علماً أن الأرض متوفرة ومخصصة لهذه الغاية منذ سنوات طويلة خاصة وأن وزير التخطيط السابق كان قد أعلمني بوجود مخصصات قدرها ستة

ملايين ونصف المليون دولار مقدمة من الحكومة الصينية لانشاء مدينة رياضية في الزرقاء وكان ذلك خلال آخر زيارة له الى الصين. نأمل من الحكومة المباشرة بتنفيذ هذه المدينة الرياضية التي تنشط الحركة الرياضية والشبابية وتعزز مشاركة الشباب في التنمية الوطنية والحركة الرياضية والتطوعية.

معالي الرئيس ،،

ان ما تطرق له البيان الوزاري من دعم للقوات المسلحة وأجهزة الأمن حامي أمن الأردن وسيادة الوطن لهو شيء نعتز به لأن منعة واستقرار الأمن في هذا البلد يجب أن يكون له الأولوية لأن الأردن مستهدف من عدو متربص بنا يعد العدة لاستغلال أية ظروف لينفذ مخططاته لتوسيع كيانه المعتدي والمغتصب لأرض فلسطين.

فهذا يتطلب أن يكون هذا الجيش العربي دائماً مستعداً قوياً متسلحاً بالايمان والسلاح لحماية تراب الأردن. وأن تكون أجهزة الأمن العين الساهرة على أمننا الداخلي مكان اعتزازنا جميعاً لما لها من دور للمحافظة على استقرارنا ومكتسباتنا التي تحققت من خلال المسيرة الطويلة التي رعاها وما يزال سيد البلاد جلالة الملك الحسين المفدى.

معالي الرئيس ،،

الزملاء النواب ،،

أؤيد توجه الحكومة للقضايا الخارجية وأخص بالذكر قضية فلسطين التي تعتبر بالنسبة للأردن القضية المركزية، وما قام به الأردن بالتنسيق مع منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني لرفع المعاناة عن أهلنا في الأرض المحتلة ودعم صمودهم البطولي على أرض فلسطين والاستمرار في دعم مواقف منظمة التحرير الفلسطينية في المحافل الدولية واستمرار التنسيق معها لتحقيق أهدافها لقيام الدولة الفلسطينية على تراب فلسطين.

كما أؤيد توجه الحكومة لاعادة اللحمة الى الصف العربي، وتنقية الأجواء العربية واعادة التنسيق مع الأشقاء العرب لما فيه مصلحة الشعب العربي وخدمة لقضاياه القومية العادلة..

أما العراق الشقيق فان له واجب علينا جميعاً سلطة تشريعية وتنفيذية بأن ندعم مواقفه في جميع المحافل الدولية لرفع الظلم عن الشعب العراقي ورفع الحصار الظالم عنه ليعيد مسيرته في البناء والازدهار.

معالي الرئيس ،،

الزملاء النواب ،،

من على هذا المنبر اسمحوا لي أن أوجه التحية والولاء الى صاحب الجلالة الملك الحسين المفدى وأن أقدم لجلالته عميق الشكر على ثقته بالمجلس الكريم التي تمثلت في تكليف دولة الأخ طاهر المصري ليرأس الحكومة وهو واحد من أعضاء هذا المجلس الكريم.

وهذا ان دل على شيء فهو دليل على حرص جلالة الملك على تعميق المسيرة الديمقراطية في هذا البلد، وتنمية روح

الاحساس بالمسؤولية عند أبناءه ومشاركتهم في تسيير شؤونه الداخلية والخارجية.

آملاً أن يكون نبراس هذه الحكومة ودليلها ومنهجها نابع من كتاب التكليف السامي وبيانها الوزاري للوصول الى الأهداف والغايات في أجواء من الديمقراطية التي ساهم المجلس الكريم في ارساء قواعدها من خلال التشريعات والميثاق الوطني الذي كان لتوجيهات جلالة الملك الحسين المعظم الأثر الكبير في ابرازها الى حيز التنفيذ.

معالي الرئيس ،،

الزملاء النواب ،،

القراءة المتأنية للبيان الوزاري لهذه الحكومة يعطينا المؤشر بأنه جاء معبراً عن طموحات وآمال الشعب الأردني بكافة فئاته وتوجهاته لذا فهو يستحق منا ممثلي الشعب الدعم، ليتمكن رئيس وأعضاء مجلس الوزراء من تلبية مطالب المواطنين واحتياجاتهم من خلال تنفيذهم لما ورد في بيانهم الوزاري ورسم السياسة العامة للأردن من خلال دوره الطليعي على المستوى العربي والدولي.

وفي نهاية كلمتي أمنح الثقة لدولة الرئيس وزملاءه أعضاء الحكومة متمنياً لهم كل التوفيق والنجاح لخدمة أبناء الأردن وتراب الأردن والقضية الفلسطينية والقضايا العربية عامة في ظل راعي المسيرة جلالة الملك الحسين المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب السيد نايف الحديد.



السيد نايف الحديد: بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

معالي الأخ الرئيس

الاخوة النواب الأكارم

بالاضافة الى ما جاء على لسان معالي الأخ الناطق الرسمي باسم الكتلة الوطنية، أشعر أنه من الواجب والأمانة أن أذكّر في هذه الجلسة بقول الله تعالى «والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً واثماً مبيناً» صدق الله العظيم. وقال الله تعالى «يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى

أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن. ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الايمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون» صدق الله العظيم.

أيها الأخوة، لا أريد أن أطيل عليكم، لقد التزمت الحكومة بالدستور نصاً وروحاً وبالميثاق رؤية ومستقبلاً وبنزاهة الحكم هدفاً ومرتكزاً وبالوفاء للقدس أمانة ورسالة وتحريراً. وبالرسالة الاسلامية الخالدة وحدة ونهضة وتاريخاً.

ان هذه المرتكزات تأتي تأكيداً بالغ الأهمية والتزاماً واضحاً بقضايا الأمة بكل وعي ومسؤولية ومواجهة مشهودة عن ادراك الأهمية القصوى لحل المشاكل الناجمة عن تفشي البطالة وارتفاع تكاليف الحياة وتدني مستوى المعيشة ومشاكل المياه والكهرباء والزراعة والثروة الحيوانية والأعلاف والصحة وغيرها من الأمور التي لها تأثيراً بالغاً في مجتمعنا الأردني النقي الأصيل.

أيها الأخوة، مع الايمان الشديد في بلدنا وتلاحمنا وراء قيادتنا العربية الهاشمية المقدامة، وتعاوننا البناء مع السلطة التنفيذية وبقية السلطات ستكون المملكة الأردنية الهاشمية مصدر قوة ونواة خير وواحة سلام ومثلاً طيباً للأمة العربية والاسلامية. وبذلك نعمق الوحدة الوطنية ونعمق روابط المحبة والألفة فيما بيننا، ونضرب المثل الأسمى لتعميق دعائم دولة القانون واحترام حقوق المواطن في ترسيخ المشاركة الفعالة في صناعة القرار على قاعدة احترام الرأي الآخر وعدم احتكار الحقيقة.

اخواني أصحاب السعادة، خلال مدة وجيزة سيعرض على مجلسكم الموقر مشروع الموازنة. أطالب الحكومة الرشيدة بالعدل والانصاف بين عموم المناطق بعد تقصي طلبات كل جهة من الآن. كما وأطالب الحكومة الرشيدة بمطلبين رئيسيين أولهما ارسال فرق مساحة الى واجهة عشائر الحديد والدعجة، العشائر الوحيدة التي لم تفوض لها أراضيها الشرقية نظراً لانشغال فرق المساحة بواجهات أخرى منذ مضي أربع سنوات. وثانيهما إعادة البلديات التي ضمت الى عمان الى وضعها السابق.

وبانتظار الرد على هذين المطلبين وعلى مطالب الأخوة النواب أقف مع كتلتي عند هذا الحد، وانه لمن العدل والانصاف أن لا نحكم سلفاً على الأخوة الكرام أعضاء الحكومة قبل مرورهم في التجربة الذين آلوا على أنفسهم القيام بها من خلال بيانهم الوزاري الشامل. اننا بعفوية صادقة نقول لدولة الاستعلاء، نقول لأمريكا سلفاً أن فلسطين هي الهدف الأسمى الذي لا نحيد عنه. واننا نقف بكل حزم مع العراق وشعب العراق وجيش العراق ورئيس العراق، ولن ننسى اطلاقاً الضحايا التي أوقعتها أمريكا بشعب العراق وبالمنجزات المتقدمة التي ناضلت العراق من أجلها حقبة طويلة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب السيد عبدالله زريقات.



السيد عبدالله زريقات:

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

مع موافقتي الكاملة على كل ما جاء في كلمة الكتلة الوطنية التي ألقاها معالي الأستاذ سليمان عرار الا أن لي هذه الكلمة المختصرة.

أتوجه بالشكر والتقدير لقائد الوطن على مواقفه القومية والمبدئية وعلى رعايته لمسيرة الديمقراطية التي نمارسها اليوم ويحسدنا عليها العدو والصديق، مبيناً أيها الأخوة والزملاء أن من أولى أولوياتنا الوطنية كنواب للأمة أن نقول كلمتنا بشجاعة منطلقين من حرصنا على مصالح الوطن وأبنائه متجاوزين في فهمنا للديمقراطية كل مكاسبنا الذاتية وأن نتقي الله في كل خطوة نخطوها وفي كل كلمة نقولها. مذكراً الحكومة الموقرة أن لا تكون إمتداد للحكومات السابقة في وعودها فيما يختص بمعالجة مشكلاتنا الوطنية فأمامنا من التحديات ما يستوجب وقفة مراجعة شاملة والتقدم بخطىً واثقة نحو حل عملي لمشاكل الوطن المتفاقمة بدءاً من البطالة والغلاء الفاحش وتدني مستوى الدخل والفقر الذي يهدد جزءاً كبيراً من أبناء أسرتنا الأردنية الواحدة. إن المسؤوليات التي أمامكم كبيرة وخطيرة ولا مجال للدوران حولها دون وقفة عاقلةٍ وجسورة لملاقاتها قبل أن تستفحل ويكون العلاج صعباً والنتائج مأساوية مذكراً أن مشاكل المياه والزراعة لا تقل خطورة في أهميتها عن سابقاتها.

معالي الرئيس

الزملاء الأفاضل

إنني مدرك أن الأمراض مستوطنة وأن المشاكل الوطنية لا تحل بجرة قلم بل بتكاتف جهود كل الخيرين والغيورين من أبناء هذا الوطن، وبالايمان بالأردن بيتاً لكل الأردنيين وليس مزرعة يقطف ثمارها الأقارب والمحاسيب فنحن ما زلنا نمارس الغدر بالوطن ونمعن في ايذائه فلمجرد وصول أحدنا الى موقع المسؤولية يضع نصب عينيه مصالحه الخاصة ومصالح دائرته الانتخابية وينسى ما كان يؤمن به من شعارات، فعلى الحكومة أن تخرج من هذا الحيز الضيق لتمارس دورها بعدالة وأن تراقب وتحاسب.

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

فيما يخص مطالب محافظة الكرك فقد وعدت الحكومة السابقة أن لا يكون هناك

مستشفى في المملكة قبل مستشفى الكرك الحكومي، لكن الحكومة وافقت على بناء مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا بكلفة عشرات الملايين بينما رصدت لمستشفى الكرك ما يساوي ثمن سيارة حديثة. أما جامعة مؤتة ما تزال غير مكتملة منذ ما يزيد على العشر سنوات ومشروع بناء مدينة رياضية لا زال حبراً على ورق. إن أبناء محافظة الكرك ليأملون من الحكومة إيلاء هذه المطالب العناية القصوى. كما أنني أود أن أشير الى أن الفيضانات الأخيرة التي اجتاحت المحافظة ومحافظات الجنوب الأخرى قد أضرت كثيراً بممتلكات العديد من المواطنين ومزروعاتهم لأطالب الحكومة كما طالبت الحكومة السابقة والتي لم تستجب لمطالبنا بضرورة التعويض على المتضررين وأشير الى أن الشركات العاملة في الجنوب بامكانها توفير المبالغ الضرورية والتي لن تزيد على المليوني دينار وهناك قوائم لدى المحافظين بالمتضررين وحجم الأضرار كما أنني أطالب الحكومة بضرورة فرض عدد من المهندسين والأطباء من أبناء المنطقة على الشركات المتواجدة في الجنوب مع فتح فرص عمل جديدة لمختلف التخصصات. وختاماً أتوجه للعلي القدير أن يحفظ الأردن وطناً وشعباً وقيادة وأن يأخذ بيد الحكومة ويد كل الخيرين من أبناء أسرتنا الواحدة كما أنني أتوجه الى قادة الأمة ولكل قواها ضرورة العودة الى حضن الأمة لأنه الأدفأ قبل أن تجرنا الولايات المتحدة وأعوانها الى حتفنا بعد أن استطاعت هذه القوى الشريرة أن تقسم الأمة وتزرع بين أبنائها الأحقاد والضغائن فما المؤامرة التي يتعرض لها العراق الشقيق وما زال يتعرض لها إلا مؤشراً أكيداً على أن الولايات المتحدة والقوى الطامعة بخيرات هذه الأمة مصممة على ضرب كل حصن من حصون أمتنا حتى تظل الأمة مستباحة وتبقى اسرائيل القوة المهيمنة الوحيدة.

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

أتوجه لدولة الأخ طاهر المصري وزملائه الكرام بالتهنئة على الثقة الملكية الغالية مثمناً لدولة الرئيس حسن اختياره لأغلبية زملائه هذه النخبة الطيبة من شباب هذا الوطن الذين تمتلىء صفحات حياة أغلبهم بالسمعة الطيبة والسيرة الحسنة والجيوب النظيفة والتفاني في خدمة قضايا الوطن وقضايا الأمة، مبيناً أن الوقت لم يحن بعد للحكم على هذه الوزارة لوضع الحلول السحرية لقضايا الوطن الملحة. أما عن اتهام الحكومة بأنها حكومة مفاوضات فقد بينت الدولة الأردنية وعلى أعلى مستوياتها أن الأردن لن يكون بديلاً عن الفلسطينيين في خياراتهم بل سيكون داعماً لهم حتى الوصول بهم الى حقوقهم واقامة دولتهم فوق ترابهم الوطني. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: شكراً أستاذ عبدالله، نعود الساعة الثالثة والربع بعد تناول الغداء، وترفع الجلسة.

- وهنا رفعت الجلسة لتناول طعام الغداء ثم عادت في الساعة الثالثة والربع للانعقاد -

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس: النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة، النائب السيد محمد الدردور.

السيد محمد الدردور: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

ان حكومة دولة السيد طاهر المصري وهي تتسلم مسئولياتها التاريخية التي كلفتها بها الارادة الملكية السامية قد أحسنت في وضع التصور العام للمرحلة القادمة سواءً كان ذلك في المجالات الداخلية أو الخارجية أو فيما يتعلق بتصورها لمواجهة المشكلات الناجمة عن المتغيرات الدولية والمستجدات على الساحة العربية والواقع الأردني.

انني أقدر للحكومة ما قامت به من الغاء للأحكام العرفية ومن اهتمام بقضايا الوطن والمواطنين ولعزمها على بذل الجهد لرفع المعاناة عن المواطنين الأردنيين والفلسطينيين في فلسطين والكويت ومنع ترحيلهم الى الأردن بشتى الوسائل ومختلف السبل وعلى استمرارها بالالتزام بالثوابت السياسية لهذا البلد. كما أنني أثمن للحكومة اهتمامها بشعب العراق وتأكيدها على حق هذا الشعب في العيش الحر الكريم الذي يتطلب فك الحصار ووحدة الشعب والأرض وهو موقف نابع من حرص جلالة الملك واهتمامه بالقضايا القومية ومن رغبة الشعب الأردني وارادته.

معالي الرئيس:

وفي مجال السياسات الداخلية وعلى مستوى البطالة فان تلك المشكلة ذات وضع متميز في محافظة اربد بشكل خاص لأن المشاريع الانتاجية الكبرى التي تستوعب أعداداً لا بأس بها من الوظائف تتجمع في جنوب ووسط البلاد ومن الصعب على طالبي العمل والمحتاجين أن يتحمل مصاعب النقل والاقامة اذا ما توفرت له فرصة للعمل في أحد هذه المشاريع. وما ورد في بيان الحكومة عن نيتها في توفير المشاريع الانتاجية الصغيرة والمتوسطة يتطلب منها العدالة في التوزيع واستغلال مباني مؤسسة المدن الصناعية في الرمثا أفضل استغلال اذ أنه قد مضى سنتان على تجهيز المباني ولا يوجد فيها سوى معملين صغيرين.

أما في مجال الصحة فرغم أن الحكومة السابقة قد وعدت في وقت سابق وأمام هذا

المجلس بتقديم سياسة صحية شاملة ونظام هيكلي متكامل مما جعلنا في هذا المجلس أن نوافق على الغاء المؤسسة الطبية العلاجية واستبدلت مؤقتاً بمديرية مستشفيات الى حين وضع التصور الشامل للسياسة الصحية في هذا البلد فهل ما زال الوعد قائماً خاصة وقد تراجعت الخدمات ونقصت الكوادر وهجر الأطباء وظائفهم منتقلين الى القطاع الخاص ونقصت العلاجات الطبية في المستشفيات والمراكز الصحية ولم يحصل أي تحسن ملموس في هذا المجال بأي صورة من الصور. وهنا أرجو ان أذكر بحاجة لواء الرمثا الى مستشفى جديد لأن بناءه القديم صمم ليكون مركزاً صحياً ثم تحول الى مستشفى ولذلك تم اللجوء الى الترقيع في بناءه خطوة خطوة وبقي غير صالح للقيام بعمله كمستشفى يخدم (٧٥) ألف مواطن مما يؤكد الحاجة لبناء مستشفى جديد والابقاء على القديم مركزاً صحياً شاملاً.

أما في النقل فانني ألفت نظر الحكومة الى مركز جمرك الرمثا الذي سينقل الى منطقة جابر سوف يلحق الضرر بمئات العائلات في اللواء لذلك فانني أرجو من الحكومة أن تسعى بكل جهدها لدى الحكومة السورية للابقاء على الجمرك كمركز لنقل المسافرين ثم بعد ذلك مركزاً لتخليص البضائع أسوة بمراكز التخليص الموجودة في المملكة.

أما في التربية فمع كل ما ورد في البيان من تطلعات ايجابية شاملة لكافة مجالات ومناحي العملية التربوية فان المشكلة الرئيسية التي تعاني منها الوزارة معاناة أكبر وأكثر من غيرها هي أن المواقع والمراكز الادارية فيها تتحرك كثيراً وتتغير بتغير الوزير حسب الأمزجة والأراء الشخصية وهذا ينعكس على التربية والعملية التربوية سلباً لذلك فان المطلوب وضع نظام مؤسسي يحمي القرار من المزاجية ويضبطه لما فيه مصلحة هذا القطاع الهام من قطاعات الحكومة.

أما نقابة المعلمين فقد بات أمرها ملحاً خاصة وقد تم رفع مشروع القانون الخاص بها الى الحكومة قبل أشهر نأمل الاسراع في عرضه على المجلس في دورته العادية القادمة.

وأخيراً وخارجاً عن تفاصيل البنود الواردة في البيان ذلك التوزيع غير العادل للحقائب الوزارية الذي نالت منه محافظة اربد أربعة، انني أضع تحفظي على طريقة الاختيار التي تمت بها تشكيلة الحكومة لأن هذا الاجراء لا يتمشى مع المسيرة الديمقراطية التي تقتضي العدالة في اتخاذ القرار وكلكم يعلم أن سكان محافظة اربد يساوي ١/٣ سكان المملكة لكنهم لم يحصلوا إلا على (ربع) عدد اعضاء مجلس النواب وعلى ١/٧ سُبع أعضاء هذه الحكومة. وانني أرى أنه من الضروري مراعاة هذا الموضوع خاصة وان المواطنين في ألوية المحافظة المختلفة قد استهجنوا هذا الاجحاف وانه اذ يؤسفني أن أشير الى هذه الناحية خوفاً من التفسيرات المرتبطة بالمصالح الشخصية التي لولاها لكان لي موقف آخر من الحكومة لكن المصلحة العامة هي التي تسود كل المصالح.

وفي النهاية أكتفي بذكر هذه الملاحظات البسيطة لتقديم المطالبات التفصيلية خلال الفترة الزمنية القادمة، والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، النائب السيد حسين مجلي.



السيد حسين مجلي:

السيد رئيس مجلس النواب المحترم

السادة أعضاء مجلس النواب المحترمين

باسم الله وباسم الأمة العربية الواحدة بآمالها وآلامها

لم أجد قولاً أبدأ به مناقشة البيان الوزاري وينطبق على هذه الحكومة وعلى بيان الحكومة أصدق وأنسب من قول الشاعر العربي العملاق زهير بن أبي سلمى:

ومهما تكن عند امرىء من خليقة
وان خالها تخفى على الناس تُعلم

تأتي هذه الحكومة والأمة العربية تمر بأحرج مراحل تاريخها، فالأمة العربية في أزمة خطيرة، والأخطر في ازمة الأمة كما أن الأخطر في أزمة الأردن كجزء من الأمة العربية هو الاستخفاف بوجود هذه الأزمة، فالأمة العربية عامة والأردن على الأخص كجزء منها تواجه تحديا تاريخيا ينذر بالتدمير الشامل لوجودها واستقلالها ومستقبلها ومصيرها، وبالاحتلال الدائم لارادتها وأرضها وقدراتها. والأردن مهما حاول أن يكون مخلصاً وجاداً فانه لن يستطيع معالجة القضايا الدولية والعالمية بقدراته الاقليمية.

والأمة العربية والأردن كجزء لا يتجزأ منها في سباق مع عالمها وعصرها، فهي الأمة الوحيدة بين أمم العالم التي لم تُقم بعد ـ دولة الأمة ـ التي تتطابق فيها حدود الدولة مع حدود الأمة، واذا لم تلحق هذه الأمة بعالمها وتواكب عصرها، ستجد هذه الأمة نفسها في مطلع القرن القادم وقد قامت بينها وبين عالمها، هذا إن وصلنا الى العصر القادم، فجوة حضارية لا يمكن عبورها، فيستقر بها المقام أمة هدرت مقومات وجودها فمزقت نهائيا الى أوطان، واغتصبت أجزاء جديدة من وطنها، ونهبت ثرواتها، وطمست الومضات المضيئة في تراثها، فأصبحت بلا ثروة ولا تراث فتجد نفسها وقد أضاعت نفسها.

والسؤال المهم أين الحكومة وبيان الحكومة من كل ذلك؟ أين الحكومة وبيان الحكومة من كل ذرة من ذلك؟ ان هذه المرحلة مرحلة التحديات الكبرى فهل هذه الحكومة حكومة مواجهة التحديات الكبرى؟

ان السؤال الذي يواجه الوطن هو كيف نضع نهاية لهذه الأزمة ونحن نعلم أن المأزق المأساة اننا دون وضع حد لهذه الأزمة التي تعاني منها امتنا ودون معالجتها، فان النتائج مدمرة وقاتلة للأردن على الأخص ولهذه الأمة كأمة واحدة ذات وطن واحد، مرة ثانية أين الحكومة وبيان الحكومة من كل ذلك؟

وباعتقادي أن المنطلقات الأساسية التي تقوّم على أساسها أي حكومة تأتي في هذه المرحلة بالذات في المأزق الذي تمر به الأمة هي:

أولا: تحديد واقع الأزمة العربية الراهنة:

اننا نبحث عن حل عربي للأزمة العربية أو للمأزق العربي أو للمحنة العربية فلا نجده، وباعتقادي أن التحليل الاستراتيجي يفترض فيه أن يوصل الى الحل الاستراتيجي، ويمكن ان ندعي أن التحليل والحل الاستراتيجي غائبان في الوطن العربي وفي موقف التحديات هذا وفي الحكومة هذه بالذات، فالتحدي القومي الشامل الذي تواجهه الأمة العربية يجب أن يواجه بموقف قومي شامل، ولكن نحن نعي أن الواقع القائم خلاف ذلك، كما أن من أهم شروط القدرة على وضع الاستراتيجية وضوح رؤية الواقع ووضوح رؤية الهدف وضوحاً لا يقبل الغموض أو الالتباس أو التلاعب بالألفاظ وكل ذلك فارغ منه بيان الحكومة.

ان معرفة وتحليل الواقع العربي القائم بالفعل على أرض الوطن العربي مهمة أساسية لازمة وملحة ومطلوبة من طلائع الأمة العربية ومن برلماناتها على الأخص التي يفترض فيها أن تكون عقل الأمة.

ان معرفة وتحليل الواقع العربي مهمة أساسية مطلوبة على طريق معرفة ما هو قائم بالفعل للوصول الى ما هو مطلوب بالأمل وبيان الحكومة في مرحلة التحديات الكبرى فارغ ومفرغ من كل ذلك.

وهذه المعرفة تزداد الحاحاً وضرورة في الوقت الذي تعاني فيه الأمة العربية كما لم تعاني من قبل من الارتباك والقلق والضياع وهذه الحكومة تأتي لتزيدنا ارتباكاً وضياعاً وقلقاً، وكذلك فان أي بيان لأي حكومة في مرحلة التحديات الكبرى يحتاج لمواجهة علمية وجدية للاجابة على التساؤلات التي تواجهها الأمة، والمواجهة العلمية والجادة تحتاج بدورها الى المواجهة الفكرية والتنظيمية والتخطيطية والتنفيذية.

ان افتقار العمل العربي في سنواته السابقة الى المواجهة الفكرية والتنظيمية والتخطيطية والتنفيذية كان من أهم أسباب النكسات والهزائم التي لحقت بالعمل العربي وقواه، ومن اهم أسباب ضرب منجزات العمل العربي خلال المراحل السابقة.

الجديد الفاجع على الساحة العربية الآن بعد محنة الأمة العربية في الخليج أن الأمة العربية تواجه عدوانا واحتلالا أمريكيا ـ أطلسيا سافرا يسيطر على أراضيها ومقدساتها وثرواتها وارادتها، والأمة العربية أمام مجموعة من الناس ومن الأسر التي هانت عليها مقدسات الأمة

وشرف العرب وحرمة أراضيهم، واتخذت من الثروة القومية التي هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي اذ أن ما هو في باطن الأرض العربية هو جزء لا يتجزأ منها. اتخذت من كل ذلك طريقا للبذخ والمجون والارتباط والتبعية.

في قمة الأزمة العربية الراهنة، وهي أزمة تستنهض همم كل الغيورين على عروبتهم واسلامهم من قوميين واسلاميين من أبناء هذه الأمة ليخرجوا بهذه الأمة من هذا النفق المظلم. وفي هذا الواقع المتردي، الذي يتطلب منهجية محكمة تحدد المهام الأساسية للعمل العربي لمواجهة تلك الأزمة طُرح على الأمة العربية الموقف الأمريكي الزائف الذي تستغفلنا الحكومة فتسكت عنه رغم الاعلام الواسع عنه الذي يملأ المنطقة والعالم، ومع ذلك تستغفلنا الحكومة في هذه الأيام فلا تتحدث عنه ولا عن مؤتمر السلام ومع ذلك فاننا نعتبر أن «السكوت في معرض الحاجة بيان»، وأن سكوت الحكومة عن كافة الطروحات الأمريكية هو موافقة عليها.

ثانيا: الموقف الأمريكي الزائف:

طرحت الولايات المتحدة الأمريكية على الوطن العربي وعلى الأردن ما يسمى بـ «مشروع السلام الأمريكي للشرق الأوسط» الاسم أنيق وبريء والمحتوى عكس ذلك، فالولايات المتحدة العدو الأول للأمة العربية بعد الدور الذي قامت به في حرب الخليج وبوجود قواتها العسكرية في المنطقة وبدخول المنطقة حقبة اسرائيلية ـ أمريكية تريد تشكيل المنطقة نهائيا وفق الارادة والمصلحة الأمريكية الاسرائيلية خلافا للارادة والمصلحة العربية، فقدمت مشروعها الذي يقوم على خمس نقاط ترجمتها الحرفية كما يلي:

١ ـ اقامة بنية أمنية اقليمية جديدة.
٢ ـ عمل تسوية للصراع العربي الاسرائيلي.
٣ ـ ضبط التسلح في المنطقة. ومعروف ضبط أي تسلح، اذ أنها تحقن اسرائيل في كل لحظة بالسلاح حتى النووي منه.
٤ ـ اجراء اصلاحات سياسية تتلاءم مع التطلعات الجديدة. اصلاحات سياسية كما ترتأيها الولايات المتحدة.
٥ ـ اقامة علاقات اقتصادية اقليمية بمشاركة أمريكية أوروبية لتحقيق تنمية في المنطقة.

المشروع يقوم على اعادة تكوين البنية الأمنية والتسليحية والسياسية والاقتصادية والسكانية والتعامل مع هذه المنطقة على أنها هوية جغرافية لا هوية قومية.

المشروع الأمريكي يستهدف استبدال المشروع القومي العربي بمشروع أمريكي يتعامل مع المنطقة على أنها ذات هوية جغرافية وليست ذات هوية قومية، بمعنى أن الأردن أقرب لاسرائيل منها الى السودان وأن سوريا أقرب الى تركيا منها الى اليمن مثلاً.

يستهدف هذا المشروع تصفية الارتباط العروبي والقومي واقامة كيان جغرافي يربط بين دول الجوار الجغرافي، وبعد لن يكون هناك عروبة.

والطموح الأخر لدى التحالف الغربي الاسرائيلي أن لا يكون هناك «حضارة اسلامية»

فمنذ عام ١٩٨٠ مع تفجر الثورة الاسلامية الايرانية يتحدثون في الغرب عن أن الخطر القادم على الغرب لم يعد الشيوعية بل ذلك المد الاسلامي القادم من الشرق.

وبعد انهيار الشيوعية على الأخص أصبح خطر المد الاسلامي أقرب بالنسبة لهم، واذا كانت الأرض العربية هي محتوى الدور والحضارة الاسلامية فان بقاء التماسك العربي والكيان العربي مع تزايد المد الاسلامي من شأنه أن يخلق في المستقبل مشروعاً نهضوياً عربياً ـ اسلامياً من شأنه تهديد الحضارة الغربية، وتفكيك الكيان العربي هو ضربة حاسمة لوأد هذا المشروع العربي ـ الاسلامي المتوقع.

مشروع السلام الأمريكي للشرق الأوسط هو الثوب الأمريكي المفصل للمنطقة ومطلوب من العرب الاسراع في قبوله والكثير من العرب من يعتبر نفسه محظوظاً اذا قبل الأمريكان أن يلبسوه الثوب الذي يفصلونه.

هذه هي تسوية أمريكا المطلوب من العرب الاسراع في قبولها والتي رحبت بها حكوماتنا ورحب بها السيد طاهر المصري عندما كان وزيراً للخارجية في مجلسنا هذا، ولكن عودتنا حكوماتنا أن تقول لنا مالا تعتقد.

عموماً لقد أعفانا شامير من ذكر المزيد من الحقائق حول هذا الموضوع، وبادر هو بنشر الرسالة التي وجهها اليه الرئيس الأمريكي والمتعلقة بالتسوية المطروحة عليه وعلى العرب. وبقراءة نص رسالة الرئيس الأمريكي ورد شامير عليها ندرك حقيقة النوايا الأمريكية وحقيقة التسوية الأمريكية المطروحة.

لقد حاول الرئيس الأمريكي ـ جاهدا ـ طمأنة شامير بخصوص التسوية، وكاد أن يقول أن كل ما يتعلق بصيغة مؤتمر التسوية ليس الا مسألة مظهرية وشكلية وخادعة هدفها كما قال «لن نشارك في المؤتمر الذي سيخلق العقبات أو الذي سيتناقض أو يكون بديلا للمفاوضات المباشرة»، وأن هذا المؤتمر «لا يعدو كونه هيئة لتحطيم رفض الالتقاء وجها لوجه من أجل دفع المفاوضات المباشرة» وأن مشاركة الأمم المتحدة لا تكون الا بـ «مراقب بسيط، وليس في مقدوره فرض الحلول» وهذا أيضاً تعبير الرئيس الأمريكي وأن الولايات المتحدة أوضحت للعرب بأن عليهم «عدم الاعتماد على المؤتمر أو أية نقطة أخرى قد تخلصهم من هذه الصورة أو تلك، أو من التصالح واتخاذ القرارات الصعبة المتعلقة بالسلام» وأن وزير الخارجية الأمريكي أوضح ذلك للعرب.

هذه هي ملامح التسوية الأمريكية المعلنة.. ورغم ذلك قال شامير: لا.. وحتى البارحة فهل يعني ذلك أن شامير سوف يدخل في مواجهة مع بوش كما يتوهم البعض؟ بالطبع لا !!

ببساطة.. ان شامير يريد أن يكسب الوقت للحصول على المزيد من الدعم الأوروبي الأمريكي السياسي والاقتصادي والتسليحي والحقن السكاني من جهة، ومن جهة أخرى لممارسة المزيد من الضغط الأمريكي الأوروبي للحصول على المزيد من التنازلات العربية ـ تنازلات الخطوة خطوة ـ وتطبيع العقل العربي مع اسرائيل.

فالخلاف إذاً هو خلاف على الوقت الذي يريد من خلاله شامير مزيداً من ابتزاز العرب ومزيداً من ابتزاز أوروبا وأمريكا.

اذن فشامير وبوش مخططهما واحد ومواقفهما متطابقة وصفقتهما واحدة تقوم على مشروع أمريكي ـ اسرائيلي يدمج المنطقة ككيان جغرافي يرتبط ارتباطا ذيليا مباشراً بالولايات المتحدة الأمريكية تنفيذاً لما يسمى بالنظام الدولي الجديد الذي تسعى اليه واشنطن.

وفي ضوء المواقف والحقائق السالفة يتكرر السؤال مرة أخرى:

أين الحكومة وبيان الحكومة من كل ذلك؟

بيان الحكومة يستغفلنا بالسكوت عن كل هذه الأمور المصيرية المطروحة على المنطقة وعلى العالم، وربما يعتقد أن الوطن والأمة المعنيين بهذه الأمور آخر من يعلم وإن علم فآخر من يؤخذ رأيه فيها. انه لابد من كشف الغطاء وعرض الحقائق بكل وضوح:

ورغم أن السكوت في معرض الحاجة بيان كما جاء في القاعدة الشرعية الا أن الأمور المصيرية لا تحتمل السكوت، وخصوصا اننا نناقش ما تقدمت به الوزارة من بيان:

إنّ السيد طاهر المصري كما تذكرون وبجلسة مجلس النواب يوم ٩١/٣/١٣ قدم بيانا للمجلس دعا فيه الى ضرورة حل قضية فلسطين بأسرع ما يمكن طبقا لمشروع السلام الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط.

وقبل ذلك قد تكون الأردن أول دولة ردت بالايجاب على مشروع السلام الأمريكي للشرق الأوسط، والذي نناقشه الآن.

البيان الوزاري يدعو الى حل قضية فلسطين وفقا للشرعية الأمريكية التي تساوي الشرعية الدولية في هذه الأيام. اذ أن الشرعية الدولية والشرعية الأمريكية متطابقان.

ومع ذلك.. ورغم كل هذا الوضوح الفاضح للسياسة الأمريكية المطروحة على الحكومة والمقبولة منها، تستغفلنا الحكومة وتقول انه لا توجد تسوية. اننا نعتقد أن تشكيل هذه الحكومة جاء في اطار اعادة تكوين البنية السياسية للمنطقة وفقا لخطة السلام الأمريكي للشرق الأوسط.

ثالثا: المهام الأساسية برأينا في طريق حل الأزمة الذي غفل عنه بيان الحكومة:

في ضوء وضوح واقع الأزمة العربية الراهنة تحدد مهام العمل العربي الأساسية اللازمة والنابعة من معرفة الواقع العربي القائم، والمنهجية اللازمة لمواجهته ومعالجته.

١ ـ المهمة الأولى للعمل القومي، اجلاء القوات الأجنبية بقومية النهج كنقيض لاقليمية النهج لمواجهة الانفراد الأمريكي في الوطن العربي. ولقد وصلنا الى حد أن لا نتحدث فيه لا عن احتلال أمريكي ـ وحتى بالذكر ـ ولا عن احتلال اسرائيلي لأراضينا العربية المقدسة، وهذه المهمة تنطلق من الحقيقة الكبرى وهي: «ان العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة مهما وصلنا اليه من هوان» وان هذه المهمة تقوم على الوعي

ان هذه الأمة العربية الواحدة تنتسب الى الوطن العربي الواحد الذي يتمتع بمركز خاص في العالم، فهو قلب العالم يربط ويشد أكبر قارتين في الدنيا هما آسيا وافريقيا، وتمر فيه الطرق البرية والمائية والجوية الأساسية التي تربط الدول الرأسمالية الاستعمارية بمصالحها الاستغلالية بالثروات الهائلة في هاتين القارتين وفي الوطن العربي على الأخص.

لقد كان من أبرز وأخطر وسائل الاستعمار في تاريخه كله في التآمر على الوطن العربي اصطناع اسفين غريب في قلب الأمة العربية ليكون حاجزا بشريا وحضاريا يمزق الوطن العربي الواحد والأمة العربية الواحدة، فيكسر الامتداد العربي عبر القارتين، ويقيم أكبر وأعمق عائق ضد الوحدة العربية، ويكون هذا الحاجز أيضا بؤرة تخريب حضاري يعتمد عليها الاستعمار في مواجهة احتمالات التحرر القومي والتقدم الحضاري في الوطن العربي.

ولخدمة هذا كله نشأت الحركة الصهيونية حركة سياسية استعمارية غازية عدوانية تكونت على مقولة «شعب الله المختار» وشعار «العودة الى أرض الميعاد» وهاتان المقولتان كونتا مضمون الحركة الصهيونية وعقيدتها. في ضوء هذه الرؤية للوطن العربي الذي ننتسب اليه، وفي ضوء فهم حقيقة وغايات الحركة الصهيونية، يتضح أن مشكلة فلسطين انما تمتد في نشوئها من حيث الزمان الى مطلع القرن التاسع عشر عندما نمت الرأسمالية الأوروبية ـ واليهودية العالمية جزء منها وعنصر فاعل فيها ـ وأقامت امبراطورياتها وواجهت مسألة الحفاظ على هذه الامبراطوريات من احتمالات السقوط، فوضعت الخطط التي تستهدف اقامة وتثبيت أوضاع في الوطن العربي تخدم أغراض بقاء الامبراطوريات الرأسمالية الأوروبية وهيمنتها.

وفي ضوء هذه الرؤية للوطن العربي يتضح أن مشكلة فلسطين تمتد في نطاقها من حيث المكان لتشمل الوطن العربي كله، فالتحدي الصهيوني الاستعماري الغربي الغازي والعدواني في امتداده الزماني والمكاني تحد قومي شامل للأمة العربية كلها وللوطن العربي كله.

واستنادا لما تقدم فان تحقيق المهمة الأولى للعمل القومي في مواجهة الاحتلال واجلاء القوات الأجنبية تفرض على الغيورين على عروبتهم واسلامهم عملاً عاجلاً بأن يقفوا صفاً واحداً وبالتحام كامل ومهما كانت خلافاتهم من أجل تحرير الوطن العربي باجلاء القوات الأجنبية عنه، وأن العمل العاجل في مواجهة الاحتلال يفرض أيضاً تحقيق خطوات على طريق الوحدة العربية تعلو فيه الارادة القومية على الارادة الاقليمية للحيلولة دون مخاطر ارتباط الدولة الاقليمية بمراكز الاستعمار.

وباعتقادي أن نقطة البدء في هذا المجال تقتضي التحرك السريع لاعادة اللقاء الطبيعي والتاريخي فيما بين العراق وسوريا بازالة كل الأسباب التي حالت دون لقائهما خلال العقدين الأخيرين كمدخل لاعادة وسائل حل الأزمة العربية القائمة الى أيادي أبناء الأمة العربية وجدها، وبذلك فان العمل لتنقية العلاقات

وتصفية الخلافات فيما بين العراق وسوريا مقدمة أساسية يفرضها واقعنا القومي وأمانينا القومية وتفرضها حالة الضرورة لتكوين جبهة شرقية قوية ومنيعة، ولاقامة اتحاد عملي وجدي لدول المشرق العربي بأسره، وهذا المدخل للعمل العربي له أولوية ملحة على ما عداه ومن أبرز مقتضياته تجديد الثقة في الذات العربية.

بالاضافة لما تقدم ويصعب أن نخاطب الحكومة بمثل هذا الطلب لأنني أعتقد أن طبيعتها خلاف ذلك، فان العمل العاجل في مواجهة الاحتلال يقتضي بلورة حركة قومية شعبية واحدة للوطن العربي الواحد.

٢ ـ التركيز على الثوابت القومية في معالجة الأزمة العربية الراهنة:

ينبني على الوعي بكل ما تقدم، وعلى أن الحركة الصهيونية الاستعمارية الغازية تستهدف الوطن الواحد والأمة الواحدة، وأن التحدي تحد قومي شامل يجب أن يواجه بموقف قومي شامل، ينبني على ذلك كله وجوب التركيز على ثوابت أساسية في وجدان وواقع هذه الأمة وهي في سبيلها لتجاوز أزمتها، ومن أهم هذه الثوابت أن أرض فلسطين المغتصبة جزء من وطن عربي واحد تملكه جماهير الأمة العربية الواحدة، وهذا يعني أن يافا كالاسكندرية، وحيفا كاللاذقية، وصفد كالموصل، ونابلس كاربد، والقدس كالقاهرة وهكذا، ويترتب على ذلك أن التنازل عن جزء من الوطن العربي أو عن أي ذرة من فلسطين ليس حقا اقليميا، كما أنه ليس حقا قوميا لجيل معين، ومن باب أولى فانه ليس حقا يملكه أي حاكم، أو مجموعة حكام، أو منظمة، أو مجموعة منظمات اقليمية، أو عربية، أو مؤتمر ملوك ورؤساء أو أي خطاب أو بيان وزاري لأي وزارة، لأن كل جزء مهما كان صغيراً من الوطن بالمفهوم القومي هو ملك للأمة ككل وكأجيال متعاقبة، أي أنه ملك قومي تاريخي، وأن حق تقرير المصير أيضا حق قومي وتاريخي، وبالتالي فان حق تقرير المصير الذي يروج له هذه الأيام وقبل هذه الأيام هو عدوان على الحق المقرر أصلا. والذي تقرر منذ ١٤ قرناً على الأقل.

٣ ـ العمل على وحدة الأمة العربية ووحدة الوطن العربي ووحدة القضية العربية:

رغم الاعتقاد الراسخ بوحدة الأمة العربية ووحدة الوطن العربي ووحدة القضية العربية فان هذا الوطن أكثر الأوطان تشتتاً وتجزءاً وتشظياً، فلقد نجحت ضغوط التجزئة في هذا الوطن في اقامة حالة عقلية وروحية لا تتحقق فيها وحدة العقيدة ولا وحدة الهدف ولا وحدة القوى ولا وحدة الأداة ولا وحدة العمل، والمطلوب كيف نعيد لهذه الأمة وحدة العقيدة ووحدة الهدف ووحدة القوى ووحدة الأداة ووحدة العمل وأولويات التحرك. اعتقد أن كل ذلك خارج عن ذهن الحكومة وتعتبره من الترف الذهني، وليس في اطار ذهنها ولا تحركها.

اذن فالمشكلة ليست في نقص الامكانيات المادية اللازمة لتحقيق هدف التحرير بمقدار ما هي مشكلة «العوامل» المادية والارادية التي تحول دون وضع الامكانيات في خدمة هدف التحرير، وهذه العوامل بالذات هي التي يعتمد عليها التحالف الاستعماري الصهيوني وتراهن عليها الصهيونية واسرائيلها باعتبارها العوامل التي تحول دون هدف التحرير لأنها هي التي تستخدمها وليس أمتنا التي تستخدمها، وأهم هذه العوامل التجزئة والاقليمية والطائفية وهي أمضى الأسلحة لتفتيت الأمة العربية.

٤ ـ نحن نرى إعادة تأكيد التمسك بهدف التحرير وبأنه واجب وممكن، والوعي على أن استقرار اسرائيل وتوسعها واقامة دولة اسرائيل الكبرى جزء لا يتجزأ من عقيدتها ولا يجوز أن نضلل في ذلك، ولا يمكن لاسرائيل أن تتنازل عن عقيدتها التي بنت عليها دولتها، واسرائيل لم تخدع العرب في ذلك وانما العرب هم الذين يخادعون أنفسهم. اذ أن عقيدتها قامت وتقوم على التوسع.

ولمواجهة اسرائيل وتوسعها لابد من اعادة تأكيد «قومية» المشكلة الفلسطينية، وضرورة تحرير مشكلة فلسطين من وهم اقليميتها، ووضعها في مكانها الصحيح من عناصر القضية العربية.

لابد من وقفة عند بعض نقاط البيان الوزاري:

ان مجلس الوزراء يتولى مسؤولية ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية سنداً للمادة (٤٥) من الدستور.

ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة.

ولذلك أوجبت المادة (٥٤) من الدستور على كل وزارة تؤلف أن تتقدم ببيانها الوزاري الى مجلس النواب طالبة الثقة من المجلس على أساس من هذا البيان.

وسأتناول من البيان الوزاري نماذج مهمة كعينات تبين الذهنية الضبابية المضللة المناقضة للعقلية العلمية والموضوعية التي يفترض توافرها في بيان وزاري لحكومة تدير الشؤون الداخلية والخارجية للدولة في أخطر مراحل حياتها:

فبالنسبة لمسألة الوحدة الوطنية، فقد أوضح البيان في ديباجته أن الحكومة تنطلق من الثوابت والمرتكزات الدستورية، ومن كتاب التكليف السامي الذي حدد مسؤوليات هذه المرحلة وفي مقدمتها ترسيخ الوحدة الوطنية.

ان ترسيخ الوحدة الوطنية هو أحد العناوين التي تبناها البيان بصيغة انشائية غير محددة، ونحن مع الحكومة في أن الوحدة الوطنية احدى المنطلقات الهامة للوطن ولكل حكومة، وخاصة في وطن يواجه تحدي الوجود، وتحدي البقاء. ولكننا جميعاً نقول بترسيخ الوحدة الوطنية دون أن نحدد ما هي الوحدة الوطنية التي نريد ترسيخها؟ حتى أصبح هذا الشعار فارغا من المضمون.

فهل الوحدة الوطنية التي تريد الحكومة ترسيخها هي مجرد انتهاء كافة المواطنين الى دولة الأردن؟

اذا كان الأمر كذلك فاننا جميعا في وحدة وطنية قائمة لا خوف عليها، وذلك بحكم انتمائنا الى وحدة الجنسية، وأكثر من ذلك فان الذين يطلبون اكتساب هذه الجنسية أعداد كبيرة، وبذلك فان تزايد المنتمين الى وحدة الجنسية يزيدون من المؤمنين والمنادين بالوحدة الوطنية اذا كانت وحدة الجنسية تساوي وحدة وطنية.

البيان الوزاري الذي جعل ترسيخ الوحدة الوطنية في مقدمة مسؤوليات هذه المرحلة هو البيان نفسه الذي نقرأ على الصفحة التاسعة منه أن تطبيق الشرعية الدولية (أي قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨) هو الأساس للوصول الى سلام عادل ومشرف للقضية الفلسطينية. عندما نقول بالوحدة الوطنية لابد أن نعرف في مواجهة من هذه الوحدة الوطنية؟. الوحدة الوطنية تتحقق في مواجهة أعداء الأمة، وأعداء الأمة الولايات المتحدة الأمريكية وربيبتها اسرائيل.

وبصرف النظر عن تبني البيان للشرعية الأمريكية التي تساوي اليوم ما يسميه البيان الشرعية الدولية.

وبصرف النظر عن الشرعية القومية والدينية التي نؤمن بها والتي تقول بتحرير فلسطين حتى مياهها الاقليمية.

فاننا نريد أن نسأل الحكومة هل الشرعية الدولية التي تبناها البيان والمتمثلة في قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ تنسجم مع المرتكز الدستوري الأساسي الوارد في المادة الأولى من الدستور الأردني الذي يشكل رأس النظام القانوني في الأردن والذي تدعي الحكومة أنها جاءت لتحميه والذي يقول: «المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه».

فهل من مستلزمات ترسيخ الوحدة الوطنية أن يصبح الشعب العربي الواحد في دولة الأردن بضفتيها شعبين منفصلين بهويتين اقليميتين؟ يا سادة قولوا الحقيقة وأعلنوا عن أنفسكم حقيقة أنكم دعاة تجزئة الوطن، لنقول لكم أن دعاة تجزئة الوطن ليسوا وطنيين.

يا سادة، ان تجزئة الوطن ليست عملا وطنيا، وان دعاة تجزئة الوطن ليسوا وطنيين، ووحدة الأردن بضفتيه تستدعي الغاء كافة مظاهر تقسيم الشعب الواحد والوطن الواحد ونحن في هذا الوطن شعب واحد بوطن واحد نواجه عدوا واحدا، الأردن لنا جميعا وفلسطين لنا جميعا.

يقول البيان ان الحكومة بادرت باتخاذ اجراءاتها المتعلقة بانهاء العمل بالأحكام العرفية، هذا الانهاء الذي كان مطلبا للمجلس وللشعب، بصرف النظر عن أن حالة الأحكام العرفية ما زالت قائمة ولم تلغ بعد الأمر الذي لا أريد أن أناقشه ولا أن أناقش مبرراته، فان الغاء حالة الأحكام العرفية حق طبيعي وبديهي لشعبنا. هل عندما السارق يتوقف عن السرقة يدل علينا أنه لا يسرق، الطبيعي أن يكون الانسان أميناً. اذ أن الأصل سيادة القوانين العادية وليس الأحكام العرفية.

تحدث البيان في أكثر من موضع عن الديمقراطية وترسيخ دولة القانون وتأكيد مبدأ الشرعية، ونحن من أكثر الناس فرحاً ودعوة لترسيخ الديمقراطية ودولة القانون وتأكيد مبدأ الشرعية، ولكن لأن لكل من هذه العناوين الكبيرة حديثا يطول لم يبين مضامينه البيان الوزاري، الا أنه آن الأوان ونحن في مراحل احتفالنا بالديمقراطية أن نعرف أن مجتمعنا الجائع الآن للديمقراطية بعد أن اتخم بالتسلط والديكتاتورية لن يعطي الشرعية للمنادين بالديمقراطية ما لم تستطع الديمقراطية حل المشاكل الاقتصادية ومعالجة قضايا العمل والبطالة والصحة والتعليم واشباع حقوق الانسان، هذه هي النتيجة التي وصلت اليها البشرية بعد معاناة طويلة من الديمقراطية الرأسمالية.

ان الديمقراطية لا تقوم عندما يبلغ مواطن من الثراء ما يجعله قادرا على شراء مواطن آخر، وعندما يبلغ مواطن درجة من الفقر تدفعه الى أن يبيع نفسه، ولذلك قال روسو منذ القديم وقبل ماركس بقرن من الزمان «واذا أردت أن تضفي على الدولة ثباتا قرّب بين الحدود القصوى بقدر الامكان فلا يبقى فيها غنى فاحش ولا فقر مدقع، ان أحدهما يؤدي الى وجود أعوان الطغاة والآخر الى الطغاة وفيما بينهما تشترى الحرية وتباع أو تشترى الديمقراطية وتباع، أحدهما يشتريها والآخر يبيعها».

ان فيلسوف الديمقراطية روسو ذلك الرجل العبقري الذي رد على ماركس قبل أن يظهر بقرن كامل يربط بين الغنى الفاحش والفقر المدقع وبين انعدام الديمقراطية وسيادة الطغيان، فهو طغيان يشترك في اقامته الأثرياء ثراء فاحشا والفقراء فقرا مدقعا، لأن الأولين يشترون الديمقراطية والآخرين يبيعونها وبذلك يقوم مجتمع الطغاة الأثرياء وأعوان الطغاة الفقراء وتنعدم الديمقراطية وندمر بناءها. لقد تحدث البيان الوزاري عن البطالة وجيوب الفقر حديثاً ارستقراطياً دون ادراك الآثار المترتبة على البطالة ومنها هدم بناء الديمقراطية.

تحدث البيان عن جيوب الفقر في الأردن مع أن الفقر أصبح هو الأصل السائد في الأردن، وأن في الأردن جيوب غنى وليس جيوب فقر.

لم يحدثنا البيان الوزاري عن أحد الكوارث التي أصابت الأردن وكيف سنعالجها، لم تقف الحكومة أمام كارثة المديونية التي لا نزال لا نعرف ما هو الموقف منها وكيف سنسددها اذا كنّا سنسددها وما هو الموقف من الصندوق الدولي الأداة النقدية لاستعباد العالم الثالث. ان البيان الوزاري لا يتجاوز كونه بياناً انتخابياً غير محدد المضامين ولا أحد يعرف كيف تطبق وتنفذ العناوين الواردة فيه.

لقد خلا البيان من أي تشخيص حقيقي للظروف الدولية والعربية والداخلية التي نمر بها ولم يقدم بالتالي أي علاج حقيقي يشكل مادة يمكن مناقشتها.

ان الحلول الاقتصادية التي تقدم بها البيان عموميات لا تغني ولا تسمن من جوع، وأشبه ما تكون ببيان انتخابي لبعض المرشحين الذي

حالفهم أو لم يحالفهم التوفيق بالوصول الى مجلس الوزراء.

وأخيراً وليس آخراً أن حكومة السيد المصري بطريقة تشكيلها السريع الذي جرى بأسرع من تشكيل مجلس قروي على غير برنامج في مرحلة مواجهة التحديات الكبرى قد شجعت على ظهور ظاهرة جديدة بين الأحزاب التي تحاول الظهور على الساحة الوطنية وهي ظاهرة الاستيزار التي يعمل لها كل حزب.

ان هذه الظاهرة خطيرة جداً على أخلاقيات وأنشطة العمل السياسي وتجعل من الديمقراطية برقعا يخفي ما تحته من أطماع وأنانيات واضحة.

لكل ما تقدم فانني أحجب الثقة عن حكومة السيد طاهر المصري وأدعوها لأن تفسح المجال لحكومة وحدة وطنية يكون فيها الشعب والحكومة في جانب واحد، هدفها مواجهة التحديات الكبرى التي تواجهنا داخليا وخارجيا.

ان التعنت الاسرائيلي لا يواجه بالتفريط بالحق العربي، والمتصلبين الاسرائيليين لا يواجهون بالمفرطين العرب، فالتصلب لا يواجه الا بالتصلب.

اننا أيها الزملاء لا نستطيع مواجهة التحدي الاسرائيلي الأمريكي بقبول شروطه متخلين عن قدرنا في مقارعة الباطل والانتصار عليه.

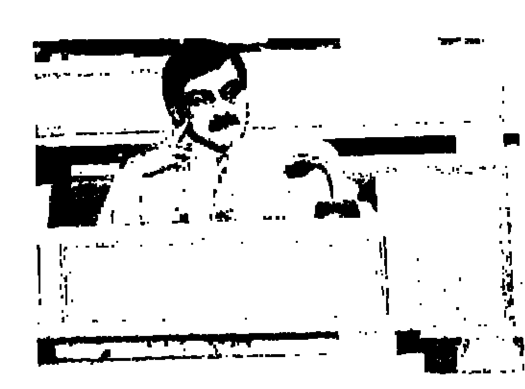
ولا حاجة لي بعد ذلك وخاصة بعد يومين واضحين لو أدركت الحكومة أبعادهما الديمقراطية لكانت كافية لأن تتقدم هذه الحكومة باستقالتها. لأن هذه الحكومة تعلم أن ليس الأصوات تُقرر هنا، وانما تقرر الأصوات بالهمسات والضغوط التي أشار لها الزميل الأزايدة.

لقد نمت البارحة وأنا موقن وقانع أن هذه الحكومة واجب عليها الاستقالة لأن أكثرية النواب في يقيني ستحجب الثقة عن هذه الحكومة. ولكنني اليوم لست واثقاً من ذلك لأسباب قد تعرفونها.

ولا حاجة لي بعد ذلك للقول لكم أني لا أمنح هذه الحكومة ثقتي فقط بل انني أستحث أعضاءها للتخلي عنها وبأسرع ما يمكن لئلا يسجّل التاريخ عليهم أنهم بتهاونهم وطموحاتهم الشخصية الصغيرة قد حالوا دون حكومة انقاذ وطني يكون فيها الشعب كله مع حكومته ويكون الشعب والحكومة كياناً واحداً له نفس الأهداف والطموحات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، النائب الدكتور محمد أبوعليم.



الدكتور محمد أبوعليم: بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: «انّا عرضنا الأمانة على السمواتِ والأرضِ والجبالِ فأبينَ أن يحملنها وأشفقنَ منها وحَمَلها الإنسانُ انه كان ظلوماً جهولاً»

صدق الله العظيم

معالي السيد الرئيس

أيها الزملاء النواب

انني أستذكر الحكومة السابقة عندما جلست في نفس المكان تنتظر منا قراراً على أساس برنامجها الانتخابي ويومها قلت انه برنامج شاعري يدغدغ العواطف ويسيل اللعاب، وهذا اليوم كلنا نعرف أن المشاكل الأساسية التي يعاني منها الوطن والمواطن لم تُحل بعد لأن أسبابها سياسية، وبعد حرب الخليج وتمزق الصف العربي نجد أن الأمور تزداد سوءاً وتأتي هذه الحكومة (المسلوقة) ببيان وزاري قرأته واسترسلت بقراءته لأنه يطرح القضايا ويعالجها بدون أن يعطينا أدنى فكرة كيف وان أعطانا فهي غير جديدة وبدون دراسة عميقة. لذلك بعد أن أعطانا الأمل بالحلول وأنا أقول ما شاء الله من أين لك هذا يا حكومة؟، أجد في نهاية البيان عبارة تقول (اننا لا نعدكم بصنع المعجزات) فتعليقي كان من الأجدى الاكتفاء بهذه العبارة منذ البداية الا اذا كان هناك تطوراً على الوضع السياسي قد يفتح الباب أمام الدولار للدخول الى خزينة البنك المركزي الذي يعتبر الودائع رصيداً لهذا الوطن. وأما رصيده الحقيقي، الله والشعب يعلم أين ذهب.

معالي السيد الرئيس

أيها الزملاء النواب

ان بني اسرائيل بنوا شركة اقتصادية دولية من خلالها سيطروا على الرأي العام في دول عظمى ومن خلاله سيطروا على قراراتها واستخدموها في سبيل تحقيق حلم التوراة في بناء دولة اسرائيل الكبرى، وبدأوا دولتهم على أرض فلسطين وحصنوها بالعدة والعتاد وهي دولة عقائدية جاءها الفقراء اليهود من كل مكان ويزدادون يوماً بعد يوم، واستطاعوا بدعم القوى الكبرى وتشتت جهود الأمة العربية بالاستيلاء على الأرض الفلسطينية كلها. ولكن بقي عليهم تحطيم الارادة العربية بالوحدة وحولوا الصراع العربي الاسرائيلي الى صراع عربي - عربي وعربي - دولي وسقطت المعادلة القومية، وبسقوط المعادلة القومية سقطت مخاوف اسرائيل الأمنية. ولكن ازدياد الهجرة يسبب لها مشاكل سكانية ومعيشية ويجب حلها وكيف ذلك؟

١ . ان اسرائيل بعد قضائها على القومية يجب أن تتخلص من الاسلام وتستغل أخطاء وتزمت البعض في العالم العربي والاسلامي لكي تنقض على الدين، فلذلك إننا مع الاسلام، والقرآن هو هدينا وان اختلف الأئمة والمجتهدون.

٢ ـ بمفهوم اسرائيل أن الأردن هي صحراء فلسطين فمن الممكن تهجير الفلسطينيين ولكن قد يكون الوقت غير مناسب لأن مفهوم العرب لمقولة (الأرض مقابل السلام) لا زالت بذهن العرب أن اسرائيل بحاجة للسلام. وأن هناك فلسطينيون في العالم العربي بلا هوية فكيف تحل مشكلتهم الانسانية وتلبية طموحاتهم الوطنية فيجب ايجاد حلول مسبقة بتهجيرهم واستيعابهم على الأرض الأردنية. وادخلوا علينا مقولة تستعملها الدبلوماسية قصيرة النظر (تقول أن اسرائيل ودول المنطقة لا تقبل أن يقطن الأردن ٧ مليون آدمي وأقول آدمي لأنهم بحساب الصهاينة وأعوانهم لا يجوز أن يكون لهم وطن ولا قومية ولا وطن) وهذه الكثافة البشرية بأرض لا ماء ولا كلأ سوف يصبحوا أصوليين وردكاليين ويسببوا عدم استقرار للمنطقة ولاسرائيل. يعني أن ننام على هذه المقولة لأن اسرائيل هي التي لا تقبل. فننتظر حتى تقبل.

٣ . اقامة بنك اسرائيل للعرب الفقراء.

معالي الرئيس

أيها الزملاء الأعزاء

على ضوء المؤامرة التي ذكرتها نستنتج التالي:

١ . يشعر الأردنيون أن وطنهم في خطر.
٢ . يشعر الفلسطينيون أن قضيتهم تُصَفّى.
٣ . يشعر الاسلاميون أنهم مستهدفون.
٤ . يشعر البعض الآخر أنه يجب أن يكون هناك عقلانية وحل الصراع الاسرائيلي العربي حلاً سلمياً قبل فوات الأوان.

معالي الرئيس

الأخوة الزملاء

هذه الأطراف يدور بينها الصراع كل منهم على حق ولكن الطرف الذي ليس على حق هو عدو الأمة وعملائه في المنطقة الذين يريدون أن تشتعل نار الفتنة والحرب بين الأخوة والأهل.

أيها الزملاء

ان الرئيس المعين زميل لنا وصديق وهو لطيف مع الجميع لذلك سأكون معه لطيفاً وأوجه له السؤال البسيط التالي واحذف أربعة أسئلة قاسية:

١ ـ أي المدن التالية زرتم ولكم بها معرفة أكثر من غيرها؟
أ ـ المفرق.
ب ـ باريس.
جـ ـ جنيف.

واكتفي بهذا السؤال للزميل رئيس حكومة الأردن.

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب

مهما تكن نتائج هذه الجلسة انني أرى أن نوحد صفوفنا لدرء الخطر عن الأردن بكل الوسائل ونعمل على تحرير الأقصى والاردنيون البواسل لا يخافون الا الله وسيكونوا بالمرصاد لكل من تسول له نفسه التآمر على الأردن ووحدة أبناءه.

وتحية الى القائد الرائد الذي لم ولن يخذل أهله أبداً.

عاش الأردن حراً عربياً منارةً للاسلام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، بالنسبة للتصاريح التي صرفت هذا اليوم للأخوة المواطنين في الشرفات فانها تصلح ليوم غد أيضاً. النائب الدكتور محمد الزبن.



الدكتور محمد عضوب الزبن: بسم الله الرحمن الرحيم.

انني ألتزم بقرار الكتلة الوطنية

معالي الرئيس.

السادة النواب المحترمين

انتخب مجلسكم النيابي هذا، بعد مضي ما يزيد على اثنين وعشرين عاماً دون انتخابات عامة. وبعبارة أدق، فمن ولد في عام ١٩٦٧ / هو الجيل الذي منحكم الثقة في عام ١٩٨٩ / فهذه التجربة أمانة في اعناقنا جميعاً نرعاها وننميها، لتكون درع الوطن ومناعة للمواطن، وليكون الأردن بعون الله واحة الديمقراطية في الوطن العربي ولإنجاح هذه التجربة علينا أيها الزملاء الأفاضل الالتزام بالمرتكزات التالية:

١ ـ أن تعمل السلطتين التنفيذية والتشريعية بخطين متوازيين دون تجاوز على صلاحية إحداهما على الأخرى، وذلك للوصول الى الهدف المشترك.

٢ ـ تماسك الأسرة الأردنية الواحدة صفاً واحداً خلف قيادتها الحكيمة الواعية المستنيرة، ليبقى الأردن الدرع الواقي لأمته.

٣ ـ صون الوطن والمحافظة عليه بالعمل الجاد الموصول، لتبقى راية الوطن هي العليا. . ويبقى الأردن هو الأكبر.

هذه المرتكزات الثلاث أيها الزملاء الأفاضل. اذا وضعت نصب أعيننا، سنكون الرجال ممن هم أهل لثقة ناخبيهم. وجيل قادر أن يعمل لجيل قادم ما فيه الخير والمنعة.

معالي الرئيس

أيها الزملاء الأفاضل.

جاء في بيان الحكومة ما نصه بالحرف الواحد «فانها تأتي ملتزمة بالدستور نصاً وروحاً وبالميثاق رؤية ومستقبلاً، وبنزاهة الحكم هدفاً ومرتكزاً».

وجاء في فقرة ثانية «ستعمل الحكومة على ترسيخ دعائم دولة القانون واحترام حقوق المواطن وتأكيد مبدأ الشرعية والفصل بين السلطات. وتعزيز بناء المواطن المتمسك بقيمه العربية الاسلامية الأصيلة والمتفهم لروح العصر ومتطلباته وفقاً لمبدأ الانتماء للوطن والالتزام بقضايا الأمة بكل وعي ومسؤولية».

أيها الزملاء

فمن الواجب علينا أن نضع هذا القول أمام أعيننا، ونحكم على هذه الحكومة من خلال التزامها بقولها هذا.

ننتقد ولا نشهّر، ننصح ولا نفضح. فلنعطي الفرصة لدم جديد يجري في شرايين الوطن. وليكن الحكم من خلال التجربة والواقع الملموس وليس من خلال الريبة والتوجس.

وهنا، فانني باذن الله سأتقدم بعد ستة شهور بطلب لمناقشة السياسة الداخلية ومدى تطبيق بيانها الوزاري.

قال تعالى «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، ترفع الجلسة لمدة عشر دقائق للصلاة.

ـ وهنا رفعت الجلسة لمدة عشر دقائق لأداء الصلاة، ثم عادت بعد ذلك للانعقاد ـ

ـ استئناف الجلسة ـ

معالي رئيس المجلس: بسم الله نستأنف الجلسة، الكلمة الآن للنائب السيد عيسى مدانات.



السيد عيسى مدانات: معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يتضمن البيان الوزاري لحكومة دولة السيد طاهر المصري، توجهات الحكومة وسياساتها في كافة المجالات الداخلية والخارجية، ورؤيتها لمواجهة المشكلات الناجمة عن المتغيرات الدولية والمستجدات على الساحة العربية ومعطيات الواقع الأردني بهدف ترسيخ الوحدة الوطنية، ودفع مسيرة الديموقراطية وتعميق مفهومها، وتوسيع قاعدتها وصولا للمشاركة الفعالة في صناعة القرار والتعددية السياسية على قاعدة احترام الرأي والرأي الآخر وعدم احتكار الحقيقة.

ورات الحكومة أن تحقيق ذلك يستوجب وضع التشريعات المتعلقة بالحريات الدستورية ومعروف أن الحكومة قد أدرجت هذه التشريعات في جدول أعمال الدورة الاستثنائية واتخذت الاجراءات المتعلقة بانهاء العمل بالأحكام العرفية، الذي كان منذ سنين عديدة وما زال مطلباً شعبياً ملحاً. وعلى الرغم من أن هذه الأحكام ما زالت قائمة، نظرياً، فان المراقب الموضوعي يشعر بالجدية في عزم الحكومة على الغائها الغاء تاما حين تستحث مجلسنا باعطاء الأولوية لمشروعات القوانين المحالة عليه لتغطية الفراغ التشريعي في القضايا التي لا تعالجها المحاكم المدنية قبل نفاذ هذه القوانين وبشكل خاص مشروع قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة، وستكون مع ذلك أحكام محكمة أمن الدولة قابلة للتمييز. فاذا أضفنا الى ذلك ما سينجزه مجلسنا لاحقاً من تشريعات مطروحة على جدول أعمال الدورة الاستثنائية كمشروع قانون الأحزاب، ومشروع قانون

المطبوعات والنشر، بالاضافة الى ما أعلنه بيان الحكومة بأنها قد بدأت بدراسة ملفات المحكومين بالقضايا ذات الطابع السياسي تمهيداً لاطلاق سراحهم، وما تقتضيه الضرورة مستقبلاً من تبديل وتعديل العديد من القوانين الأخرى وبينها قانون المخابرات العامة وقانون الجوازات العامة وما أشار اليه الميثاق الوطني من ضرورة تعديل بعض مواد الدستور التي تعزز صلاحيات مجلس النواب وما يتبع ذلك من سن تشريعات ديمقراطية لمختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية واتاحة المجال لممارسة حرية التنظيم النقابي والجماهيري النسائي والشبابي والطلابي وكافة فئات وشرائح الشعب.

فسيكون مجلسنا ومعه هذه الحكومة قد تقدما بخطى ثابتة على طريق ترسيخ الديموقراطية في بلادنا بعد طول عناء، وسيكون من شأن ذلك كله أن يتمكن الشعب من المشاركة الفعالة في صنع القرارات، وسنكون قد خلقنا المناخ الملائم لمعالجة وحل المشكلات والتحديات المتمثلة بالبطالة وارتفاع تكاليف الحياة وتدني مستوى المعيشة وكافة الصعوبات الأخرى.. في اطار من التعاون المثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. كما سيكون ذلك من شأنه اعادة الاعتبار للسلطة القضائية، وصيانة حرمتها، وإعلاء شأنها، وتمكينها من تحسين أدائها، وتطويرها من حيث الخبرة والكفاءة والتدريب وتحديث أساليب عملها واجراءاتها.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين.

اعتبر البيان الوزاري أن القضية الفلسطينية «تقع على رأس اهتمامات الأردن وهمومه، لأنها ليست قضية شعب شقيق فحسب، بل هي قضيته الوطنية والقومية الأولى والأردن أكثر المتأثرين بتطوراتها سلبا أو ايجابا. والحق أن ما يجري على الساحة الفلسطينية لا يمكن أن ينظر اليه خارج اطار التطورات العاصفة الجارية في العالم، وخارج اطار الصراع الاقليمي المحيط بنا وخاصة أزمة الشرق الأوسط.

كان يجري الحديث قبل حرب الخليج عن نظام عالمي جديد، كان يجري الحديث عن عدالة هذا النظام العالمي الجديد وتصويره على أنه نقطة لقاء العالم فوق المصالح الطبقية والقومية معاً. وتكونت أوهام لدى البعض حول امكانية مثل هذا النظام العالمي الجديد في تحقيق العدالة والمساواة والحرية ومنع العدوان بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية القطب الوحيد في عالم اليوم.

وتبددت الأوهام بعد ذلك لتسفر النتائج عن أن هذا النظام الجديد يقف على طرفي نقيض من مبادىء المساواة والعدالة والحرية.

لقد كنا ضد الاجتياح العراقي للكويت، ولكننا قلنا ونقول أنه لا يمكن تصحيح انتهاك القانون الدولي باللجوء للقوة العسكرية، لأن استخدام القوة العسكرية، بحد ذاته انتهاك للقانون الدولي، ولهذا فقد كنا، قبل ذلك وبعده، وحتى هذه اللحظة ولآخر الدهر ضد

الغزو الامبريالي الأميركي ـ الأطلسي للمنطقة العربية الذي استهدف كما هو واضح الآن من خلال حربها العدوانية الهمجية ضد شعب العراق الشقيق، استهدف ترسيخ صورة جديدة عن النظام العالمي الجديد ليس فقط في مواجهة الأمة العربية بل كذلك في مواجهة شعوب العالم الثالث. وفي مجابهة الاتحاد السوفييتي الغارق في صعوباته الداخلية وفي مجابهة أوروبا المتحفزة بشكل أرقى من الوحدة يساعدها على الصمود أمام المزاحمة الأمريكية، وفي مجابهة اليابان وفي مجابهة الأزمة الاقتصادية ومضاعفاتها الاجتماعية داخل الولايات المتحدة الأمريكية بالذات.

ان أهداف السيطرة الأميركية، تحت ستار النظام العالمي الجديد، قد اتضحت أكثر في عدم سعي الولايات المتحدة الجاد لتحقيق السلام في المنطقة على أسس العدالة والحرية وتصفية العدوان والاحتلال، على العكس من ذلك في السعي لقطع الطريق على فرص السلام، ودفع الأمور باتجاه الحرب والعدوان من جديد.

ذلك أنه رغم الوعود البراقة التي قطعتها الولايات المتحدة لدول تحالف «حفر الباطن» العربية آبان ازمة الخليج، وبالرغم من تصريحات الرئيس الأمريكي حول أسس حل النزاع العربي الاسرائيلي وفقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام وقراري مجلس الأمن «٢٤٢» و «٣٣٨» فان حصيلة التحرك الأمريكي منذ توقف الحرب العدوانية الهمجية ضد العراق وجولات «بيكر» المتكررة لدول المنطقة، كانت عدم التقدم أية خطوة على طريق الحل العادل لهذا النزاع.

وليس يعود هذا الفشل فقط لرفض حكام اسرائيل لأية بادرة أمل في تقدم عملية السلام في المنطقة، بل وقبل ذلك الازدواجية ونفاق الموقف الأمريكي ذاته أيضاً.

ففي الوقت الذي يعلن فيه الرئيس الأميركي أن حربه ضد العراق، كانت ضرورية للبرهنة على أن الاحتلال لا يجوز له أن يستمر لأن ذلك من شأنه هدم النظام والأمن في العالم، يعود هو نفسه ليؤكد أن من غير الممكن حل مشاكل الشرق الأوسط من خلال الضغط على الأطراف المعنية!! أي أن احتلال اسرائيل للأراضي العربية والأرض الفلسطينية ـ وفقا للعرف الأميركي ـ لا يهدد الأمن والنظام في العالم!!

وفي الوقت الذي لا تمارس فيه الولايات المتحدة أية ضغوط تذكر على اسرائيل، فانها تكثف من ضغوطها على الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية الأخرى لتقديم المزيد من التنازلات. والتساوق مع النهج الأمريكي للحل الاستسلامي.

وعلى الرغم من تعابير الغضب، غير الجاد، وعدم الموافقة الباهتة على الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة ومصادرة الأراضي.. فان الولايات المتحدة مستمرة في دعمها الشامل لاسرائيل دون ربط ذلك بوقف الاستيطان أو التقدم في عملية السلام السياسية، بل على العكس لا تخفي تشجيعها لسياسة الهجرة الواسعة وتسهم في عملياتها بشكل مباشر.

ورغم الحديث عن وقف سباق التسلح في الشرق الاوسط، والحد من أسلحة الدمار الشامل وتدمير أسلحة العراق الكيميائية والصاروخية، والتهديد باستئناف الحرب ضد العراق تحت ستار تدمير ترسانته النووية المزعومة تتجاهل كليا الترسانة النووية والكيميائية والتكنولوجية الاسرائيلية وتسهم بـ ٨٠٪ من كلفة تطوير الصاروخ الباليستي الاسرائيلي «السهم» وتهدي اسرائيل دفعة جديدة من الطائرات الحربية الحديثة وتوافق على تخزين أسلحتها في اسرائيل مع اعطاء اسرائيل الحق في استخدامها.

وتعمل الولايات المتحدة على الفصل المتعمد والمتعسف بين حل القضية الفلسطينية وبين تطبيع العلاقات العربية الاسرائيلية. وتركز على الاسراع في تحقيق هذا التطبيع دون إحراز أي تقدم في المعضلة الأساسية القضية الفلسطينية، بهدف تكريس واقع الاحتلال الاسرائيلي واخراج الموضوع الفلسطيني من جدول الأعمال العربي والدولي معاً. وهذا ما يفسر الاصرار الأمريكي على استبدال المؤتمر الدولي بمؤتمر سلام اقليمي يعقد تحت رعايتها الفعلية، وهذا ما يفسر أيضاً الاصرار الأمريكي على الوفد المشترك الأردني الفلسطيني مع اعطاء اسرائيل حق الاعتراض على وجود أي عضو في الوفد لا ترغب بوجوده. وهذا الوفد يعقد لقاءاته مع وفد اسرائيلي باشراف وزيري خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ومصر.

وللسبب نفسه تصر الولايات المتحدة على عقد اللقاء السوري الاسرائيلي بشكل منفرد بحجة أن قضايا البحث هنا معقدة جداً وقد يعطل الخوض فيها التقدم في عملية السلام. ولنفس السبب تصر الولايات المتحدة على استثناء منظمة التحرير الفلسطينية بما تمثله من هوية وحق تقرير المصير، واقامة الدولة المستقلة التي لا مكان لها في المخططات الأمريكية، ولا شيء لديها غير فرض الأمر الواقع والقبول بالادارة الذاتية تحت الاشراف الاسرائيلي المطلق.

ومع ذلك، وبرغم الخلل الكبير في موازين القوى العالمية بعد انهيار دول أوروبا الشرقية الاشتراكية، وتراجع الاتحاد السوفياتي، ورغم الخلل في موازين القوى على نطاق المنطقة بعد تدمير العراق، وتكاليف الحرب الباهظة، فلا اعتقد أن الحل الأميركي ـ الاسرائيلي هو قدر المنطقة.

واذا كانت الظروف لا تسمح حاليا بتحقيق الحل العادل والشامل لقضايا الصراع في المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، فانني على قناعة بأننا نستطيع الحيلولة دون فرض الحل الانهزامي على أمتنا العربية.

وهذا يتطلب:

أولاً: العمل على تطوير المواقف الأردنية والفلسطينية والسورية واللبنانية والمصرية وتكثيف التنسيق فيما بينها وذلك بعقد لقاء خماسي لهذه الدول بحيث يشكل نواة لموقف عربي يطالب بعقد مؤتمر دولي لقضية الشرق الأوسط بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية. وأن يكون هذا المؤتمر باشراف الأمم المتحدة ومشاركة دول

أوروبا الغربية والصين بالاضافة الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

ثانياً: العمل على تطوير التعاون والتضامن العربي في الجامعة العربية ولا سيما فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية.

ثالثاً: عدم قبول إقتصار التعامل فقط على التحرك الأمريكي بحيث يكون التوجه للأمم المتحدة ومجلس الأمن، والمطالبة بتطبيق الشرعية الدولية وفضح سياسة الكيل بمكيالين الأمريكية ورفضها.

رابعاً: الاستفادة من التململ العالمي المتوجس خيفة من الهيمنة الأمريكية والعمل على تطوير مواقف دول أوروبا الغربية والصين وهي تتحدث عن اعطاء الفرصة للجهود الأمريكية، تؤكد في حالة الفشل على ضرورة العودة لمجلس الأمن خصوصاً وأن الأمين العام للأمم المتحدة يرفض بأن يكون دورها شكلياً في العملية السلمية ويطالب بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

خامساً: الصمود في وجه الضغوط الأمريكية الاقتصادية والسياسية على الأردن بهدف الانسجام مع التصور الأمريكي للحل، ورفض القيام بدور البديل لمنظمة التحرير الفلسطينية وكذلك رفض الوفد المشترك الذي تملي عضويته اسرائيل، والاصرار على الدور المستقل والمتكافىء لمنظمة التحرير الفلسطينية وتطوير التنسيق الثنائي معها والمطالبة بضمانات في أن يؤدي التحرك الى تحقيق السلام العادل وليس تكريس الاحتلال الاسرائيلي للأرض العربية.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد تضمن البيان الوزاري ما أسمته الحكومة بقواعد مبدئية لا تتزحزح عنها في التعامل مع القضية الفلسطينية وهي لا تخرج في مجملها عن نطاق ما ذهبت اليه في كلمتي وهذا يشكل سبباً آخر يجعل المرء الذي يراعي الموضوعية في الحكم على الأمور، ويبتعد عن الذاتية في أن يؤيد النهج العام للحكومة في هذا المجال، كما يلفت النظر اهتمام الحكومة الجدي بخطر العدوان الذي يتهدد العراق من قبل الامبريالية الأميركية وحلفائها الأطلسيين، وتأكيد الحكومة التزامها بالعمل على وحدة العراق أرضاً وشعباً، وحقه في الحياة الحرة الكريمة وفك الحصار عنه الذي لم يعد له ما يبرره. ووضع حد للتدخل الامبريالي الخارجي في شؤونه ولجم العدوان الأميركي الوشيك ضد شعب العراق الشقيق.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

يشير «البيان» الوزاري للصعوبات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني في المستقبل القريب.. ودون حاجة الى تكرار ما تضمنه البيان في هذا المجال.. أريد التوقف عند موضوع البطالة الخطير في البلاد والاجراءات المطلوبة لمعالجتها فأقول أن نسبة البطالة في الأردن قبل ازمة الخليج قد بلغت أكثر من مائة ألف شخص يشكلون حوالي ١٦٪ من القوة العاملة في البلاد وبعد ذلك أضيف لهم

أكثر من ٤٠ ألف عامل من الكويت، كما فقد عدد من العاملين في الأردن وظائفهم نتيجة الركود الذي أصاب بعض القطاعات كالنقل والسياحة والصناعات التصديرية وقطاعات أخرى. مما جعل عدد العاطلين عن العمل يزيد عن «١٦٠» ألف عامل يشكلون حوالي ٢٥٪ من القوى العاملة في البلاد. هذه هي الصورة التقليدية لحجم البطالة وهي صورة تعكس مدى خطورة المشكلة. ولهذا فليس يكفي الاشارة للمشكلة وخطورتها، والأولى أن توضع الخطط لحلها وتحديداً عن طريق تنشيط الاقتصاد الوطني وتحفيز الاستثمارات الجديدة من جانب الدولة ومن جانب القطاع الخاص معاً.

فلا ينبغي أن تستمر الحالة على ما هي عليه لمدة طويلة فلقد أصبح من المعروف أن أكثر من ثلث عدد سكان الأردن يعيش تحت خط الفقر الأمر الذي ينذر بأفدح الأخطار.

والأمر الثاني الذي أرغب في الاشارة اليه هو عبء المديونية الخارجية، فلقد جاء في البيان أن الحكومة تعكف على تخفيف عبء خدمة ديون الأردن الخارجية والسعي لتخفيض هذه المديونية.

ووعد البيان بتقديم مشروع قانون للدين العام الخارجي لتنظيم وضبط ادارة هذا الدين، ومعروف أن الأردن مدين بمبلغ يقارب «١٢» مليار دولار. من ضمنه «٨,٢» مليار دولار يشكلوا أصل الدين والباقي فوائد.

وهذا يعني أن الأردن أكثر بلدان العالم مديونية بالنسبة لعدد السكان بعد اسرائيل التي لا تطالبها الولايات المتحدة بتسديد دينها وفق علاقات التحالف الاستراتيجي معها.

ويدل جدول استحقاقات التسديد لرأس المال والفوائد (دون جدولة) أن خدمة الديون الخارجية الأردنية تكلف حوالي ١٧,٥٪ من حجم المديونية أو ٣٨٪ من حجم الدخل القومي أو ٧٥٪ من حجم الموازنة العامة للحكومة المركزية وهي أرقام تؤكد أن من المستحيل تسديد هذه الديون، كما أن مجرد اعادة جدولتها أو تأجيلها يزيد من العبء، ويجعل التسديد أكثر استحالة، والبنوك الدائنة تدرك هذه الحقيقة ولذا يقول محرر «الرأي الاقتصادي» بأن البنوك الدائنة تتداول التزامات الأردن في السوق الثانوية مقابل ٢٢ سنتا للدولار، أي أنها عمليا تنازلت عن ٧٨٪ من ديونها على الأردن وأخذت له استدراكات كافية في دفاترها. ومعروف أن أكثر من نصف ديون الأردن لا تعود لبنوك بل لحكومات، وهي أقدر على شطب الديون من البنوك، واذا كانت البنوك قد قبلت عمليا أن يشطب ٧٨٪ من ديونها على الأردن فان الحكومات الدائنة يجب أن تكون أكثر سخاء.

ولهذا فانني أكرر ما سبق أن تحدثت فيه أكثر من مرة أمام مجلسكم الكريم بأن الاقتصاد الأردني لا يستطيع تسديد هذا الدين.

وأن دولاً كثيرة مدينة عربية وأجنبية توقفت عن دفع الدين، بل أن دولاً دائنة عديدة قد بدأت باعفاء الدول المدينة من كل أو بعض ديونها. ولهذا لابد أن يتعاون الأردن مع دول كثيرة جداً في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية

ويشترك معها في الطلب الى نادي «باريس» الذي يضم الحكومات الدائنة، والى نادي «لندن» الذي يضم البنوك والشركات الدائنة بطلب الموافقة على اعفاء الأردن على الأقل من «٧٨٪» من ديونه ان لم يكن من كل تلك الديون. فلقد أصبحت هذه المشكلة ذات طابع عالمي وان عدم حلها يهدد الأمن والسلم في العالم أجمع، والى جانب ذلك فانني أرى وجوب اعادة النظر في الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي والانضمام الى الحركة العالمية الواسعة في الدول النامية التي تبل جهوداً حثيثة الى الغائها.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين.

أما بالنسبة للزراعة فقد جاء ما تضمنه البيان في هذا المجال كلاما عاما أقرب الى الشعارات منه الى سياسات محددة لواقع الموارد المتاحة وكيفية استغلالها ضمن خطط وبرامج تفصيلية قابلة للتنفيذ. كما لم يشر البيان لموضوع البحث العلمي في أي قطاع مع أن البحث العلمي هو الأساس لكل تطور وتقدم في القطاعات المختلفة.

وقد سبق لهذه الشعارات أن ترددت في ندوات وخطط خمسية سابقة ولم تنفذ، ومع ذلك فقد وعد البيان بوضع استراتيجية زراعية مستقرة تهدف لتحسين وضع المزارع اقتصادياً واجتماعياً. وسنظل نتطلع بشوق لطرح مثل هذه الاستراتيجية لمناقشتها وتبادل الرأي بخصوصها وتحقيق ما نصبو اليه جيعاً من تطوير هذا القطاع الانتاجي الهام.

كما وعد البيان بوضع استراتيجية للمياه شاملة تعالج المشكلة المائية للعقدين تكفل استغلالاً كفؤاً للموارد المائية. وسنظل ننتظر أيضاً بفارغ الصبر مثل هذه الاستراتيجية نظراً لأن مصادر المياه في الأردن محدودة جداً، ولذا فان الأولوية القصوى للتعامل مع هذه المصادر يجب أن تعطى لادارتها بصورة علمية عقلانية راشدة واستغلالها بشكل اقتصادي أمثل بعيداً عن الاسراف وسوء الاستعمال. لأنها ملك لكل الأمة ولأن المحافظة عليها واجب وطني.

وفي مجال الصناعة والتعدين فينبغي التركيز على انتاج الخامات المحلية، واعطاء الأولوية لتصنيع خامات الفوسفات والبوتاس وأملاح البحر الميت، وكذلك المعادن الأخرى كالنحاس والمنغنيز المتوفرة خاماتها بكميات جيدة، كما ينبغي الاهتمام باستخراج وانتاج الخامات غير المعدنية.

والاهتمام ليس فقط بالمهندسين والشغيلة العاملين في قطاع النفط على اهمية ذلك ولكن بالقدر نفسه بالمهندسين والجيولوجيين والشغيلة الذين يعملون في انتاج معادن وخامات أخرى غير النفط ومعاملتهم على قدم المساواة الأمر الذي يفتقرون اليه حالياً، ويجب أن ينتهي التمييز والتباين في مداخيلهم وأن تتساوى أجورهم ورواتبهم.

أما في المجال الصحي، فلابد بعد الغاء المؤسسة الطبية العلاجية، من وضع نظام موحد للقطاعات الطبية جميعاً من حيث الرواتب والدرجات والحوافز المادية والعلمية الممنوحة وتوفير الحوافز للأطباء وتزويد المستشفيات

بالأجهزة الحديثة وتحسين الخدمات فيها . . ذلك أن النظام المطبق في وزارة الصحة هو الأسوأ من حيث العلاوات والدرجات والرواتب والحوافز المادية والمعنوية . وأن ظروف العمل التي يعمل بها أطباء وزارة الصحة هي الأسوأ برغم أن خدمات الوزارة هي الأشمل والأعم .

كما أنه من الضروري الشروع في تطبيق نظام صحي شامل لكل المواطنين يطبق على مراحل .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان كثيراً من الزملاء النواب المحترمين يتطلع لهذه الحكومة رئيساً ووزراء في أن يسهلوا مهمة لجنة التحقيق البرلمانية في قضية الفساد المالي والاداري وذلك بتقديم كافة التسهيلات والوثائق والمعلومات لديهم ولدى وزاراتهم وكبار موظفيهم ، وبدون ذلك يصبح عمل اللجنة عقيماً . لأن اللصوص والفاسدين المهرة والمحترفين لا يتركون في الغالب اثاراً تدينهم أو تفضح خياناتهم . وهناك قناعة بأن ملفات الفاسدين موجودة في أدراج الوزارات المختلفة .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لا مناص في الختام من الاشارة لمطالب حيوية لشعب المحافظات الجنوبية عامة ولمحافظة الكرك خاصة ، وقد تبدو وكأنها مطالب اقليمية في حين أن تحقيقها في الواقع يكتسب أهمية ذات طابع وطني شامل . وهي التالية :

أولاً : التعويض المجدي على المواطنين الذين تضرروا جراء الفيضانات الأخيرة في منازلهم ومزارعهم ومواشيهم .

ثانياً : رصد وتأمين المبالغ الضرورية الكافية لاتمام مباني القسم المدني في جامعة مؤتة بأسرع وقت ممكن .

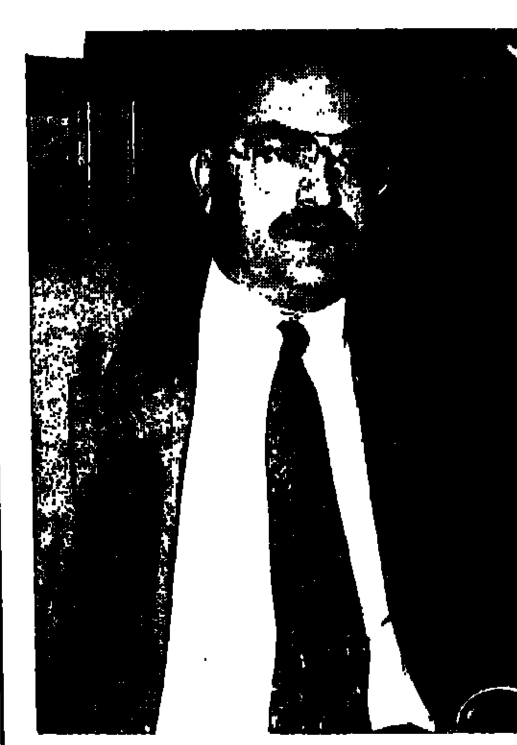
ثالثاً : الشروع الفوري ببناء مستشفى الكرك الجديد الذي طال الجدل حوله وحسم أمر ضرورته الملحة لدى الجميع رسمياً وشعبياً .

رابعاً : الشروع كذلك في بناء مدينة رياضية في محافظة الكرك ، يكفي أن المحافظة التي يزيد عدد سكانها عن «١٦٠» ألف نسمة لا يوجد فيها ملعب كرة قدم .

خامساً : تفويض واجهات القرى والعشائر في محافظة الكرك من أقصى الجنوب الى أقصى الشمال من سكان تلك القرى الذين استصلحوها بعد أن تقلصت الرقعة الزراعية في المحافظة .

وشكراً لاصغائكم معالي الرئيس مع تأكيدي على تأييدي التام للكلمة التي تفضل بها الزميل فخري قعوار بناسم نواب التجمع الديمقراطي ، وشكراً لكم .

معالي رئيس المجلس : شكراً لكم ، النائب السيد جمال الصرايرة .



السيد جمال الصرايرة : بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين .

معالي الأخ رئيس المجلس

اخواني النواب الكرام

مع تثنيتي على ما ورد في كلمة الكتلة الدستورية أقول وبالله التوفيق قال تعالى : «فليعبدوا ربَّ هذا البيتِ الذي أطعمهم من جوعٍ وآمنهم من خوف» . ليس من شكٍ في أن شعبنا المؤمن الكريم الذي قلدنا أمانة تمثيله ينتظر منا أن ننسجم في طروحاتنا وتحركاتنا وأحكامنا من عقيدته الربانية التي اليها ينتمي ، وأرومته اليعربية التي اليها ينتسب ، وحقوقه الأصيلة في عيشٍ كريمٍ آمنٍ من عوامل الجوع والتجويع والخوف والترويع ، كل ذلك في ظل سياساتٍ صادقةٍ ونزيهةٍ وواقعية لا تقفز على ثوابت الأمة ولا تتحايل على عقيدتها السمحة وحضارتها التليدة ، ولا تعزف على أوتار الوعود الرنانة والايهامات العريضة ، ولا تتخفى خلف ادعاءات العلمية والبرمجة والموضوعية بتكرار منهجيات ومسلكياتٍ هجينةٍ لا يزال الوطن والمواطن يعانون من جراحها وأثقالها ، عندما تُنحى تقوى الله جانباً .

معالي الرئيس

ان طبيعة المرحلة العصيبة التي تمر بها أمتنا والتحديات العاصفة التي تواجه الوطن والمواطن في أردن الحشد والرباط ، تتطلبُ طرازاً فريداً من الرجال يصدقون الله تعالى فيصدق قول الله تعالى فيهم (ان خير من استأجرت القوي الأمين) . رجال تتكامل فيهم صفات القوة من حيث الكفاءة المعرفية وتحمل المسؤولية وصفات الأمانة من حيث نظافة الماضي وطيب السيرة والطهارة . رجالٌ يحملون الوطن والمواطن ولا يحملهم الوطن والمواطن ، لا يغمض لهم جفنٌ ولا يقرُّ لهم حالٌ ولا يفتر لهم جهدٌ دون أن يروا وطناً أبياً عزيزاً ومجتمعاً متراحماً موحداً ومواطناً نائلاً لحقه راضياً بانتمائه كريماً في عيشه وموطنه .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان مقياس التقوى والقول السديد ، الذي استهلت الحكومة بيانها العريض بالآية الكريمة التي تحضُّ عليه لم ينبع من فراغ ولا ينبغي أن يكون ديكوراً لفظياً لمنهجيةٍ في الحكم بعيدةٍ كل البعد عن منهاج الشريعة الغراء الذي يفتخر هذا

البلد بانتمائه لقيادة حفيد البشير والنذير بهذه الشريعة. وهذا المقياس الشرعي إياه يقتضينا أن نحتكم الى معايير موضوعيةٍ وعادلةٍ عند الفصل في منح الثقة أو حجبها عن هذه الحكومة بشقيها:

١ ـ طاقم الحكومة ورجالها.

٢ ـ بيانها الوزاري.

لقد طلب منا دولة الرئيس المعين محقاً أن نتقي الله ونقول القول السديد ونحن نقول له: لك علينا ذلك وجعلنا الله من المتقين.. ولكن أين تقوى الله وأين القول السديد في طاقمك الوزاري وبيانك الوزاري يا دولة الرئيس؟

إن لنا أن نتساءل: هل تنسجم الحكومة بشقيها طاقماً وبياناً وزارياً مع العقيدة الاسلامية وأحكامها الغراء والتي التزمت بها كتائبٍ للوطن عن محافظة الكرك؟ والجواب الصريح.. للأسف لا.

فاذا استثنينا الآية الأولى التي وضعتها الحكومةُ متراساً تدافعُ به عن نفسها وليس استرشاداً بالمنهجية القرآنية وايماناً باتباعها، واستثنينا الآية الأخيرة التي جاءت استكمالاً للزينة اللفظية، فان البيان الوزاري يتحدث عن فرض منهجيةٍ سياسيةٍ وحكومةٍ علمانيةٍ في أردن الفتح والرباط وهذا مالا يقبل به مسلمٌ آمن بالله رباً وبمحمدٍ رسولاً هادياً وبالإسلام منهج عمل وطريقة حياة.

وأما طاقمكم الوزاري يا دولة الرئيس ومدى تمسك رجاله بالشرع الشريف فالله محيطٌ بما يسرون وما يعلنون، وأوكلت أمرهم الى الله.

وعلى ضوء المعيار الشرعي الأكبر الذي ذكرناه والذي تعلمنا منه قول علي كرّم الله وجهه: «لا يُعرف الحق بالرجال ولكن يُعرف الرجال بالحق. فاعرف الحق تعرف أهله». نستطيع أن نتفحص بعض المعايير الموضوعية الاجمالية دون الخوض في متاهات سائر التفاصيل، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ ـ معيار التركيبة الوزارية:

أ ـ لقد أصبحت الوزارات للأسف كلعبة السيجة تُدمج وتُفصل تبعاً للأمزجة ودون دراسةٍ وتمحيص ومسوغاتٍ منطقية، مما يجعلُ تحقيق الاستقرار المؤسسي والانسجام الأدائي أقرب الى المستحيل.
فاليوم تدمج وزارة الصناعة والتجارة مع وزارة التموين ويوماً آخر تفصل وزارة الثقافة عن الشباب.. واليوم تجمع وزارة الثقافة الى وزارة الاعلام.. وتجمع وزارة النقل والاتصالات التي تحتاج الى وزيرين الى منصب نائب رئيس الوزراء يساعد دولة الرئيس في ادارة دفة الدولة كلها. وهكذا دَواليك. ومع احترامنا لأشخاص الوزراء في المواقع التي ذكرناها ومن تجربتي الشخصية فمن الصعب أن يدير الواحد منهم شؤون وزارته بشكلٍ جيدٍ اذا جمع اليها المسؤولية عن وزاراتٍ أخرى.
فالأولى على سبيل المثال أن تُفصل وزارةُ النقل وتوابعها عن المواصلات والاتصالات وتوابعها، وتفصل الصناعة والتجارة عن التموين وهكذا.. لأن الحكومة الموسعة ذات الوزارات المنمطة الاختصاص هي الحكومة الناجحة في نظري.

ب ـ أما بالنسبة للتوازن الوزاري فمن الملاحظ أنه مفقودٌ من هذه التشكيلة سواءً من حيث تجاهل بعض مراكز الثقل النيابي والكفاءة كتلاً وأفراداً أو من حيث مجافاة الانصاف في توزيع الحقائب الوزارية.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اننا نناشدك الله يا دولة الرئيس ان حصلت على الثقة أن تنصح وزرائك أن لا يتحيزوا الى مدنهم أو محافظاتهم على حساب بقية الوطن، بعد أن أقسموا أن يكونوا وزراء للوطن كله وليس للسلط أو اربد أو الكرك فقط. فها هي أشرطة الفيديو تقول للأسف بأن أحدهم وظف مئتي فردٍ في التربية من محافظته دفعةً واحدة.. وانه قال من وظف منكم أكثر مما وظفت فليلاقيني في بطن ذلك الوادي. وأقول له بصراحة لقد خانك القول والتقدير يا معالي الوزير لأن الشعب كله يلاقيك اليوم في وادي مجلس النواب للمراقبة والمحاسبة.

أما أنت يا معالي وزير الزراعة المحترم، فكيف تريد ثقة ستة نواب من كتلةٍ اسلاميةٍ مستقلة كنت السابع فيها تبنت سياسةً زراعيةً على يد أخي معالي وزير الزراعة السابق الذي هو يقول انه تبنى السياسة الزراعية باسم الكتلة الاسلامية المستقلة الذي شنت عليه قوى الظلم ودهاقنة الصحافة حملةً ظالمةً قاتمةً لتأتي بك، ولنراك خلال فترةٍ وجيزةٍ تمشي على خطواته خطوةً خطوة لتمحو كل أثرٍ طيبٍ وقرارٍ سليم أنجزه (أبو المهدي) خلال فترته القصيرة.

نعم ان أمامك أن تناور وتمارس ما تشاء من أساليب اللعب السياسي ولكنني وللحق أقول انني استغرب أن يمنحك أحد من نواب الكتلة الاسلامية المستقلة حتى من وزراء الكتلة الذين معك، أن يمنحوك ثقتهم لأنه ان منحوك ثقتهم، وأنا هنا لا أريد أن أحرشهم أن يحجبوا الثقة، لأن معالي وزير الزراعة السابق ان منحك الثقة فهذا يعني أن عمله كان خطأً وأن عليه أن يعتذر من الكتلة الاسلامية المستقلة أولاً، وأن تعتذر الكتلة الاسلامية المستقلة من مجلس النواب ثانياً والى رئيس الوزراء السابق والى الحكومة السابقة لأن سياستهم الزراعية، والحالة هذه، لم تكن سوى خطأ في خطأ.

٢ ـ معيار المكاشفة بالحقائق:

لقد تعمد البيان الوزاري اخفاء الكثير من الحقائق المؤلمة، وأكرر المؤلمة، عن الشعب وممثليه. والسؤال الكبير هنا نوجهه لأخي معالي وزير المالية (باسل جردانه)، الرئيس التنفيذي لبرنامج التصحيح الاقتصادي، هل طاقم صندوق (النقد الدولي) قادمٌ لك يا (أبا غيث) هذا الشهر أم الشهر القادم؟ وماذا سيطلب منك أن تزيد دعم المواد الغذائية والاستهلاكية أم تخفضه أم تلغيه؟ أن ترفع سعر المحروقات أم تخفضه؟ أن تتشدد في النظام الضريبي أم تلغي الضرائب؟

لماذا لا تكون الحكومة صريحةً وتصارح أعضاءها أولاً وممثلي الشعب والشعب كله بمرارة

الوضع وانه آن الأوان لشد الأحزمة على البطون وبناء سياسةٍ تقشفيةٍ صارمةٍ اذا ما أريد الخير لهذا البلد وأهله.

لماذا لم تطلب الحكومة مساعدة الشعب مباشرةً أو من خلال نوابه في بيانها الوزاري وتبرمج وتفتح الأقنية لسياسة الاعتماد على الذات بعد الله. فتوقف الاقتراض الخارجي الربوي الباهظ مهما كان مغريا: وترفع الدعم تدريجياً عن المواد الغذائية والمحروقات وتعيد النظر في أسعار الكهرباء والهاتف والماء بما ينسجم مع ظروف بلد لا ينهض به الا برنامجٌ تقشفيٌ صارمٌ يتبناه قانعاً أبياً قبل أن يأتينا صندوق النقد الدولي، هل هذا صحيح أخي باسل؟ فيكون البرنامج نابعاً من ذاتنا ومن تحديدنا لأولويات حياتنا واعتزازنا بأنفسنا واستقلاليتنا، وليس مفروضاً علينا ممن لا يريدون بنا خيراً.

لقد وعدت الحكومة بالاستمرار في المحافظة على مستوى المواد السلعية والخدمات الأساسية وهذا غير صحيح وغير مقبول أيضا وهذه ليست قناعة وزير المالية وأنا أعرفها لأني كنت زميله في اللجنة المالية والاقتصادية قبل أسبوعين أو ثلاثة ولم يدّبج هذا الوعد الوهمي الا لاسترضاء الشعب لأن القادم من جعبة صندوق النقد الدولي هو بالتأكيد نقيض هذا الوعد الحكومي.

٣ ـ معيار محاربة البطالة:

ان الذي يسمع هذه الترانيم المكررة في البيان الوزاري عن محاربة البطالة، يُخيل له أن الفرج لالآف العاطلين على الأبواب وأن مصباح علاء الدين بيد الحكومة قد فتح طريق التشغيل الشائك بلمسته السحرية، انني آملُ من أخي معالي وزير العمل أن لا يتكرم علينا بحل مشكلة البطالة على شاشة التلفزيون وصفحات الجرائد، لأن من حق الناس أن يروا حلولاً عمليةً ناجعةً على أرض الواقع.

أما بالنسبة للتوجهات المريبة للحكومة في مجالات التعليم العالي والاعلام والتربية والتعليم فحدث ولا حرج، ويكفيها رفضاً من جانبنا واستهجاناً أن الركن الأساسي في صنعها صياغة وبرامج ومناهج عملٍ وهو الاسلام مغيب تماماً: ولا حول ولا قوة الا بالله.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين

وفي الختام، وبما أن بعض نجباء الصحافة ودهاقنة الاعلام الذين يدورون في فلك الحكومة قد حكموا بأن هذه الوزارة هي الوزارة الوطنية الوحيدة بعد وزارة المرحوم النابلسي، مما يوحي تجنيا بأن سائر الوزارات دون هاتين الوزارتين لم تكن وطنيةً، فأقول اجلالاً لله ولرسوله وللشرع الشريف وكل ذرة من تراب فلسطين من نهرها الى بحرها، ثم اكراماً لروح هزاع ووصفي والشريف عبدالحميد شرف وتقديراً لرؤساء آخرين لا زالوا على قيد الحياة لا أريد أن اذكر أسماءهم، واحتراماً واكراماً لكل ناخبٍ منحني ثقته من محافظة الكرك انني أعلن حجب الثقة عن حكومة السيد طاهر المصري وأطلب منه الاستقالة لافساح المجال امام حكومةٍ أردنيةٍ

صادقةٍ ومتوازنةٍ وحقيقيةٍ يكون الاسلام العمود الفقري في بيانها الوزاري ومنهجية عملها وأدائها الكلي، قال تعالي: «ومن أعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا».

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الأسماء التالية هي الأسماء التي سجلت ليوم غد. طبعاً مع حفظ الألقاب، بسام حدادين، أحمد عناب، مطير البستنجي، سعد حدادين، عبدالمجيد الشريدة، أحمد عويدي العبادي، حسني الشياب، منصور مراد، همام سعيد، هشام الشراري، نواف الخوالدة، علي الفقير، قسيم عبيدات، عيسى الريموني، يوسف المبيضين. هل هناك أحد من الاخوان يرغب بالحديث هذا المساء؟. اذن غدا الساعة العاشرة نستأنف الجلسة وترفع الجلسة الى صباح الغد.

ـ انتهت الجلسة ـ

أمين عام مجلس الأمة	رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي	د. عبداللطيف عربيات